



المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين

التقرير الصناعي العربي 2007



العدد الأول - ديسمبر 2007



النقرير الصناعي العربي

2007

لمحة عامة عن إقتصادات الدول
العربية عام 2006

الجزء الأول

نظور القطاع الصناعي في الدول العربية
- تحليل شامل

الجزء الثاني

الصناعة التحويلية في الدول العربية
- تحليل قطري

الجزء الثالث

إحصائيات

ملاحق

6	مقدمة
11	الجزء الأول : لمحة عامة عن إقتصادات الدول العربية عام 2006
12	1-1 الاقتصاد العالمي
12	النمو الإقتصادي العالمي
13	سوق العمل
14	التضخم
14	التجارة الدولية
15	سوق المال
16	2-1 إقتصادات الدول العربية عام 2006
16	النمو الاقتصادي
18	التضخم
19	الحساب الجاري
21	التجارة الخارجية للدول العربية
23	الاستثمار الأجنبي المباشر
28	الجزء الثاني : تطور القطاع الصناعي في الدول العربية - تحليل شامل
29	1-2 التوجهات الحالية للقطاع الصناعي
30	مساهمة القطاع الصناعي في إقتصاد الدول العربية
30	2-2 تطور القطاع التحويلي في الدول العربية
30	القيمة المضافة للصناعات التحويلية
31	مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية
33	3-2 ترتيب الدول حسب القيمة المضافة للصناعات التحويلية
39	4-2 ملفات بعض القطاعات الصناعية : الإسمنت والحديد و الصلب
40	1-4-2 قطاع الإسمنت
41	إنتاج الإسمنت في الدول العربية
43	استهلاك الإسمنت في الدول العربية

44	التجارة الخارجية
45	مستقبل تنمية قطاع الإسمنت في الدول العربية
47	2-4-2 قطاع الحديد و الصلب
47	إنتاج الصلب الخام والمنتجات الطويلة والمسطحة
49	الاستهلاك العربي لمنتجات الصلب التامة الصنع
50	صادرات الصلب
51	الجزء الثالث: الصناعة التحويلية في الدول العربية - تحليل قطري
53	الأردن
60	البحرين
65	تونس
74	الجزائر
79	السودان
85	سورية
92	عمان
98	قطر
105	الكويت
110	مصر
118	المغرب
126	اليمن
131	ملاحق

في ظرفية أخذت فيها الصناعة تكتسب أهمية قصوى ودورا إستراتيجيا وجوهريا في اقتصادات الدول العربية، يأتي نشر العدد الأول من التقرير الصناعي العربي من المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين ليعطي نظرة عامة عن التوجهات الحالية للقطاع الصناعي العربي ويحلل مسار تطوره خلال الفترة 2001-2006، في وقت أصبح النهوض بالصناعات، وخاصة التحويلية، الوسيلة الرئيسية التي تمكن الدول العربية من مقاومة الصدمات الخارجية والنجاح في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة وذلك في خضم التقلبات الاقتصادية والاجتماعية الحادة التي يعيشها العالم والتطور التكنولوجي السريع، والتنافسية الدولية الشرسة والتحدي الكبير لإيجاد فرص العمل.

ويهدف التقرير إلى:

- جمع و تقديم المعطيات الإحصائية والمعلومات المرتبطة بالصناعة في وثيقة واحدة قد يحتاجها كل الباحثين و المستثمرين والصناعيين وأصحاب القرار.

- محاولة وضع تحليل شامل للقطاع الصناعي العربي إجمالا وكذلك القيام بتحليل تفصيلي لكل بلد وقطاع تخصيصيا.

كما هو معلوم لدى الجميع يتكون القطاع الصناعي من الصناعة الاستخراجية والصناعة التحويلية، إلا أن هذا التقرير ركز، بوجه خاص، على الصناعات التحويلية. حيث يتضمن تحليلا يعتمد أساسا على المعطيات والمعلومات المستقاة من المصادر الوطنية الرسمية حسب التصنيف الدولي (ISIC)، ولعدم توفر كل المعطيات تم إجراء بعض التقديرات لبعض القطاعات في أضيق الحدود.

ونود بهذه المناسبة، أن نتقدم بجزيل الشكر للجهات المعنية في الدول العربية على الجهود الكبيرة التي بذلتها في سبيل الاستجابة لتزويد المنظمة بالبيانات والمعلومات الخاصة بالتقرير، ونتمنى أن تتواصل هذه الجهود بشكل منتظم ودون انقطاع مستقبلا، وأن تساهم في تحقيق هدفنا الرامي إلى تقديم صورة متكاملة، عن تطور الصناعة في الدول العربية والقيام بتحليل للأنشطة الصناعية في جميع الدول العربية، آمليين من الدول العربية التي لم ترد في هذا التقرير بسبب عدم حصولنا على بيانات، أن تزود المنظمة بالمعلومات المطلوبة للعدد القادم .

إستعراضا لهذا التقرير بإيجاز:

الجزء الأول : يقدم صورة موجزة عن اقتصادات الدول العربية خلال العام 2006، حيث تناول في البداية التطورات الرئيسية التي عرفها الاقتصاد العالمي، وتبعاً لمؤشراتنا الاقتصادية الأساسية في المنطقة

العربية. وتتلخص نتائج الجزء الأول من التقرير فيما يلي:

تواصلت وتيرة النمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للسنة الرابعة على التوالي. وتعزى النتائج الإيجابية المسجلة خلال عام 2006 إلى الارتفاع الشديد في أسعار النفط والمواد الأولية، ثم إلى الظرفية العالمية المواتية والمناخ المالي الدولي الملائم بالإضافة إلى الإصلاحات التي قامت بها العديد من البلدان غير المصدرة للنفط.

وتميزت المنطقة العربية خلال عام 2006 بالطفرة الكبيرة للاستثمار الأجنبي المباشر الآتي أساسا من بلدان الخليج والتي تركزت بالخصوص في بعض البلدان العربية مثل المغرب وتونس ومصر والأردن وسوريا. كما عرفت المنطقة، خاصة بلدان الخليج، تزايدا سريعا في نسبة التضخم لكنها بقيت حتى الآن تحت السيطرة. كما سجلت المنطقة انتعاشا للاستثمار المحلي الذي ارتفع بقوة نتيجة انطلاق مشاريع البنية التحتية من مدن وطرق وإنشاءات جديدة وفتح مناطق تجارية وصناعية وسياحية حديثة.

الجزء الثاني : يقدم تحليلا شاملا لتطور القطاع الصناعي العربي، حيث يعطي بداية فكرة عن توجهات القطاع الصناعي خلال عام 2006، ثم يبين التطورات الأساسية التي شهدتها خلال السنوات الأخيرة. وينتهي الجزء الثاني إلى الاستخلاص التالي:

في سياق النمو العالمي المتواصل والارتفاع الكبير لأسعار المواد الأولية، عرفت القيمة المضافة للقطاع الصناعي العربي ارتفاعا للعام الرابع على التوالي. حيث سجلت المنطقة العربية ارتفاعا في القيمة المضافة للصناعات التحويلية بنسبة 12.8 % خلال عام 2006 مقارنة لعام 2005. في حين إرتفعت القيمة المضافة للصناعة الإستخراجية بنسبة 19% في ذات العام .

وما ميز القطاع الصناعي العربي خلال خمسة الأعوام الأخيرة هو أنه بالرغم من انتعاش النشاط التحويلي، انخفضت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي العربي من 11.2 % عام 2002 إلى 10 % عام 2005 ثم انخفضت إلى 9.6 % في عام 2006، وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط والمواد الأولية، الذي أدى إلى همنة القطاع الاستخراجي على الناتج المحلي الإجمالي، حيث ارتفعت حصته من 29.2 % عام 2003 إلى 39 % في عام 2006.

من جهة أخرى، يتضح أن الدول العربية التي لديها صناعات ذات قيمة مضافة تحويلية مرتفعة هي تلك التي تمتلك صناعات ذات كثافة رأسمالية والمرتبطة أساسا بالقطاع الهيدروكربوني، كما هو الحال بالنسبة للسعودية والإمارات، تليها البلدان التي تتوفر على قطاعات إنتاجية متنوعة نسبيا مثل مصر والمغرب.

أما البلدان التي ساهم قطاعها التحويلي أكثر في الناتج المحلي الإجمالي فهي تلك التي لديها صناعة

تحويلية متنوعة نسبيا تتوجه نحو تصدير المنتجات المصنعة.

أما البلدان المصدرة للموارد الطبيعية والمواد الخام، فقد زاد اعتمادها على هذه الموارد خلال الأعوام الأخيرة بفعل الارتفاع السريع لأسعارها وخاصة النفط.

الجزء الثالث : خصص لتحليل الأوضاع حسب كل دولة، حيث يقدم عرضا حول الصناعات التحويلية وتطور قطاعاتها خلال الأعوام الأخيرة. وتم الاكتفاء في هذا الإصدار الأول بالتطرق إلى إثني عشر قطرا عربيا فقط وذلك لعدم توفر المعطيات الإحصائية الخاصة بالأقطار العربية الأخرى.

في سياق تحليل الأنشطة الصناعية للدول العربية تم تشخيص نقاط القوة ونقاط الضعف التي يواجهها القطاع التحويلي العربي، ويمكن تلخيصها في ثلاثة محاور رئيسة :

- إن إنتاج الدول العربية مازال مركزا في القطاعات ذات التكنولوجيا البسيطة أو المتوسطة التعقيد المعتمدة على اليد العاملة ضعيفة التأهيل. وما زالت الصناعة العربية تعتمد أساسا على الصناعة الأساسية مثل : الإسمنت والحديد والصلب والكيماويات والبتروكيماويات وكذلك على الصناعات المتوسطة مثل النسيج والصناعة الغذائية. ويبين تركيز الصناعة على هذه المنتجات الصعوبات التي تواجهها بعض الدول العربية في الارتقاء بصناعاتها إلى صناعة أكثر تطورا.

- هناك تقدم ملحوظ، حيث استطاعت بعض البلدان العربية رفع القيمة المضافة لصناعاتها التحويلية من خلال صنع منتجات أكثر تطورا وتقدما، وخصوصا في قطاعات الميكانيك والكهرباء والإلكترونيات والتي تشهد تطورا سريعا في بلدان مثل تونس ومصر والمغرب¹ و في قطاع البتروكيماويات حيث حققت بعض بلدان الخليج مستويات نمو جيدة للغاية بفضل ميزتها وقدرتها التنافسية المتزايدة في هذا القطاع.

- بفضل الظرفية العالمية المؤاتية استطاعت الصناعات العربية أن تقاوم المنافسة الخارجية. غير أن التحدي الأساسي يكمن في تعزيز قدرتها لصنع منتجات أكثر تطورا وذات قيمة مضافة مرتفعة وذلك بالتركيز أساسا على القطاعات التي لها ميزة نسبية مثل البتروكيماويات والبلاستيك والصلب و النسيج وقد أصبح هذا ضروريا اليوم، لاسيما وأن البلدان العربية تشهد حاليا نموا اقتصاديا من شأنه أن يخلق في المستقبل احتياجات جديدة من المواد المصنعة، ومن الضروري تطوير صناعات تستخدم التكنولوجيات الجديدة والموارد البشرية المؤهلة لذلك حتى يتحقق هدف المحافظة على ديناميكية خلاقة ومتواصلة و منافسة على المستوى الدولي.

محمد بن يوسف
المدير العام

¹ غير أن هذه البلدان ما تزال تشكو من اعتمادها على المنتجات الوسيطة والمكونات الأساسية المستوردة و تكتفي بصناعات تركيبية .



الجزء الأول

لمحة عامة عن إقتصادات الدول العربية

عام 2006

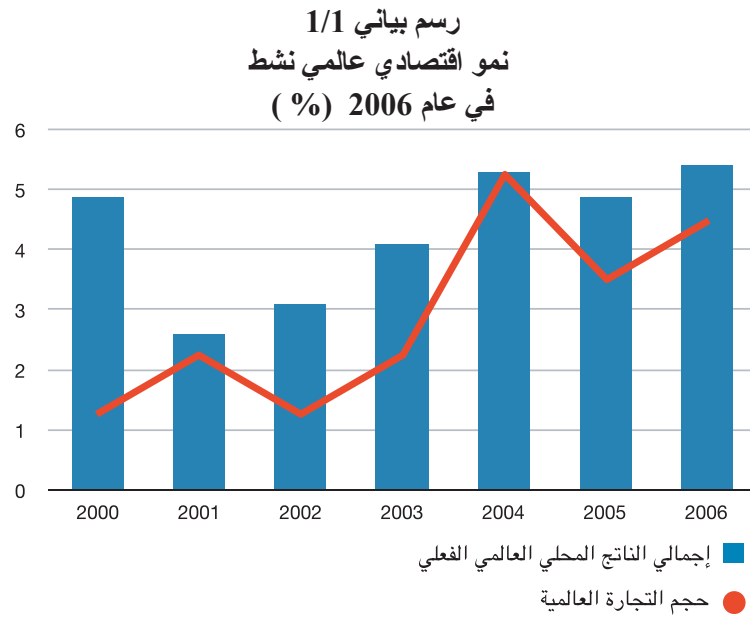
أهم مؤشرات القطاع الصناعي العربي عام 2006

- القيمة المضافة للقطاع الاستخراجي : 492.7 مليار دولار، ويمثل نسبة 39.24 % من الناتج المحلي الإجمالي.
- القيمة المضافة للقطاع التحويلي : 120.7 مليار دولار، ويمثل نسبة 9.6 % من الناتج المحلي الإجمالي.
- نسبة القيمة المضافة للقطاع الصناعي من الناتج المحلي الإجمالي : 48.8 %
- العمالة في القطاع الصناعي : 19 مليون عام 2005 وتشكل تقريبا 17 % من مجموع العمالة العربية.

1-1 الإقتصاد العالمي

تميز الوضع العالمي خلال العام 2006 بانتعاش في معدلات النمو الاقتصادي في منطقة اليورو، وبتباطؤ في النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية، وبتطور الإقتصاد الياباني في اتجاه نمو متين. وعرفت البلدان النامية والبلدان الناهضة وتيرة نمو قوية ومضطردة حيث سجلت أعلى نسب النمو في كل من الصين والهند.

النمو الإقتصادي العالمي



المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة المعلومات ، ابريل/ نيسان 2007

في الولايات المتحدة الأمريكية، سجل النمو الاقتصادي معدلا بلغ 3.3 في المائة في عام 2006 (جدول 1/1). فبعد بداية جيدة في أول العام عرف الإقتصاد الأمريكي تباطؤا في أواخر 2006 بسبب التراجع المفاجئ للسوق العقاري وتقلص استثمارات المقاولات. غير أن الاستهلاك الخاص حافظ على حيويته حتى الآن بفضل النمو المستمر للتشغيل (خاصة في قطاع الخدمات) والأسعار المرتفعة للأسهم.

أما منطقة اليورو، فقد عرف الاتحاد الأوروبي انتعاشا اقتصاديا قويا ، حيث ارتفع معدل النمو من 1.4 في المائة سنة 2005 إلى 2.6 في المائة عام 2006، وهو أقوى أداء يتم تسجيله منذ العام 2000. حيث أصبح الطلب الداخلي يشكل القوة الدافعة الرئيسية للنشاط الاقتصادي خاصة بفضل الاستثمار النشط للمقاولات، وتسارع الاستهلاك الخاص نتيجة لتحسن أسواق العمل.

وأهم عامل انتعاش للنمو الاقتصادي في أوروبا كان بالخصوص في ألمانيا، بفضل حيوية صادراتها نحو بلدان الكتلة السوفياتية سابقا، وارتفاع حجم الاستهلاك قبل الزيادة المتوقعة للضريبة على القيمة المضافة بنسبة 3 في المائة في شهر يناير 2007.

و عرفت اليابان ارتفاع معدل نموها الاقتصادي من 1.9 في المائة عام 2005 إلى 2.2 في المائة في عام 2006، ويعزى ذلك إلى استثمارات المقاولات والصادرات التي كانت القوة الدافعة الرئيسية للنمو.

أما البلدان النامية، فقد استمرت في تحقيق نتائج قوية واستثنائية خلال عام 2006، حيث بلغ معدل النمو فيها 7.9%، متجاوزة بذلك المعدل المسجل في البلدان المتقدمة (جدول 1/1). وقد ساهمت الحيوية التنموية التي اتسمت بها اقتصادات البلدان النامية مثل الهند والصين في تعزيز النشاط الاقتصادي العالمي.

جدول 1/1 : التغير السنوي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والتجارة العالمية (%)

2006	2005	2004	2003	2002	
5,4	4,9	5,3	4,1	3,1	الناتج المحلي الإجمالي العالمي
3,1	2,5	3,2	1,9	1,5	البلدان المتقدمة
3,3	3,2	3,9	2,5	1,6	الولايات المتحدة
2,6	1,4	2,1	0,8	0,9	منطقة اليورو
2,2	1,9	2,3	1,8	0,1	اليابان
7,9	7,5	7,7	6,7	5,1	البلدان الناهضة والبلدان النامية
5,5	5,6	5,5	4,6	3,6	أفريقيا
6	5,5	6,5	4,7	4,5	أوروبا الشرقية والوسطى
7,7	6,6	8,4	4,7	5,3	مجموعة الدول المستقلة
10,7	10,4	10,1	9,1	8,3	الصين
9,2	9,2	8	9,1	5	الهند
5,7	5,4	5,5	6	4,3	الشرق الأوسط
3,7	2,9	4,9	0,2	1,9	البرازيل
4,8	2,8	4,2	1,3	0,8	المكسيك
9,2	7,4	10,6	5,1	3,3	حجم التجارة العالمية

المصدر : صندوق النقد الدولي، قاعدة توقعات الاقتصاد العالمي، أبريل/نيسان 2007

أسواق العمل

عبرت أسواق العمل في البلدان المتقدمة عن حيوية، أما في البلدان النامية، فرغم نموها الاقتصادي القوي، بقي نمو التشغيل ضعيفا بصفة خاصة.

تحسنت وضعية أسواق العمل في البلدان المتقدمة، حيث تعزز نمو التشغيل وانخفض مستوى البطالة من 6 في المائة في عام 2003 إلى 4.6 في المائة خلال عام 2006².

ورغم النمو الاقتصادي المتين في البلدان النامية، فقد كانت وتيرة خلق فرص العمل ضعيفة وغير كافية لتحقيق تراجع هام في معدلات البطالة في كثير من البلدان. فهناك عوامل كثيرة حالت دون ذلك، منها الطبيعة الرأسمالية للقطاعات الإنتاجية الأساسية التي كانت وراء ديناميكية النمو في عدة مناطق، والتي لا تساعد على خلق الكثير من فرص العمل، مما يدفع القوة العاملة إلى اللجوء إلى قطاعات أقل إنتاجية أو هامشية.

ووفقا لإحصاءات منظمة العمل الدولية، فإن معظم فرص العمل المحدثة ما بين 1990 و2005 في البلدان

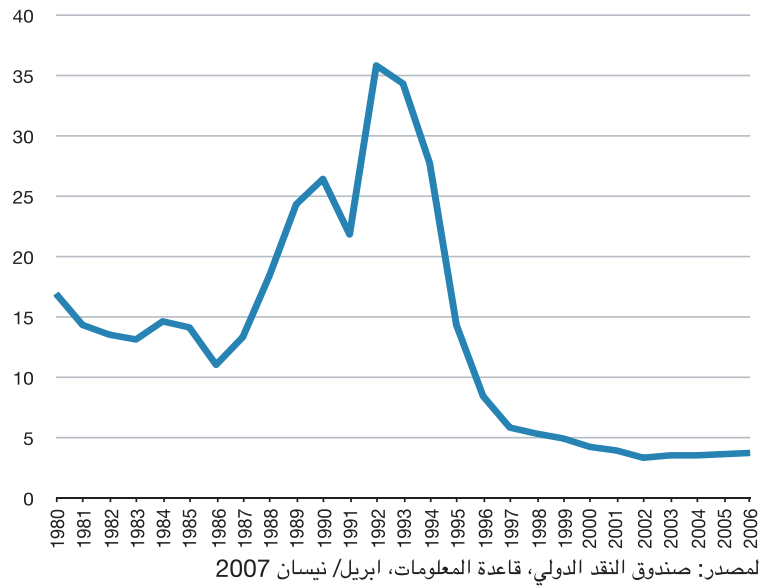
² منظمة التعاون الاقتصادي، الأفاق الاقتصادية لبلدان المنظمة 2007.

النامية كانت في قطاع الخدمات، بينما لم يساهم القطاع الصناعي سوى بنسبة تتراوح ما بين 15 و 35 في المائة في نمو التشغيل في هذه البلدان خلال هذه الفترة. أما في منطقة الشرق الأوسط، فعلى الرغم من التحسن الطفيف الذي شهده سوق العمل، فإن معدل البطالة يبقى ضمن أعلى المعدلات في العالم.

التضخم

لم يكن التضخم في العالم عام 2006 مصدرا للقلق، رغم ارتفاع أسعار النفط وانتعاش النمو الاقتصادي في معظم مناطق العالم. فقد ارتفعت نسبة التضخم العالمي بشكل طفيف من 3.7 في المائة إلى 3.8 في المائة.

رسم بياني 2/1
تطور التضخم العالمي
(%)



أما في البلدان النامية، فقد عرفت معدلات التضخم ارتفاعا ملحوظا في العديد من البلدان عام 2006، إلا أن جزءا كبيرا من هذا التطور السلبي مرده انعكاسات أسعار النفط المرتفعة.

التجارة الدولية

عرفت التجارة العالمية للسلع والخدمات ارتفاعا متسارعا خلال عام 2006، إذ ارتفع حجم تبادل السلع والخدمات من 7.4 في المائة عام 2005 إلى 9.2 في المائة سنة 2006، كما ارتفعت قيمة الصادرات العالمية للسلع والخدمات من 12.7 تريليون دولار في 2005 إلى 14.5 تريليون دولار في 2006. وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لتصاعد أسعار النفط، وكذلك المواد الأولية غير النفطية، وأيضا للارتفاع الملحوظ في حجم تجارة سلع التجهيز نتيجة لانتعاش الاستثمار العالمي.

ويمثل نمو الصادرات العالمية أكثر من ضعف نمو الناتج العالمي، الشيء الذي يدل على التزايد القوي في درجة اندماج الاقتصاد العالمي. حيث كانت اقتصادات البلدان الآسيوية لا سيما الصين و الهند هي القوة الدافعة لهذه الديناميكية التي شهدتها التجارة الدولية.

سوق المال

الاستثمار الأجنبي المباشر

استمر تدفق رؤوس الأموال نحو البلدان المتحولة والنامية خلال عام 2006، بحيث بلغت 266 مليار دولار في سنة 2006 (اليونكتاد). وقد استمرت دول آسيا وبلدان أوروبا الوسطى في استقطاب الجزء الأكبر منها.

وتلعب الاقتصاديات النامية دوراً متزايد الأهمية كمصدر لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الصعيد العالمي. فقد أتاح التصنيع المتسارع في بلدان مثل الصين والهند قيامهما بمبادرات مدعومة سياسياً، تركز على تدفق استثماراتها المباشرة في الخارج لتأمين حصولها على الموارد الأولية.

احتياطي النقد الأجنبي

تمتلك البلدان النامية عام 2006، 3 تريليون دولار من احتياطيات النقد الأجنبي، ويوجد لدى الصين وحدها أكثر من 1,4 تريليون دولار³. ودفعت هذه الظاهرة بعض البلدان النامية إلى تقديم تمويلات متزايدة للبلدان الغنية، لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية التي سجل حسابها الجاري عجزاً يقارب 811 مليار دولار في عام 2006. ويتم تمويل هذا العجز بواسطة حركة تحويل متزايدة لرؤوس أموال قادمة من البلدان النامية، مما قد يترتب عنه تفاقم في التوازن العالمي.

أسواق الصرف

ساهم تباطؤ النمو في الولايات المتحدة الأمريكية والانتعاش القوي بأوروبا في إضعاف الدولار مقابل اليورو والجنيه الأسترليني. فقد تراجع الدولار الأمريكي بالقيمة الحقيقية بنسبة 7 في المائة سنة 2006، كما استمر الين الياباني في الانخفاض رغم فائض التحويلات الجارية، بسبب ضعف معدلات الفائدة الذي شجع خروج رؤوس الأموال. أما العملة الصينية، فقد تراجعت بشكل طفيف بالقيمة الحقيقية، رغم ارتفاع قيمتها مقابل الدولار.

لم يكن لأسعار النفط المرتفعة إلى حد الآن أي آثار سلبية على الاقتصاد العالمي على غرار ما حدث في الماضي خاصة في السبعينات والثمانينات. وبصفة عامة، استطاعت البلدان المتحولة والنامية الاستفادة من الظرفية العالمية الملائمة، حيث عززت ميزانية القطاع العام وصادراتها وزادت من احتياطياتها من العملات الأجنبية، غير أن ذلك لا يمنع أنها لا تزال غير محصنة من آثار الظرفية الدولية وأسعار المواد الأساسية المرتفعة وتزايد تقلباتها أكثر فأكثر.

³ البنك الدولي 2007 .

2-1 اقتصادات البلدان العربية في عام 2006

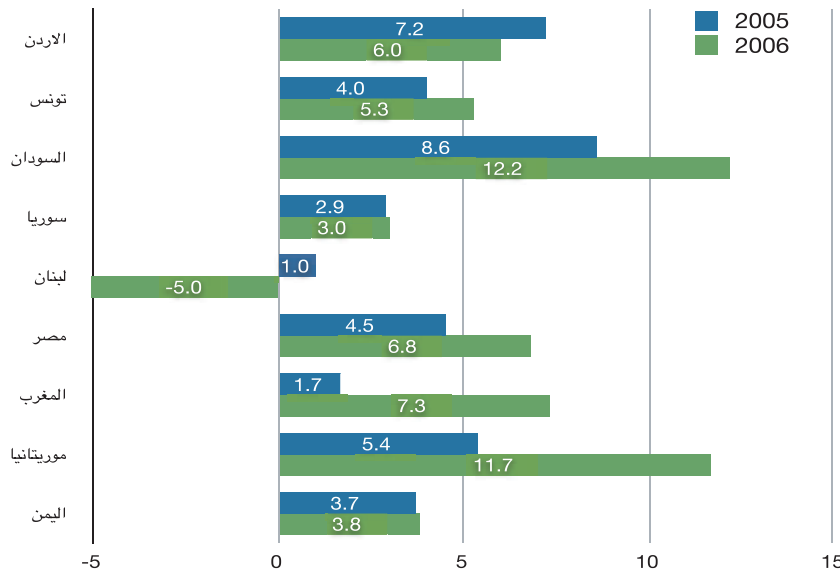
تواصل النمو الاقتصادي للمنطقة في العام 2006 نتيجة الارتفاع المضطرد لأسعار النفط والمواد الأولية، علاوة على الظرفية الجيدة والبيئة المالية الدولية الملائمة والإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها العديد من البلدان غير المصدرة للنفط.

النمو الاقتصادي

شهدت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للعام الرابع على التوالي نموا مضطربا. ففي 2006، ارتفع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للمنطقة بنسبة 5.7 في المائة في المتوسط مقارنة مع 4.6 في المائة ما بين 2000 و 2004. وبلغ الناتج المحلي الإجمالي لمجموع البلدان العربية 1.2 تريليون دولار في 2006 مقابل 1.06 تريليون دولار في 2005 (ملحق 1/1). غير أن النتائج الاقتصادية المحققة تختلف داخل المنطقة من بلد لآخر.

رسم بياني 3/1

معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي في الدول غير النفطية



المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة المعلومات، إبريل/نيسان 2007

تحسن معدل نمو البلدان غير المصدرة للنفط عموما في عام 2006، حيث ساهمت عوامل كثيرة في تحقيق هذه الطفرة منها: النمو الاقتصادي في أوروبا التي كانت وراء إنتعاش صادرات هذه البلدان، العائدات السياحية المرتفعة، التحويلات المالية للعمالة المقيمة بالخارج، وتدفقات الاستثمارات الأجنبية التي سجلت رقما قياسيا بالنسبة لبعض البلدان.

وسجل المغرب أحد أعلى معدلات النمو الحقيقي عام 2006، حيث انتقل من 2 في المائة في 2005 إلى 7 في المائة في 2006 (ملحق 2/1). ويرجع الفضل في ذلك إلى عدة عوامل، منها المحصول الفلاحي الجيد وانتعاش صادرات قطاع النسيج، وارتفاع الاستهلاك الخاص بمعدل 12 في المائة عام 2006، وارتفاع المتنامي للاستثمارات الخاصة والعامة بالإضافة إلى قطاعي الخدمات والبناء اللذين أعطيا دفعة كبيرة للنشاط الاقتصادي.

وعرفت مصر هي الأخرى معدل نمو قوي هذا العام، إذ انتقل من 4.5 في المائة في 2005 إلى 6.8 في المائة في 2006 (ملحق 2/1)، وكان ذلك بفضل الارتفاع الملموس للصادرات، والمداخيل الجيدة المتأتية من قناة السويس نتيجة للحركة الملاحية والسياحية المكثفة، ومشاريع الاستثمار العامة التي ساهمت في تسريع وتيرة النشاط الاقتصادي.

وفي تونس، بفضل الأداء الجيد لقطاعي الخدمات والفلاحة وارتفاع إنتاج الصناعات التحويلية، انتقل معدل النمو الحقيقي من 4 في المائة عام 2005 إلى 5.3 في المائة عام 2006. وحافظ الطلب المحلي على حيويته، سواء على مستوى الاستهلاك الخاص أو الاستثمار، نتيجة للجهود المشتركة المبذولة من طرف القطاع العام لتنمية البنى الأساسية ومن طرف المقاولات لتحديث آليات وأدوات الإنتاج، بينما ساعدت الظرفية الدولية في إنعاش الصادرات.

أما في الأردن، فقد انخفض معدل النمو الحقيقي من 7.2 في المائة عام 2005 إلى 6 في المائة عام 2006 بسبب ارتفاع أسعار النفط وتدهور الحساب الجاري. وبالرغم من ذلك يظل نشاطها الاقتصادي قويا، إذ سجل نتائج جيدة بفضل الاستثمار الوفير في قطاع البناء والعقار والمشاريع السياحية الكبرى الممولة أساسا من طرف مستثمرين من البلدان المصدرة للنفط (دول الخليج خاصة).

وفي لبنان، انخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى 5.5 في المائة عام 2006، نظرا لانعدام الاستقرار السياسي وظروف الحرب، (ملحق 2/1). وكان لتدمير العديد من منشآت التجهيزات الأساسية والحصار المفروض من قبل إسرائيل آثار سلبية على النشاط الاقتصادي (السياحة، الصناعة، البناء، التجارة).

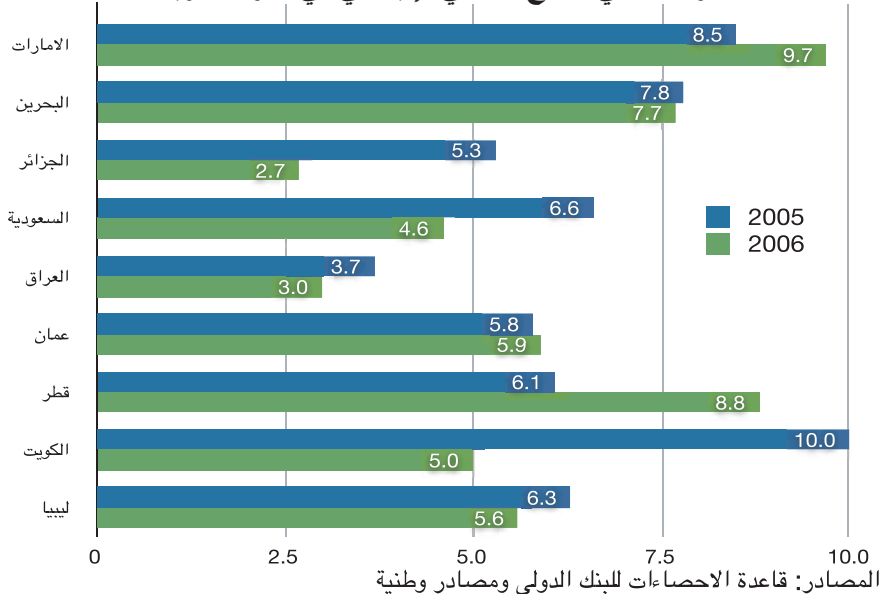
أما في سوريا فلم يتقدم النشاط الاقتصادي سوى بنسبة 3 في المائة في عام 2006 بسبب انكماش القطاع النفطي وانخفاض الاحتياطات النفطية.

وعرفت موريتانيا والسودان تحسنا ملموسا في معدل النمو الاقتصادي بفضل ارتفاع الإنتاج النفطي والأداء الجيد لقطاعي الفلاحة والصيد البحري، حيث ارتفع معدل النمو في موريتانيا من 5.4 في المائة عام 2005 إلى 11.7 في المائة في 2006.

وفي فلسطين، انخفض معدل النمو الحقيقي ليصل إلى 12- في المائة عام 2006 نتيجة تراجع النشاط في قطاعات الصناعات التحويلية والكهرباء والبناء والتزويد بالماء.

رسم بياني 4/1

معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية النفطية



أما بالنسبة الى الدول النفطية رغم انخفاض أسعار النفط في شهر أغسطس/آب 2006 وانخفاض إنتاج النفط الذي قرره منظمة البلدان المصدرة للنفط، كان لا يزال لديها آفاق اقتصادية جيدة في عام 2006.

فمعدل النمو الحقيقي في منطقة الخليج بلغ 6 في المائة في 2006. وقد استقادت جل هذه الاقتصادات من الطفرة النفطية التي سمحت بتمويل عدد كبير من المشاريع الاستثمارية في البنيات الأساسية على نطاق غير مسبوق.

وعرفت قطر عام 2006 أقوى ارتفاع في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الذي انتقل من 6.1 في المائة عام 2005 إلى 8.8 في المائة في 2006، خاصة بفضل توسع قطاع الهيدروكربونات والتدفق الكبير للاستثمارات.

التضخم

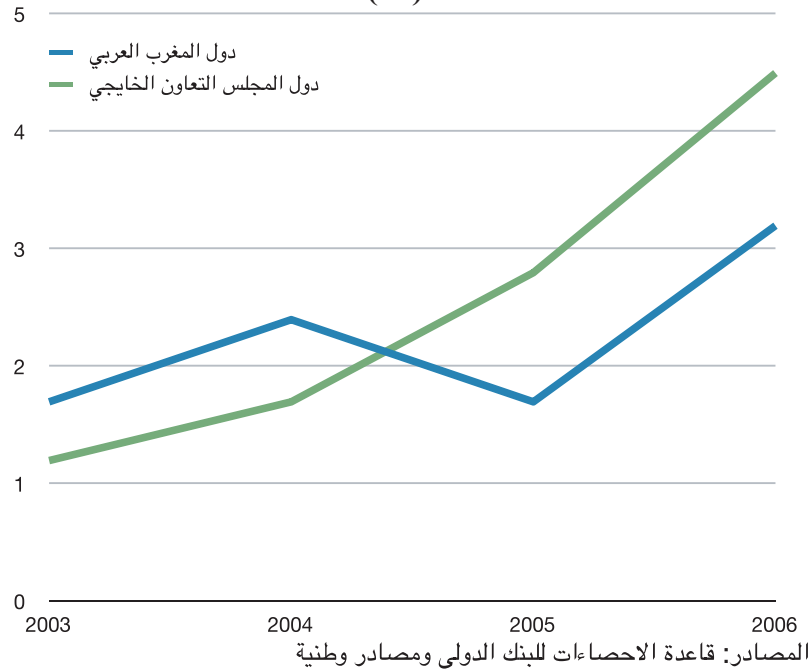
التدفقات القياسية للعائدات النفطية والنمو الاقتصادي وارتفاع أسعار العقار وتحرر أسعار المحروقات التي كانت مدعومة سابقا في بعض البلدان، أدت إلى تسارع التضخم بصفة ملموسة عام 2006 في المنطقة العربية. وحسب التقديرات، فإن معدل التضخم في المنطقة ارتفع في المتوسط من 4.6 في المائة عام 2005 إلى 6.2 في المائة في 2006⁴.

وسجلت البلدان المصدرة للنفط وتحديدا بلدان مجلس التعاون الخليجي أقوى معدلات التضخم، إذ ارتفع متوسط الأسعار للمواد الاستهلاكية من 2.8 في المائة إلى 4.5 في المائة. وبمستويات أقل، شهدت بلدان المغرب العربي هي الأخرى تسارعا في معدل التضخم حيث انتقل من 1.7 في المائة إلى 3.2 في المائة في 2006.

رسم بياني 5/1

معدل التضخم

(%)



⁴ غرفة التجارة والصناعة لابوظبي، مركز الإعلام.

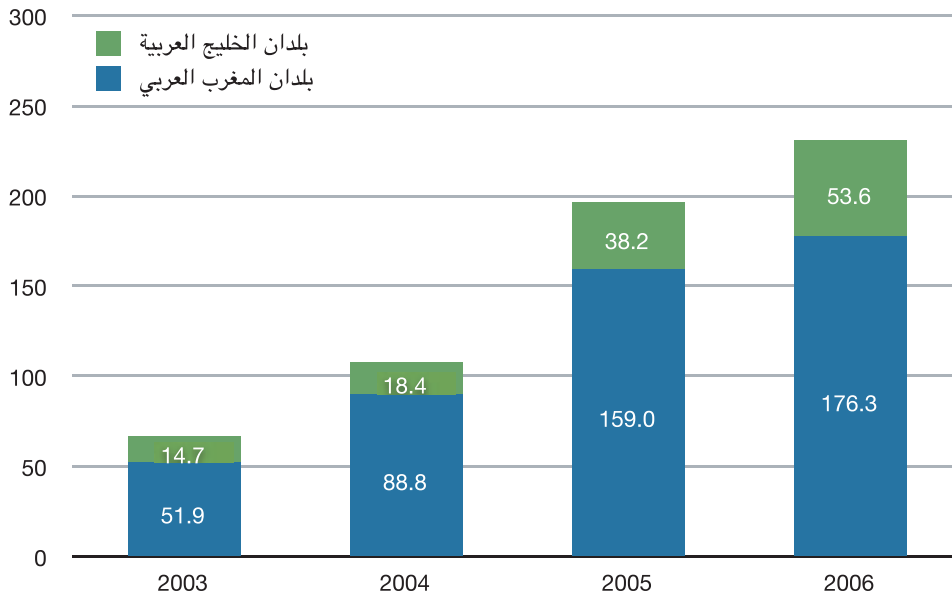
الحساب الجاري

يواصل صافي الحساب الجاري تحسنه في إجمالي دول المنطقة، إذا ارتفع من 192.7 مليار دولار عام 2005 إلى 221.8 مليار دولار في سنة 2006 (ملحق 4/1). ويعزى هذا النمو بالأساس إلى الارتفاع المضطرد للعائدات النفطية في البلدان المصدرة للنفط.

ورغم الانخفاض الطفيف المسجل عام 2006، بلغ رصيد الحساب الجاري لدول مجلس التعاون الخليجي وحدها 176.3 مليار دولار، أي 79 في المائة من قيمة الحساب الجاري الكلي لمجموع البلدان العربية. فالعربية السعودية عرفت نتيجة لارتفاع أسعار النفط أقوى تزايد في فائض حسابها الجاري، إذ انتقل من 52 مليار دولار عام 2004 إلى 90.8 مليار دولار ثم 95.5 مليار دولار في 2006 (ملحق 4/1). أما سلطنة عمان فقد حققت فائضا ملحوظا، بحيث انتقل من 300 مليون دولار عام 2004 إلى 3 مليار دولار في 2006، وذلك بفضل المداخل الحديثة للغاز الطبيعي السائل.

في مقابل الفائض الكبير للحساب الجاري للبلدان النفطية سجلت بعض البلدان غير المصدرة للنفط عجزا في حساباتها الجارية، لاسيما بسبب ارتفاع أسعار النفط التي ساهمت في تدهور الحسابات الجارية لبعض البلدان مثل مصر، المغرب، تونس، الأردن وسورية. غير أن الارتفاع القوي للواردات عوضه جزئيا ارتفاع الصادرات خلال هذه السنة في بعض البلدان وأيضا التحويلات المالية للعمالة المقيمة في الخارج.

رسم بياني 6/1

صافي الحساب الجاري للدول الخليج العربية والمغرب العربي
(مليار دولار)

المصدر: قاعدة المعلومات لصندوق النقد الدولي: ابريل/ نيسان 2007

التحويلات المالية للعمالة المقيمة بالخارج : مورد خارجي تتزايد حصته في ميزان المدفوعات للبلدان العربية غير المصدرة للنفط

تقوم التحويلات المالية للعمالة المقيمة بالخارج في السنوات الأخيرة بدور متزايد الأهمية في رصيد الحسابات الجارية في البلدان التي تفتقر للموارد الطبيعية، حيث تضاعف حجمها خلال عشر السنوات الأخيرة. ويقدر مجموع التحويلات المصرح بها للمغتربين العرب العاملين في بلدان الخليج بحوالي 24.7 مليار دولار في عام 2006، أي بزيادة قدرها 5.2 في المائة عن تحويلات عام 2005 التي بلغت 23.5 مليار دولار.

ومن المنتظر أن تصبح منطقة الشرق الأوسط خامس أكبر مصدر للتحويلات المالية للمهاجرين العرب هذه السنة، فيما تحتل بلدان أمريكا اللاتينية المرتبة الأولى بمجموع 53.7 مليار دولار، تليها آسيا بمبلغ 45.3 مليار دولار.

ويعتبر لبنان البلد الذي يتلقى أكبر دخل من التحويلات المالية لمهاجريه المقيمين في البلدان العربية بمبلغ 5.2 مليار دولار، يليه المغرب بمبلغ 5.1 مليار دولار، ثم مصر بمبلغ 3.3 مليار دولار والأردن بمبلغ 2.8 مليار دولار. ومن ناحية أخرى، تعد العربية السعودية ثاني مصدر، بعد الولايات المتحدة الأمريكية، للتحويلات المالية للعمالة العربية المهاجرة بمجموع يناهز 16.2 مليار دولار، وتأتي بعدها الإمارات العربية المتحدة ثم الكويت، قطر وعمان والبحرين.

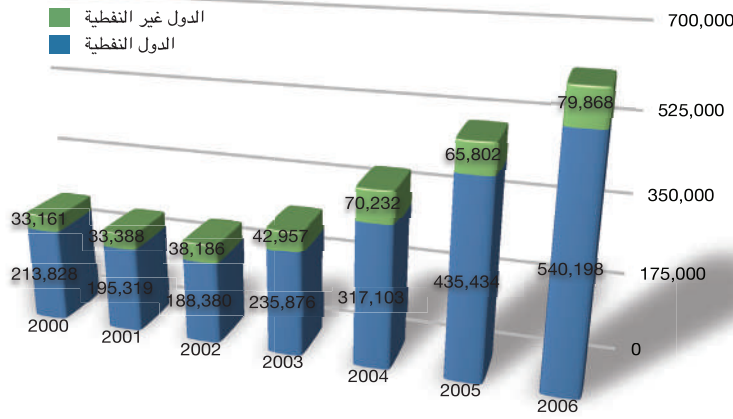
وتعتبر تدفقات التحويلات المالية لليد العاملة المهاجرة في الخارج المصدر الرئيسي لاحتياطات العملات الأجنبية بالنسبة للبلدان ذات القوة العاملة الوفيرة، والتي تعد أقل تقبلاً بالمقارنة مع المداخل السياحية. فتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية في شكل استثمارات أجنبية مباشرة تعرف ارتفاعاً ملحوظاً في المنطقة، لكنها تبقى مع ذلك كثيرة التقلب. فعلاوة على كون هذه المداخل المرسلة إلى أفراد العائلة تساهم في إنعاش الاستهلاك الخاص والنشاط الاقتصادي لبلد الإستقبال، فإنها تمثل أيضاً مصدراً لتمويل المشاريع الصغيرة والتعليم وتحسين الدخل ومستوى معيشة الأفراد.

وفي بعض الحالات، تسبب ارتفاع حجم هذه التدفقات في ضغط قوي في القطاع العقاري في بعض البلدان المصدرة لليد العاملة. وفي القطاع المصرفي، ما زالت التدفقات المالية للعمالة المهاجرة تمثل حوالي 40 في المائة من الودائع بالعملات الأجنبية في بلدان مثل لبنان، مصر والأردن.

ومع ارتفاع العائدات النفطية والنمو الاقتصادي النشط في بلدان الخليج، من المتوقع أن يزداد الطلب بقوة على اليد العاملة الآتية من البلدان العربية، خاصة في قطاعات مثل الاتصالات، تكنولوجيات الإعلام، والتعليم و المقاولات و البنوك والمصارف و الاستشارات والتدريب.

التجارة الخارجية للدول العربية

رسم بياني 7/1
صادرات الدول العربية
(مليون دولار)



المصدر: قاعدة المعلومات لصندوق النقد الدولي: ابريل/ نيسان 2007

بلغت صادرات البلدان العربية مجتمعة 620 مليار دولار في عام 2006 (ملحق 6/1)، محققة ارتفاعا ناهز 21.8 في المائة بالمقارنة مع العام 2005. ويرجع الفضل في هذا الأداء الذي حققته صادرات البلدان العربية أساسا إلى الصادرات النفطية، إذ تمثل صادرات البلدان المصدرة للنفط نسبة 78 في المائة من مجموع الصادرات، كما يتضح من الرسم البياني (7/1).

وعرفت باقي الدول العربية غير النفطية هي الأخرى تحسنا ملموسا في حجم صادراتها عام 2006. وسجلت مصر أفضل النتائج التجارية (ملحق 6/1). واستطاع كل من المغرب وتونس أن يستفيدا من التوسع الاقتصادي الجيد للاتحاد الأوروبي، فرغم انتهاء العمل باتفاقية الألياف المتعددة والمنافسة الشرسة للصين، تمكن المغرب وتونس، بعد فقدان جزء من سوق النسيج عام 2005، من تدارك الخسارة في 2006. وقد كان لمبادرة أوروبا بتمديد نظام الحصص تجاه الصين أثارا إيجابية، كما أن الروابط التقليدية بين هذين البلدين وأوروبا، سمحت لهما بالحفاظ على حصص من السوق الأوروبية.

ارتفعت الواردات الإجمالية للبلدان العربية خلال عام 2006، بحيث انتقلت من 363.9 مليار دولار في 2005 إلى 432.3 مليار دولار في 2006 (ملحق 7/1).

وقد ارتفعت واردات البلدان غير النفطية بسبب زيادة أسعار النفط والجفاف الذي دفع بعض بلدان المغرب العربي إلى زيادة وارداتها من المواد الغذائية، وأيضا بفعل ارتفاع الواردات من السلع الوسيطة تبعا لتطور النشاط الاقتصادي.

وفي البلدان الغنية بالنفط، كان متوقعا أن تزداد وارداتها بشكل كبير جدا بالنظر إلى فوائض عائداتها النفطية، غير أن واردات السلع الرأسمالية هي التي ارتفعت أكثر من السلع الاستهلاكية، مما يدل على الأهمية التي توليها هذه البلدان للتنمية على المدى البعيد.

المبادلات العربية البينية

إن التغير الرئيسي الذي حصل في العلاقات البينية العربية هو بالتأكيد الانتهاء من تطبيق اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في سنة 2005. وقد أدى ذلك إلى تحسن في المبادلات البينية العربية في السنتين الأخيرتين.

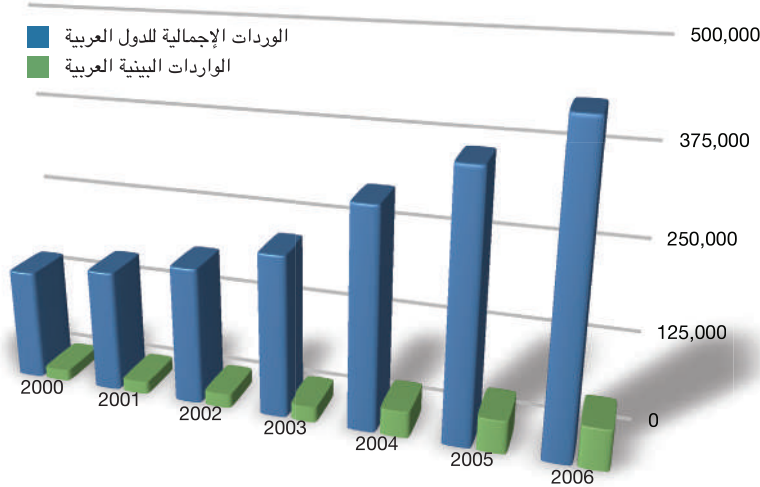
وبلغت الواردات العربية البينية 56.04 مليار دولار في 2006، محققة زيادة بنسبة 23.22 في المائة بالمقارنة مع 2005. وارتفعت حصة المبادلات البينية التجارية العربية من مجموع المبادلات إلى 12 في المائة في الوقت الذي لم تتجاوز فيه هذه الحصة سقف 10 في المائة خلال مدة طويلة.

وتعد الإمارات العربية المتحدة أكبر بلد مستورد من البلدان العربية، حيث ارتفعت قيمة وارداتها العربية من 4.97 مليار دولار إلى 8 مليار دولار في 2006. وشهدت واردات العربية السعودية ارتفاعاً نسبياً، حيث زاد حجمها من 2.50 مليار دولار عام 2003 إلى 5.97 مليار دولار في 2006.

وبالرغم من الاتفاقيات التجارية المختلفة ومبادرات التحرير التجاري، مازالت حصة المبادلات البينية العربية من مجموع المبادلات ضعيفة. وسجلت التجارة البينية العربية تحسناً طفيفاً، غير أن حصتها ضعيفة مقارنة مع مناطق أخرى كآسيا وأمريكا اللاتينية التي بلغت فيها حصة التجارة البينية 41.6 في المائة و 15.8 في المائة على التوالي.

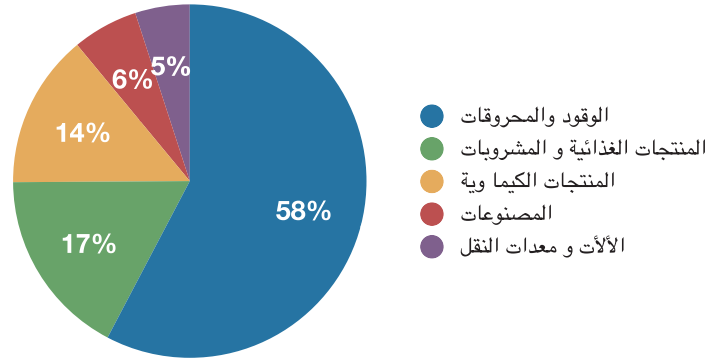
ويمكن تفسير ضعف المبادلات البينية العربية بعدة أسباب وعوامل منها الإجراءات الإدارية الطويلة والمعقدة أحياناً، الحواجز التعريفية العالية بالرغم من الإصلاحات الجمركية، مشاكل المواصلات والنقل، وكون البلدان العربية تنتج وتتبادل منتجات متشابهة، مما يضعف بصفة ملموسة التجارة البينية بينهم. فعلى سبيل المثال، تمثل المحروقات 58 في المائة من مجموع المبادلات العربية البينية العربية (رسم بياني 9/1).

رسم بياني 8/1
المبادلات العربية البينية تبقى ضعيفة
(مليون دولار)



المصدر: قاعدة الاحصاءات - وحدة المعلومات الاقتصادية EIU

رسم بياني 9/1
المبادلات التجارية بين البلدان العربية :
تركيز المبادلات حول منتوجات ذات قيمة مضافة ضعيفة



المصدر: التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2006

الاستثمار الأجنبي المباشر

كانت المنطقة العربية في بداية القرن 21 شبه منسية في خارطة الاستثمارات الدولية، ولكنها أخذت تعود تدريجيا إلى الواجهة وبدأت جاذبيتها الاقتصادية تتعزز سنة بعد أخرى.

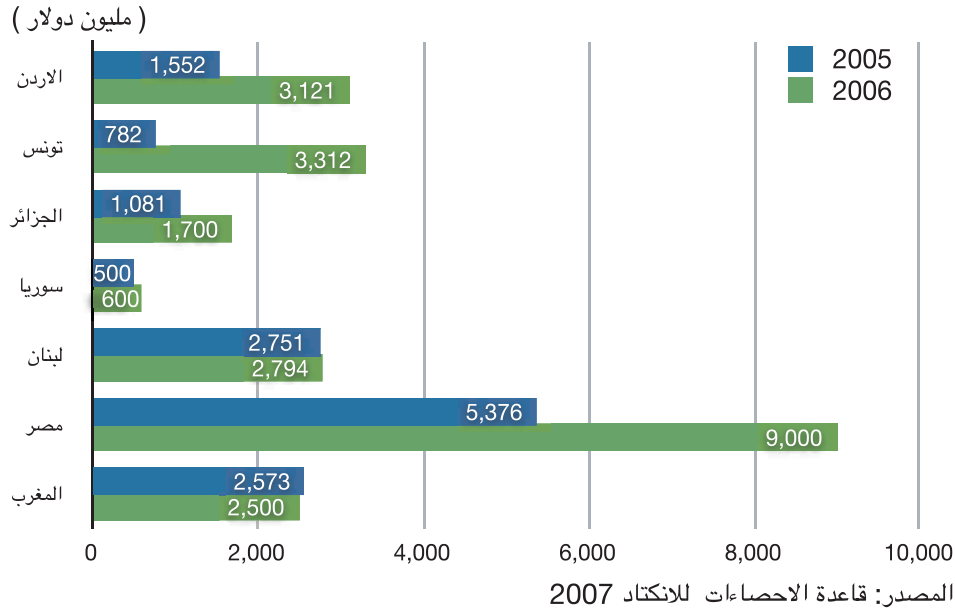
وتتميز هذه الاستثمارات بخاصية جديدة تتمثل في تدفقات عربية ببنية هذه المرة أكثر منها تدفقات تقليدية من الشمال إلى الجنوب.

تعتبر البلدان غير المصدرة للنفط كالمغرب، تونس، مصر، الأردن وسورية المستفيد الأكبر من التدفقات الواردة أساسا من البلدان النفطية. كما عرفت بلدان الخليج هي الأخرى ارتفاعا ملحوظا في حجم التدفقات واستحوذت العربية السعودية على الجزء الأكبر من التدفقات الواردة عام 2006 (ملحق 8/1). ومثلت التدفقات الخارجة من هذه البلدان أيضا إحدى السمات المميزة.

ورغم أن الجزء الأكبر من التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر يتوجه نحو بلدان آسيا وبصفة متزايدة نحو بلدان أوروبا الشرقية والوسطى، وأنه يفوق في البلدان الآسيوية بأربع مرات حجم الاستثمارات الموجهة نحو البلدان العربية، فإن الاستثمارات المتدفقة نحو البلدان العربية عرفت تطورا ملموسا جدا ونقلة تاريخية.

وحسب معطيات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، فقد قفزت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المنطقة العربية من 6.26 مليار دولار عام 2002 إلى 43.47 مليار دولار عام 2005 لتتجاوز 56.8 مليار دولار في سنة 2006 (ملحق 8/1).

رسم بياني 10/1
الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية غير النفطية
في 2005 و 2006



ومن بين البلدان غير المصدرة للنفط، استقبلت مصر أكبر حجم من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الحوض المتوسطي، حيث حطمت هذه الاستثمارات الرقم القياسي، بمبلغ 9 مليار دولار عام 2006، أي بزيادة قدرها 67 في المائة خلال سنة واحدة فقط مقارنة بعام 2005.

وفي الأردن، تضاعف حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إذ مرت من 1.5 مليار دولار عام 2005 إلى 3.1 مليار دولار عام 2006، وقد استقادت الأردن من برامج الخصخصة التي نفذتها في عام 1996 ثم في 2000 والتي شملت أساساً قطاعات النقل والكهرباء والماء والاتصالات. كما تم حديثاً إطلاق مشاريع سياحية استطاعت استقطاب عدد كبير من المستثمرين الوافدين أساساً من بلدان الخليج العربية.

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية: ما الذي يفسر هذه الأهمية المفاجئة ؟

إن عودة الاهتمام بمنطقة هجرتها الاستثمارات الأجنبية لمدة طويلة مرده إلى عوامل عديدة أهمها :

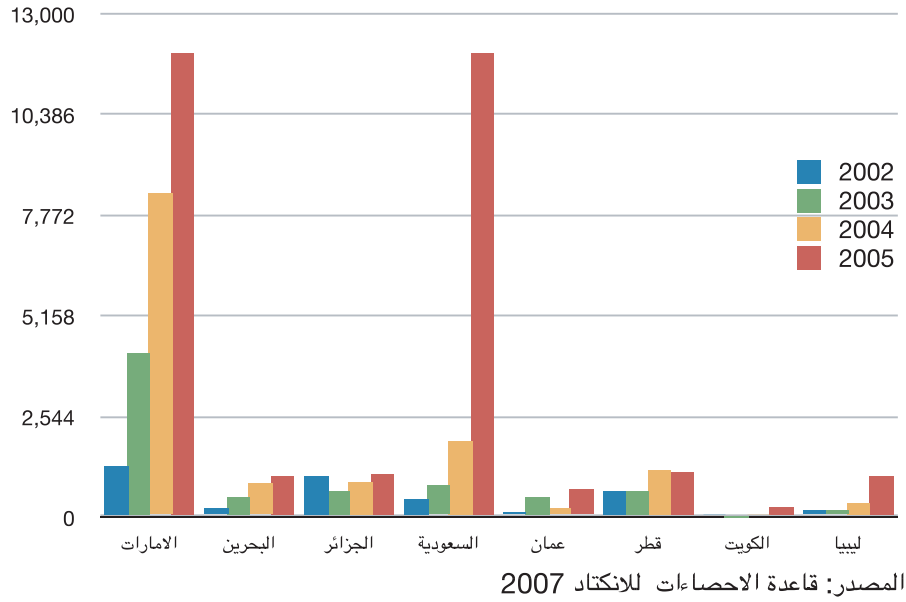
• ارتبط التصاعد القوي للاستثمارات البينية العربية بأحداث 11 سبتمبر 2001، فقد دفع تجميد عدة أرصدة عربية غداة أحداث سبتمبر معظم المستثمرين إلى تنويع عملياتهم خارج المؤسسات الاستثمارية الواقعة في أمريكا وأوروبا.

• يعتبر الفائض المالي المتراكم أساسا من العائدات النفطية في البلدان المصدرة للنفط السبب الرئيسي لهذه التدفقات نحو البلدان العربية غير المصدرة للبترول. ووقع اختيار المستثمرين بالأساس على القطاعين العقاري والسياحي، لأنهم غالبا ما يتوجهون نحو القطاعات التي يعرفونها جيدا والتي تحقق أكبر قدر من المردودية على المدى القريب والمتوسط وبأقل المخاطر الممكنة وتشكل بالتالي «فرصة» سانحة. ونتج عن ذلك توجه نشاط التدفقات المالية في هذين القطاعين في البلدان المستقبلة للاستثمار، تمثلت في مشاريع ضخمة في المغرب وتونس وسوريا والأردن وفي البحر الأحمر...

• تحسن مناخ الاستثمار في بلدان الاستقبال الاستثماري، وذلك نتيجة التدابير الإصلاحية التي نفذتها معظم البلدان مثل الخصخصة وإصلاح بعض القوانين والأنظمة لضمان حماية أكثر للاستثمارات العربية والأجنبية

• برزت الحاجة الماسة إلى تنويع مصادر التزود بمصادر الطاقة الطبيعية و السباق نحو الأسواق الواعدة كانت وراء الاستراتيجية المعتمدة من قبل بلدان كالصين والهند التي أخذت تستقر في أسواق كانت حتى الآن محمية نوعا ما مثل مصر و الجزائر في صناعة الكيماويات والصناعة التعدينية والبناء والأشغال العامة.

رسم بياني 11/1
الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية النفطية
(مليون دولار)



لقد شهدت منطقة الخليج هي أيضا ارتفاعا قويا للاستثمارات الأجنبية المباشرة. ففي عام 2005 كان نمو هذه التدفقات استثنائيا، سواء منها الواردة أو المغادرة. فبينما لم تكن التدفقات الاستثمارية في بلدان الخليج تتجاوز مليار دولار في المتوسط السنوي خلال العقد الماضي، تضاعف حجم التدفقات الواردة إلى المنطقة سبع مرات ونصف ما بين 2002 و 2005.

وقد تركزت هذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة أساسا في الإمارات العربية المتحدة والعربية السعودية، غير أن البلدان الأخرى سجلت هي أيضا نموا ملموسا في تدفق هذه الاستثمارات (ملحق 11/1). وبخصوص التدفقات المغادرة لبلدان الخليج، فقد سجلت أيضا تزايدا ملحوظا، والجديد في الأمر هو أنها تتم داخل منطقة الخليج نفسها ونحو البلدان العربية المجاورة. وحسب تقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، هناك ثلاثة بلدان هي الإمارات والكويت والعربية السعودية تمثل لوحدها مصدر 88 في المائة من الاستثمارات البينية المغادرة في المنطقة.

وتجدر الإشارة إلى أن تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الصناعات التحويلية مازالت غير كافية في البلدان العربية. ورغم الجهود المبذولة من قبل الحكومات لتشجيع هذه الاستثمارات في القطاعات المنتجة، فإن التدفقات تتركز أساسا في القطاعات ذات الطابع المالي أو الريعي مثل : المصارف، العقار، النقل، السياحة، الاتصالات والطاقة. ففي عام 2005، تركزت الاستثمارات على وجه الخصوص في القطاع النفطي بنسبة 55 في المائة في الجزائر و 90 في المائة في السودان و 37 في المائة في مصر. وفي عام 2006، وقع تحسن طفيف في وجهة الاستثمار الأجنبي المباشر ولكن نحو القطاعات المرتبطة بالمواد الأولية والكيماويات والصناعة الغذائية و الحديد والصلب والألمنيوم وبصفة متزايدة صناعة الأدوية.



الجزء الثاني

نظور القطاع الصناعي في الدول العربية تحليل شامل

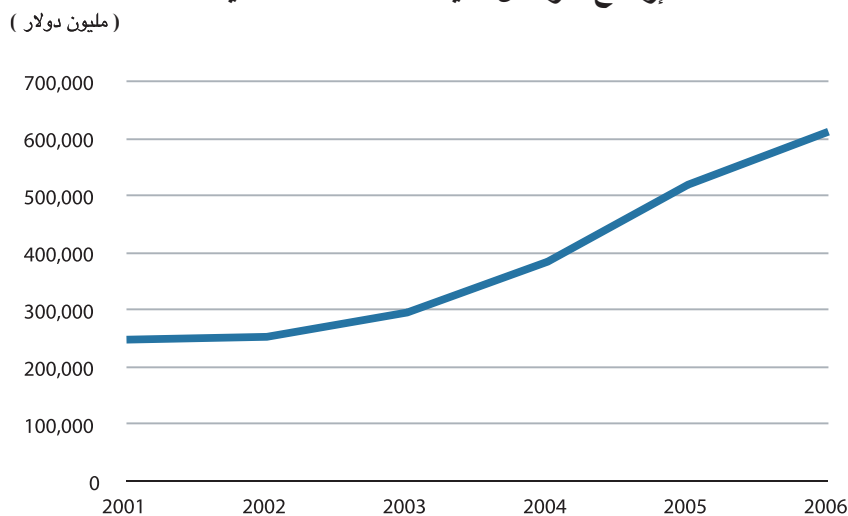
1-2 التوجهات الحالية للقطاع الصناعي

حققت المنطقة العربية طفرة في القيمة المضافة الصناعية خلال السنوات الأخيرة بفضل الارتفاع الكبير في أسعار النفط ، وما تزال تعرف ارتفاعا مضطربا في عام 2006.

يلعب القطاع الصناعي العربي دورا جوهريا في اقتصادات الدول العربية. ففي عام 2006، ساهم القطاع بنسبة 48.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العربي وهو يمثل بذلك القطاع الاقتصادي الأول للبلدان العربية. ويعد أيضا المشغل الثاني بعد قطاع الخدمات، حيث يعمل حوالي 19 مليون شخص، أي ما يناهز 17 في المائة من العمالة في البلدان العربية. ويتكون القطاع الصناعي من قطاعي الصناعات الاستخراجية والصناعات التحويلية. ويشمل القطاع الإستخراجي الغالب تحديدا النفط والغاز.

ففي سياق ظرفية عالمية اتسمت بنمو متواصل وبارتفاع كبير في أسعار النفط عرف منحنى القيمة المضافة الصناعية في مجموع البلدان العربية ارتفاعا للعام الرابع على التوالي.

رسم بياني 1/2
ارتفاع متواصل للقيمة المضافة الصناعية



المصادر: مصادر وطنية ودائرة الإحصاء التابعة للأمم المتحدة: الحساب القومي

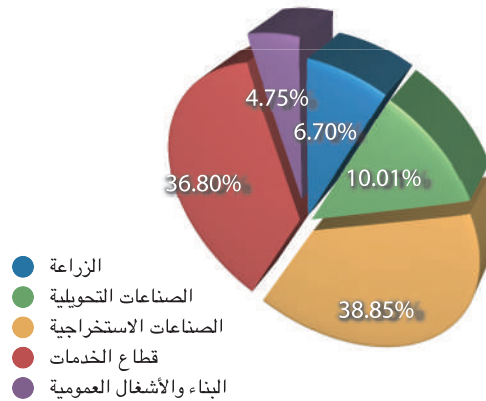
وفي عام 2006، بلغت القيمة المضافة للقطاع الصناعي لمجموع الدول العربية ما قيمته 613525 مليون دولار مقابل 521371 مليون في عام 2005 (ملحق 1/2)، محققة بذلك ارتفاعا بنسبة 17.6 في المائة بالمقارنة مع عام 2005. وانفردت السعودية بثلاث القيمة المضافة للإنتاج الصناعي العربي، تليها الإمارات العربية المتحدة بنسبة 13 في المائة ثم مصر بنسبة 10 في المائة تقريبا.

غير أن الجزء الأهم من القيمة المضافة للقطاع الصناعي يتأتى من القطاع الاستخراجي، إذ بلغت القيمة المضافة لهذا القطاع ما قيمته 492753 مليون دولار (ملحق 2/2)، أي 80 % من مجموع القيمة المضافة الصناعية، حيث عرفت هذه الحصة ارتفاعا بـ 10 نقاط مئوية مقارنة مع 2001، حيث كانت تمثل 70 في المائة من مجموع القيمة المضافة الصناعية.

مساهمة القطاع الصناعي في اقتصاد الدول العربية

عرفت مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية ارتفاعاً ملحوظاً، إذ انتقلت من 37.9 في المائة عام 2001 إلى 48.8 في المائة في 2006. غير أن هذه المساهمة ظلت شبه مستقرة بالمقارنة مع العام 2005.

رسم بياني 2/2
نصيب القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي للدول العربية
في عام 2005



المصدر : التقرير الاقتصادي الموحد 2006

وكما يتضح في الرسم البياني أعلاه، يعد القطاع الصناعي أول القطاعات الاقتصادية من حيث المساهمة في النمو الاقتصادي للدول العربية، بفضل القطاع الاستخراجي الذي يحتل المرتبة الأولى في المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، فيما يليه قطاع الخدمات ثم الصناعات التحويلية.

2-2 تطور القطاع التحويلي في الدول العربية

القيمة المضافة للصناعات التحويلية

عرفت المنطقة العربية منذ خمس سنوات ارتفاعاً في حجم القيمة المضافة للصناعات التحويلية، غير أن مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي سجلت انخفاضاً نسبياً مقارنة بالقطاع الاستخراجي المسيطر خلال تلك السنوات الأخيرة.

بلغت القيمة المضافة لقطاع الصناعات التحويلية عام 2006 ما مقداره 120772 مليون دولار مقابل 107359 مليون في 2005، أي بزيادة 12.49 في المائة.

عرفت القيمة المضافة للصناعات التحويلية لفترة طويلة من الزمن معدلات نمو ضعيفة، غير أنها تحسنت وأخذت منحى الارتفاع ابتداء من العام 2001. فبينما كان معدل النمو السنوي للقيمة المضافة للصناعات التحويلية ما بين 1990 و1995 منحصراً في نسبة 2.61 في المائة، انتقل إلى 3.53 في المائة ما بين 1995 و2000، ثم عرف تسارعاً بعد ذلك ليستقر في معدل 9.5 في المائة ما بين 2001 و2006. ويبدو أن هذه الديناميكية تزامنت

مع ارتفاع الطلب العالمي على المنتجات العربية و كذلك مع برامج الإصلاحات التي تبنتها الحكومات لملائمة صناعاتها مع السياق العالمي الجديد ومع الانفتاح الدولي.

مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية

إلا أنه برغم تطور القيمة المضافة للصناعات التحويلية في البلدان العربية، عرفت مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي إنخفاضا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة.

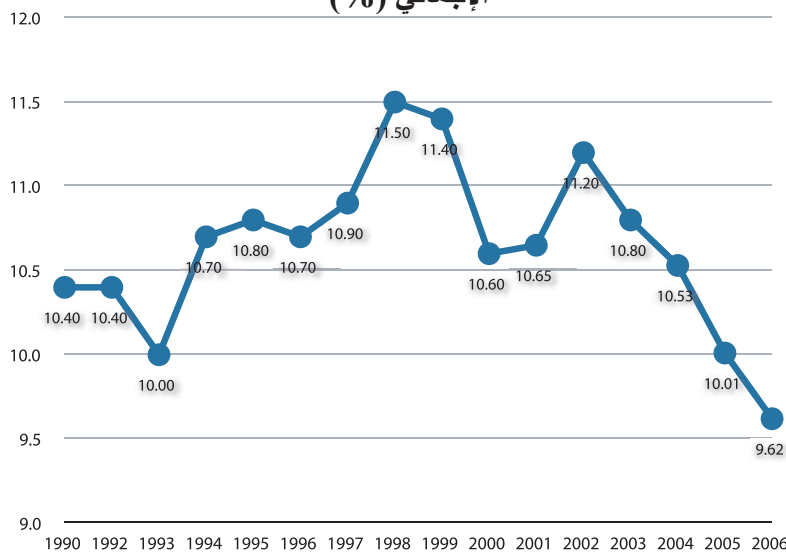
رغم التطور الملحوظ في القيمة المضافة لقطاع الصناعات التحويلية، إلا أن مساهمتها في النمو الاقتصادي للبلدان العربية تراجعت في السنوات الأخيرة بسبب ارتفاع أسعار الهيدروكربونات و المواد الأساسية الذي ترتب عنه تفاعل عاملين :

- عامل السعر، حيث ارتفعت أسعار المنتجات البترولية بنسبة وبسرعة كبيرة مقارنة مع أسعار المواد المصنعة، التي ارتفعت بشكل بطيء نسبيا.

- عامل حجم الإنتاج، فقد شجع ارتفاع أسعار المواد الهيدروكربونية والمواد الأساسية القطاع الاستخراجي على زيادة إنتاجه وبالتالي نصيبه في الناتج المحلي الإجمالي.

رسم بياني 4/2

نصيب القيمة المضافة للصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي (%)



وننتج عن هذين العاملين انخفاض حصة القيمة المضافة للقطاع التحويلي في الناتج المحلي الإجمالي، إذ انخفضت من 11.20 في المائة في العام 2002 إلى 10 في المائة عام 2005 لتتنزل إلى 9.6 في المائة في 2006.

وفي نفس الفترة وبموازاة مع انخفاض حصة القطاع التحويلي في الناتج المحلي الإجمالي العربي، ارتفعت حصة القطاع الاستخراجي بشكل سريع ومضطرد. حيث عرفت حصة القطاع الاستخراجي في الناتج

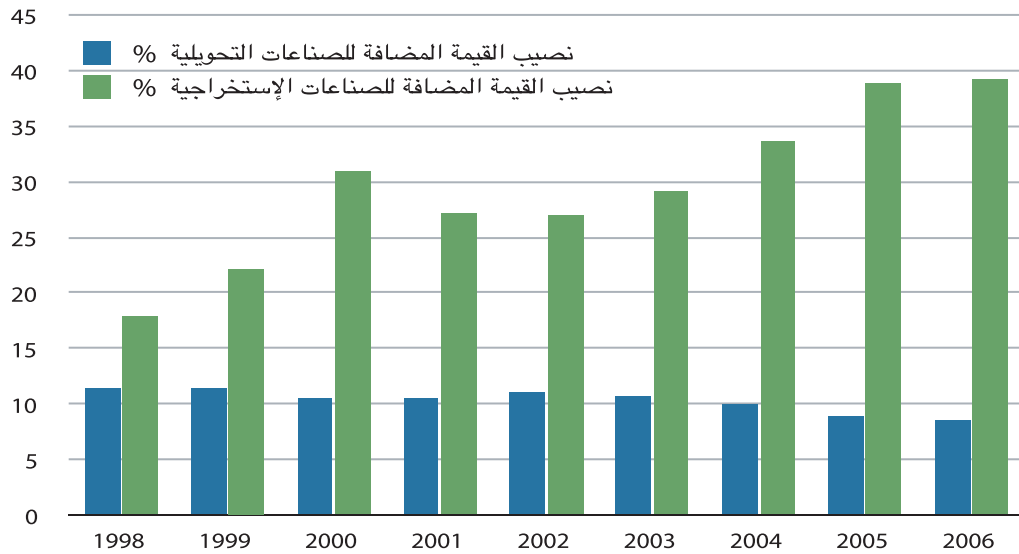
المحلي الإجمالي ارتقاعا من 27% عام 2002 إلى أكثر من 39% عام 2006 (جدول 1/2)، وهي أكبر حصة تم تسجيلها منذ التسعينات. وفي عام 2006، تضاعفت القيمة المضافة للقطاع الاستخراجي مرتين عما كانت عليه عام 2003.

جدول 1/2: القيمة المضافة للقطاع الصناعي العربي

عام	القيمة المضافة للصناعة التحويلية		القيمة المضافة للصناعة الاستخراجية		القيمة المضافة للصناعة	
	(مليار دولار)	(% ن.م.)	(مليار دولار)	(% ن.م.)	(مليار دولار)	(% ن.م.)*
1990	49, 5	10,4	110, 2	23, 1	159, 7	33,50
1992	50, 3	10,4	105, 8	21, 8	156, 1	32,20
1993	48, 9	10,0	96, 9	19, 9	145, 8	29,90
1994	53, 4	10,7	92,0	18, 5	145, 4	29,20
1995	57, 8	10,8	103, 4	19, 4	161, 2	30,20
1996	62, 2	10,7	127, 3	21, 8	189, 5	32,50
1997	66, 2	10,9	129, 6	21, 4	195, 8	32,30
1998	67, 4	11,5	97, 8	18, 0	165, 2	29,50
1999	70, 6	11,4	131, 3	22, 2	201, 9	33,60
2000	71, 2	10,6	208, 9	31, 1	280, 1	41,70
2001	70,0	10,65	179, 5	27,30	249, 6	37,94
2002	75, 3	11,20	179, 8	26,99	255, 2	38,19
2003	79, 9	10,80	216, 8	29,20	276, 8	40,00
2004	92, 1	10,52	294,0	33,65	386,0	44,17
2005	107, 3	10,01	414,0	38,85	521, 3	48,86
2006	120, 7	9,62	492, 7	39,24	613, 4	48,85

المصدر : ملحق (1/2)
* ن.م. : نسبة القيمة المضافة في الناتج المحلي الإجمالي

رسم بياني 5/2 ارتفاع نصيب القطاع الاستخراجي في الناتج المحلي الإجمالي للفترة 1998 - 2006



المصدر : حسابات من الملحق (4/2) والملحق (3/2)

إن تمادي الحصة المتواضعة للقطاع التحويلي في الناتج المحلي الإجمالي العربي، تبين الصعوبات التي تواجهها بعض البلدان العربية في الارتقاء بإنتاجها نحو إنتاج متطور وتكون أسعار منتجاتها مرتفعة. وتبين أيضا بأن بعض البلدان العربية لم تتوصل حتى الآن إلى تغيير حقيقي لهياكلها الإنتاجية الصناعية.

ما زال النسيج الصناعي يعاني من العديد من العوائق، أهمها :

- أن الدول العربية بالرغم من الجهود المبذولة لاتزال بطيئة في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية، كما أن القيود الجمركية والتدابير لتحرير السوق لاتزال قائمة، مما يحد من القدرة التنافسية للصناعات العربية، كما أن معظم هذه الدول تعاني مشاكل على مستوى الحوكمة، مما يعيق تطور الصناعات والمشاريع الصناعية، كما لم تستفد المنطقة من توافر السيولة النقدية لدى القطاع الخاص.

- تشهد الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي تمثل أكثر من 90% من النسيج الصناعي العربي العديد من العوائق التي أبطأت اندفاعها وقيامها بالدور المنشود في الاقتصاد الوطني كعدم المرونة الكافية في أدوات التمويل وغياب الشفافية والنقص الواضح في قواعد المعلومات والبيانات وتدني إمكانيات التطوير التقني والتكنولوجي وضعف التشابك بين هذا القطاع وقطاعات الأعمال الكبيرة، كما أن مسيرة هذه الصناعات يحيطها تدني القدرات التسويقية والترويجية ودراسات الجدوى الاقتصادية وضعف آليات دعم التصدير، وتعاني معظمها من مشاكل الحوكمة في تسيير الإدارة وعدم معرفة المعايير الدولية وكيفية تطوير الإنتاجية وحماية المعلومات ومواصفات الأسواق الدولية المستقبلية.

كما أن عدم إقامة شراكة بين القطاعين العام والخاص وضعف إدماج الشباب في تلك الصناعات ومساهمة المرأة في المشاريع الصناعية تلعب دورا سلبيا في تنمية وتطوير الصناعات العربية والقيام بدورها الأساسي في النشاط الاقتصادي.

3-2 ترتيب الدول حسب القيمة المضافة للصناعات التحويلية

البلدان التي تتوفر على قيمة مضافة تحويلية مرتفعة هي أولا تلك التي تتوفر على صناعات ذات رأسمال كثيف والمتصلة أساسا بقطاع الهيدروكربونات تليها البلدان التي لديها صناعة متنوعة نسبيا.

من خلال استقرار القيمة المضافة للصناعات التحويلية في الأقطار العربية، يلاحظ أن القيمة المضافة تتركز بكثافة في البلدان التي تنشط فيها بقوة صناعات أساسية ثقيلة مرتبطة بالهيدروكربونات وفي البلدان التي لديها صناعات متنوعة نسبيا.

وتحتل المملكة العربية السعودية الصدارة بحصة 27.2 في المائة من القيمة المضافة التحويلية العربية تليها دولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة 16.5%. وبالتالي فإن هذين البلدين لوحدهما يستحوذان على نسبة 43 في المائة من مجموع القيمة المضافة للصناعات التحويلية في الوطن العربي. ويدخل هذان البلدان في عداد البلدان التي تتوفر على صناعات ذات كثافة رأسمالية عالية وقيمة مضافة مرتفعة مثل الصناعات البتروكيمياوية والكيمياوية.

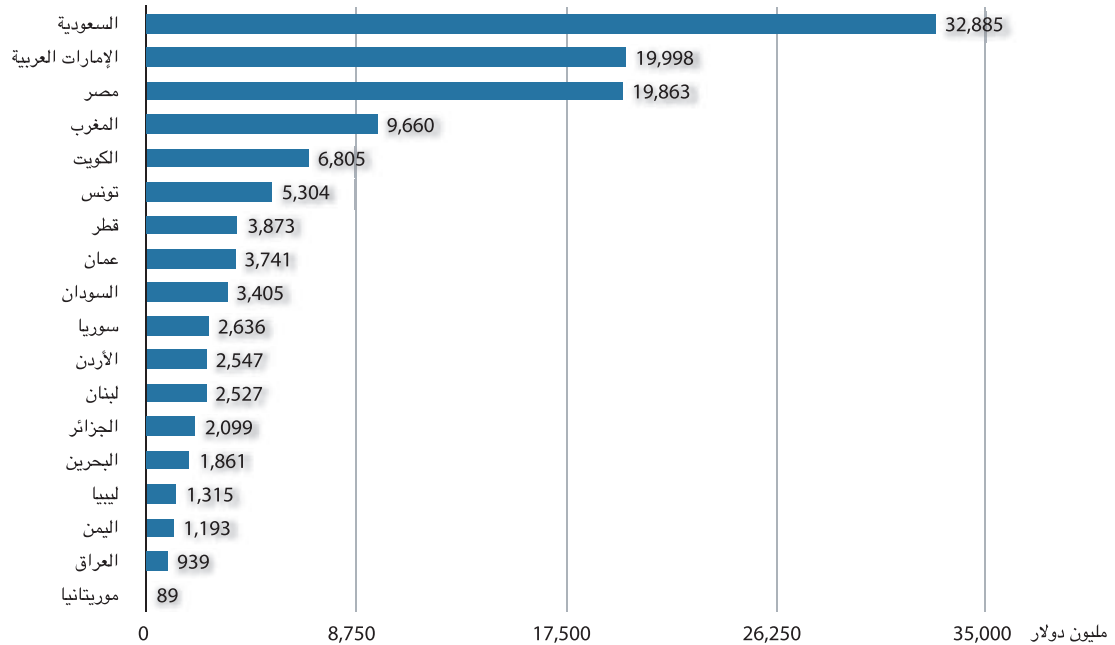
علاوة على ذلك، سجلت كل من السعودية والإمارات نتائج جيدة على مستوى نمو القيمة المضافة للصناعات التحويلية. ففي عام 2006 ارتفعت القيمة المضافة للصناعة التحويلية بنسبة 11.65 في المائة في العربية السعودية و20 في المائة في الإمارات العربية المتحدة. وعرفت هذه القيمة ما بين 2001 و2006 ارتفاعا بوتيرة سنوية متوسطة بلغت 10.10 في المائة في السعودية و13.07 في المائة في الإمارات العربية المتحدة. ويعزى هذا النمو إلى الحيوية المضطردة لهذه الصناعات،

غير أنه يمكن أن يفسر أيضا بتأثير أسعار المنتجات البتروكيماوية التي شهدت ارتفاعا سريعا في السنوات الأخيرة نتيجة لزيادة الطلب العالمي، مما ساهم في ارتفاع القيمة المضافة لهذه الصناعات.

ومن بين الدول العربية التي تتوفر على قيمة مضافة تحويلية عالية، الدول ذات الصناعات المتنوعة نسبيا مثل مصر والمغرب. والجدير بالذكر أن مصر عرفت ارتفاعا في نمو قطاع الصناعات التحويلية بمعدل 3.22 في المائة سنويا للفترة (2001 و2006)، يليها المغرب.

أما البلدان التي سجلت نموا جيدا على مستوى القيمة المضافة للصناعة التحويلية في 2006، فإنها في العموم البلدان التي لديها صناعة تحويلية مرتبطة بالهيدروكربونات، كقطر وعمان والإمارات العربية المتحدة. حيث بلغت نسبة نمو الصناعات التحويلية في قطر عام 2006 نسبة 23.8% (جدول 2/2).

رسم بياني 6/2
ترتيب الأقطار العربية حسب القيمة المضافة التحويلية
لعام 2006 (مليون دولار)



المصادر: مصادر وطنية ودائرة الإحصاء التابعة للأمم المتحدة: الحساب القومي

جدول 2 / 2 : مجموع القيمة المضافة للصناعة التحويلية حسب البلدان (مليون دولار)

متوسط المعدل السنوي 2006 - 2001 (%)	معدل التغير 05 - 06	2006	2005	
13.14	2,66	2 547	2 481	الأردن
13.07	20	19 998	16 665	الإمارات العربية
12,37	3,42	1 861	1 799	البحرين
6,25	5,2	5 264	5 004	تونس
3.72	4,95	2 885	2 749	الجزائر
10,1	11,65	32 885	29 453	السعودية
24.55	13,28	3 405	3 006	السودان
7,86	4,74	2 636	2 516	سوريا
0,2	13,27	939	829	العراق
14,51	31,83	3 741	2 838	عمان
23,8	22,22	3 873	3 169	قطر
22,09	15,21	6 805	5 907	الكويت
8,47	6,31	2 527	2 377	لبنان
-6,49	30,2	1 315	1 010	ليبيا
3,22	10,29	19 863	18 009	مصر
8.13	4,31	8 658	8 300	المغرب
9,36	27,82	89	70	موريتانيا
13,7	25,79	1 480	1 177	اليمن
9.54	12,49	120,772	107,359	مجموع

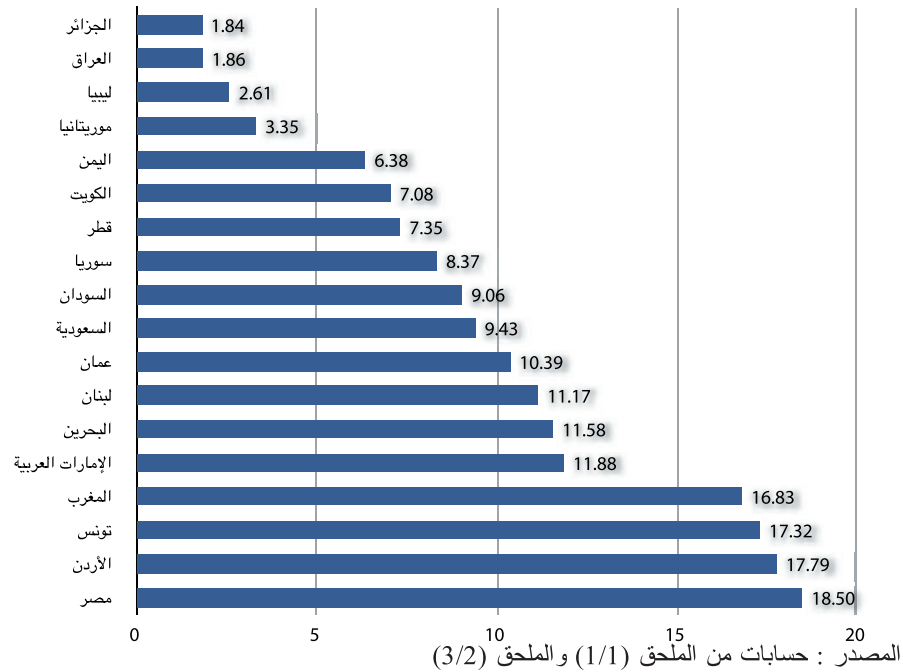
المصدر : حسابات حسب ملحق (3/2)

يلاحظ في الرسم البياني 7/2 أن البلدان التي تتوفر على صناعات تحويلية متنوعة ومتخصصة في الإنتاج الموجه للتصدير هي التي ترتفع فيها مساهمة القطاع التحويلي في الناتج المحلي الإجمالي.

لذلك تحتل مصر الصدارة في المنطقة العربية، إذ ساهم فيها القطاع التحويلي بنسبة 18.50% من النشاط الاقتصادي بعد قطاع الخدمات الذي يستفرد بنسبة 70%. وقد ظلت هذه الحصة مستقرة إلى حد ما خلال الفترة المشمولة بالدراسة. غير أن هناك ارتفاعا طفيفا في حصة القطاع الاستخراجي في الناتج المحلي الإجمالي في السنوات الأخيرة والتي انتقلت من 7.59 في المائة سنة 2002 إلى 11.75 في المائة في 2006⁵.

والجدير بالذكر هنا أن قطاعات الصناعة التحويلية التي ساهمت أكثر في الرفع من القيمة المضافة للصناعة التحويلية في مصر هي قطاع الميكانيك والكهرباء (30.9 في المائة) وقطاع الصناعات الغذائية (22.5 في المائة)، فقطاع الكيماويات والبتروكيماويات (12 في المائة). وتتكون الصادرات المصرية بنسبة 40% من منتجات مصنعة. وتشمل المنتجات المصدرة كلا من المنسوجات التي تمثل 27% يليها المواد الكيماوية والبتروكيماوية (17%) ومواد البناء (15%) من مجموع الصادرات المصنعة.

رسم بياني 7/2
مساهمة القيمة المضافة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية
لعام 2006 (%)



يأتي الأردن البلد الثاني في المنطقة العربية، حيث يتوفر على صناعة تحويلية تساهم بشكل ملحوظ في الناتج المحلي الإجمالي. والأردن من البلدان التي تعرف تطورا منتظما وسريعا في حصة القيمة المضافة للصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي، حيث ارتفعت هذه الحصة من 13.53 في المائة عام 2001 إلى 15.16 في المائة عام 2003 ثم إلى 17.79 في المائة في عام 2006، أي بزيادة 4 نقاط مئوية في ظرف ست سنوات. وهذا يعكس نشاط الصناعات التحويلية الأردنية وقدرتها على تطوير هياكلها الإنتاجية. وتشمل القطاعات التي تساهم أكثر في القيمة المضافة التحويلية بالأساس الكيماويات 23%، الصناعات الغذائية 23%، الأسمنت 14.4% والنسيج 11.4%. وتتكون الصادرات بنسبة 80.6 في المائة من منتجات مصنعة، تهيمن عليها المنسوجات 30% والمواد الكيماوية والبتروكيماوية 21%.

وتأتي تونس في المرتبة الثالثة، إذ يساهم فيها قطاع الصناعات التحويلية بصورة فعالة في نمو الاقتصاد الوطني، بحصة 17.19 في المائة من مجموع القيمة المضافة. ويبقى قطاع النسيج الذي يمثل 27 في المائة من مجموع القيمة المضافة للصناعات التحويلية هو العمود الفقري للنشاط التحويلي. إلا أن نمو هذا القطاع أخذ شيئا فشيئا ينخفض لصالح نمو قطاع الكهرباء والميكانيك الذي أصبح يحقق 20.9 في المائة من مجموع القيمة المضافة التحويلية. وفي سنة 2006، سجل هذا القطاع نتائج جيدة بمعدل نمو بلغ 19.6 في المائة مما أدى إلى رفع القيمة المضافة للصناعات التحويلية التونسية. وكانت الصادرات سنة 2006 تتكون بنسبة 70 في المائة من منتجات مصنعة، تمثل فيها المنسوجات (31.7 في المائة) والمعدات والمواد الكهربائية (20.2 في المائة) والصناعة الغذائية (15 في المائة).

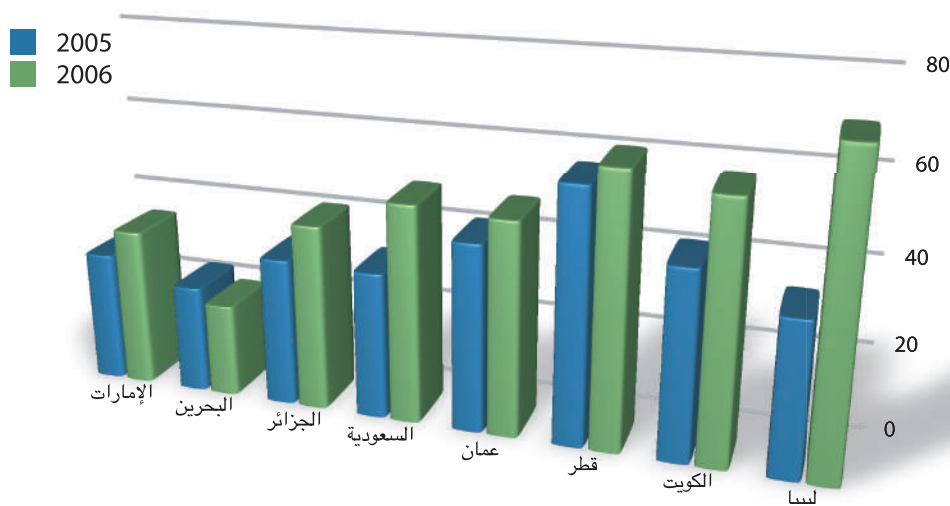
ويعد المغرب رابع دولة في المنطقة العربية من بين الدول التي لها صناعة تحويلية تساهم بشكل فعال في النمو

⁵ يرجع ذلك إلى تأثير الاستثمارات الأخيرة المنجزة في ميدان الغاز وللارتفاع السريع في أسعار الهيدروكربونات، مما شجع الصناعات الاستخراجية على الرفع من إنتاجها.

الاقتصادي الوطني. وسجل القطاع التحويلي حصة 15.8 في المائة من القيمة المضافة الوطنية سنة 2006. وتهيمن أساسا على هذا القطاع الصناعات الغذائية (33.4 في المائة)، النسيج (12.7 في المائة) والمواد الكيماوية وشبه الكيماوية (29.4 في المائة). وكانت الصادرات سنة 2006 تتكون بنسبة 74 في المائة من منتجات مصنعة، تمثل فيها المنسوجات (27 في المائة) والمواد الكيماوية وشبه الكيماوية (18 في المائة) والمعدات الميكانيكية والكهربائية (18 في المائة).

أما فيما يخص الدول المصدرة للنفط، فبالرغم من المجهودات الحقيقية التي بذلت في سبيل تنويع اقتصاداتها، نلاحظ بأن حصة القطاع الاستخراجي ما زالت تهيمن بشكل كبير على أنشطتها الاقتصادية وتبقى مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي ضئيلة. فحصة قطاع الهيدروكربونات في الناتج المحلي الإجمالي أصبحت تبلغ مستويات قد تتجاوز أحيانا 50 في المائة في بلدان مثل العربية السعودية، قطر، الكويت، ليبيا والعراق.

رسم بياني 8/2
تطور حصة القطاع الاستخراجي في الناتج الإجمالي في الدول العربية المصدرة للنفط
خلال الفترة 2006-2001 (%)



المصدر : حسابات من الملحق (1/1) والملحق (2/2)

فخلال السنوات الأخيرة، يبدو واضحا أن حصة القطاع الاستخراجي أخذت تميل أكثر نحو الارتفاع في حين أن حصة قطاع الصناعة التحويلية تراجعت بالنظر إلى الصعود السريع لأسعار النفط والمواد الأولية الأساسية. إذ تزايدت مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي للمملكة العربية السعودية من 33.48% عام 2002 إلى 49.7 في المائة في سنة 2006، فيما انخفضت في نفس الفترة حصة قطاع الصناعة التحويلية من 10.31 في المائة إلى 9 في المائة. وينطبق الأمر نفسه على الكويت، بحيث انتقلت حصة القطاع النفطي من 38.66 في المائة سنة 2002 إلى 58.31 في المائة في سنة 2006، وتقلصت بالموازاة مع ذلك حصة الصناعة التحويلية من 8.47 في المائة في سنة 2004 إلى 7 في المائة سنة 2006. وسجلت ليبيا هي الأخرى

نفس الظاهرة، إذ بلغت حصة القطاع النفطي فيها 70 في المائة في سنة 2006 في حين تراجعت حصة قطاع الصناعة التحويلية من 3.23 في المائة سنة 2002 إلى 2.61 في المائة في سنة 2006.

ومن جهة أخرى، نلاحظ بصفة عامة أن الهياكل الصناعية لم تتطور كثيرا بالنسبة لبلدان مثل السودان واليمن وموريتانيا، حيث تبقى معتمدة على الموارد الطبيعية والمواد الأولية.

4-2 ملفات بعض القطاعات الصناعية

- قطاع الإسمنت
- قطاع الحديد والصلب

1-4-2 قطاع الإسمنت

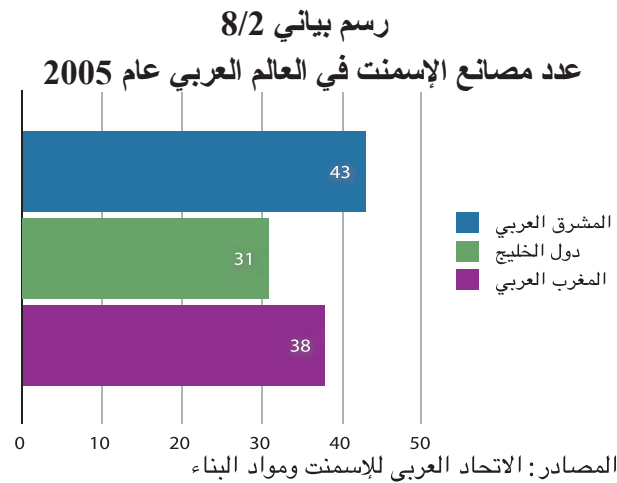
تشهد صناعة الإسمنت حاليا طفرة كبيرة نتيجة للنمو المضطرد الذي شهده قطاع البناء والتشييد، إذ سجل استهلاك الإسمنت ارتفاعا ملحوظا خاصة في بلدان الخليج. حيث أخذ القطاع يستقطب مستثمرين جدد وبدأت تتكاثر المشاريع وتتوسع.

شهدت صناعة الاسمنت تطورا ملحوظا في معظم البلدان العربية في السنوات الأخيرة نتيجة للنمو الكبير المتراد الذي عرفه قطاع البناء في هذه البلدان والذي يعود إلى عدة أسباب.

فالسبب الذي أتاحها رؤوس الأموال العربية المتدفقة نحو بلدانها الأصلية بعد أحداث 11 سبتمبر، وارتفاع أسعار النفط التي ولدت عوائد إضافية، وإرادة حكومات بلدان الخليج في تنويع أنشطتها الاقتصادية خارج قطاع الهيدروكربونات، وتحويلات مداخيل اليد العاملة في الخارج بالنسبة لبعض البلدان غير المصدرة للنفط، وسياسات الخصخصة والإصلاحات المعتمدة في البلدان العربية، كانت كلها عوامل خلقت انتعاشا منقطع النظير في قطاع البناء. وسجل استهلاك الإسمنت ارتفاعا كبيرا في بلدان الخليج التي تعد من أكثر المستهلكين في العالم. وتعرف هذه الظاهرة اليوم تسارعا متزايدا بالنظر إلى المشاريع الإنشائية الكبرى والضخمة التي يقوم بإنجازها كل من القطاعين العام والخاص، مما دفع مصانع الإسمنت إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لرفع طاقاتها الإنتاجية، حتى أصبحت بعض البلدان المنتجة للإسمنت مستوردة له.

بلغ حجم الإنتاج العالمي للإسمنت 2.5 مليار طن عام 2006، وتصل حصة العالم العربي فيه 5 في المائة⁶. وحسب المعطيات المتاحة، يشمل قطاع صناعة الإسمنت في مجموع البلدان العربية 112 مصنعا للإسمنت، 17 مصنع للكلنكير و 17 محطة للتعبئة. وتمثل هذه الصناعات 7 في المائة من مجموع عدد المشاريع الصناعية في العالم.

فيما يتعلق بعدد مصانع الإسمنت فالدول المشرق العربي⁷ هي التي تصدر الدول العربية الأخرى، حيث يوجد بها 43 مصنعا للإسمنت، و 3 مصانع للكلنكر و 3 محطات للتعبئة. في الخليج العربي، يوجد 31 مصنعا للإسمنت و 9 للكلنكر ومحطتان للتعبئة. أما في بلدان المغرب العربي هناك 38 مصنعا للإسمنت و 5 مصانع للكلنكر ومحطتان للتعبئة.



⁶ تهيمن الصين على إنتاج الإسمنت، إذ تنتج وحدها 43.3 في المائة من إنتاج الإسمنت العالمي وتتبعها الهند في المرتبة الثانية.

⁷ تضم بلدان المشرق كلا من مصر، العراق، لبنان، فلسطين، السودان، سورية، اليمن. وتضم بلدان المغرب العربي موريتانيا، المغرب، تونس، ليبيا، الجزائر. ويضم مجلس التعاون الخليجي بلدان البحرين، الكويت، عمان، قطر، السعودية، الإمارات

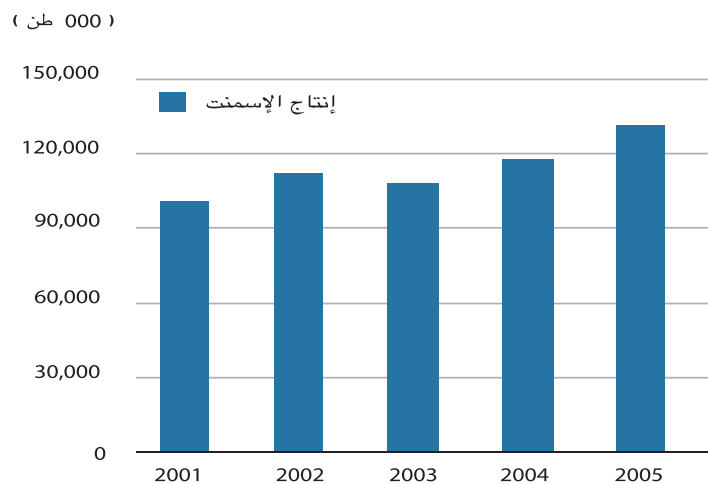
تعود ملكية مصانع الإسمنت في العالم العربي بنسبة 80 في المائة إلى القطاع الخاص. إذ عقب تنفيذ برامج الخصخصة التي انطلقت في التسعينات، انتقلت معظم الصناعات التي كانت مملوكة للدولة إلى القطاع الخاص. وأخذ دخول المستثمرين الأجانب والشركات متعددة الجنسيات إلى السوق العربية يزداد تدريجياً، إذ أصبحوا يمتلكون اليوم 22 في المائة من صناعة الإسمنت في العالم العربي. وتتركز هذه النسبة خاصة في بلدان المغرب العربي والمشرق. أما في بلدان الخليج، فإن ملكية قطاع صناعة الإسمنت تعود في مجملها إلى القطاع الخاص المحلي.

تعد صناعات الإسمنت من بين الصناعات المستهلكة للطاقة بكثافة، إذ تمثل تكاليف الطاقة في هذه الصناعات 30 إلى 40 في المائة من الكلفة الكلية للإنتاج. ومع التقلبات الشديدة التي تعرفها أسعار النفط والارتفاع الأخير في سعر المحروقات، أصبح لدى معظم صناعات الإسمنت العربية تنافسية أكثر مقارنة مع منافسيها الأوروبيين والأمريكيين والآسيويين. فصناعات الإسمنت العربية تستفيد في غالب الأحيان من أسعار طاقة منخفضة وأكثر استقراراً بسبب السياسات الحكومية لمراقبة الأسعار.

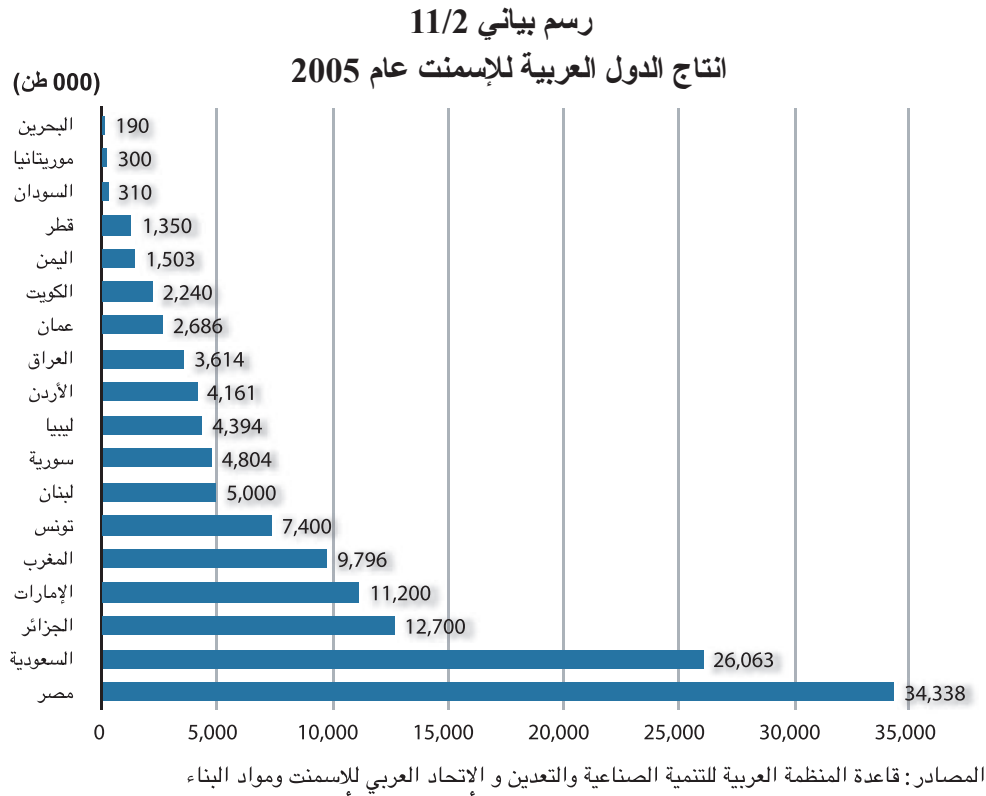
إنتاج الإسمنت في الدول العربية

بلغ الإنتاج الحقيقي للإسمنت في البلدان العربية عام 2005 ما مقداره 132 مليون طن مقابل 108 مليون طن سنة 2003 (ملحق 6/2)، مسجلاً ارتفاعاً بنسبة 22 في المائة خلال العامين. كما بلغت الطاقة التصميمية للقطاع 152 مليون طن عام 2005 مقابل 138 مليون طن في 2001، مسجلة ارتفاعاً بنسبة 10 في المائة (ملحق 7/2).

رسم بياني 10/2 تطور إنتاج الإسمنت في الدول العربية



المصادر: قاعدة المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين و الإتحاد العربي للإسمنت ومواد البناء



احتلت مصر الصدارة في إنتاج الإسمنت، بحصة 26 في المائة من مجموع إنتاج الإسمنت العربي سنة 2005. ويعتبر قطاع البناء في مصر بمثابة القطاع المحرك للنمو، إذ ساهم بحوالي 4.45 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وبمعدل نمو نسبته 14 في المائة سنة 2006، ويعد هذا القطاع أكثر القطاعات حيوية في الاقتصاد المصري. وبالنظر إلى عدد سكان مصر البالغ 76 مليون نسمة، 80 في المائة منهم تقل أعمارهم عن 45 سنة، فإن البلاد تعرف حاجيات متزايدة للسكن والبنى التحتية الأساسية⁸.

وجاءت السعودية في المرتبة الثانية، إذ أنتجت 19.7 في المائة من مجموع الإنتاج العربي للإسمنت سنة 2005، فيما احتلت المرتبة الأولى في منطقتها على مستوى الطاقة والإنتاج الحقيقي للإسمنت والكلنكر. ونظرا لمحدودية الطاقات الإنتاجية لم يرتفع الإنتاج كثيرا خلال السنتين الأخيرتين.

واحتلت الجزائر المركز الثالث بحصة 9.6 في المائة من مجموع الإنتاج العربي للإسمنت في 2005 و المرتبة الأولى في منطقة المغرب العربي. إذ اعتبارا من سنة 2003 سيضاف إلى إنتاج القطاع العام إنتاج القطاع الخاص، بانطلاق تشغيل المصنع الجديد للشركة الجزائرية للإسمنت، فرع الشركة المصرية أوراسكوم للبناء، بطاقة إنتاجية أولية تقدر ب 2 مليون طن في السنة.

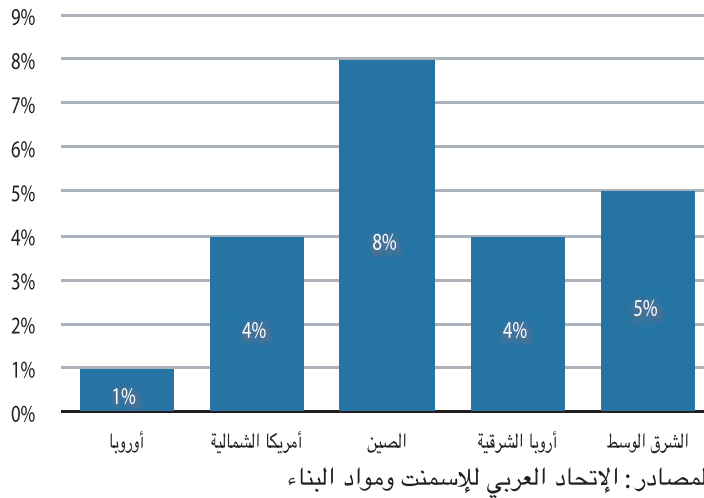
⁸ يشغل قطاع البناء والأشغال العامة 1.8 مليون فرد (9% من الساكنة النشيطة) وقدرت قيمة سوق البنى التحتية في سنة 2006 بمبلغ 4.48 مليار دولار.

استهلاك الإسمنت في الدول العربية

سجل استهلاك البلدان العربية من الإسمنت ارتفاعاً كبيراً خلال السنوات الأخيرة. واستحوذت بلدان الخليج على الحصة الكبرى من مجموع الاستهلاك. فبعد الصين، تعد هذه البلدان ثاني أكبر مستهلك للإسمنت في العالم. فاستمرار ارتفاع عوائد النفط ورغبة حكومات بلدان مجلس التعاون الخليجي في تنويع أنشطتها الاقتصادية خارج قطاع النفط وانطلاق المشاريع الإنشائية الضخمة، بالإضافة إلى الارتفاع المستمر لعدد السكان الشباب، تعد كلها عوامل كان لها الأثر المباشر في ارتفاع استهلاك الإسمنت في هذه المنطقة.

رسم بياني 12/2

توزيع الاستهلاك العالمي من الإسمنت حسب المناطق



بصفة عامة، فقد ارتفع استهلاك الإسمنت في معظم البلدان العربية خلال السنوات الأخيرة، إذ انتقل من 98 مليون طن في سنة 2000 إلى حوالي 142 مليون طن سنة 2006 (ملحق 8/2)، مسجلاً زيادة سنوية بنسبة 4.56 في المائة. و ازدادت وتيرة هذا الارتفاع خلال أربع السنوات الأخيرة نتيجة للطلب الإقليمي القوي. ففي ظرف ثلاث سنوات ارتفع استهلاك البلدان العربية من الإسمنت بما يناهز 12 في المائة.

وتستهلك العربية السعودية أكبر كمية من الاسمنت في المنطقة، إذ تقدر بنسبة 26.4 مليون طن، أي أنها تستحوذ وحدها على 52 في المائة من مجموع استهلاك منطقة مجلس التعاون الخليجي من هذه المادة.

من حيث الاستهلاك الفردي، فإن قطر تعتبر الأولى في المنطقة والدول العربية، بمعدل 3.21 طن للفرد الواحد. وتجدر الإشارة هنا إلى أن المشاريع الكبرى المنجزة من طرف الحكومة في إطار برامجها الاستثمارية ولإقامة البنى التحتية الأساسية⁹ أو من طرف القطاع الخاص مارست ضغطاً على طلب الإسمنت. وقد شهدت سنتي 2006 و 2007 نقصاً في هذه المادة، مما دفع إلى فتح وحدات جديدة في يوليو 2007.

وتأتي الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الثانية باستهلاك بلغ 2.59 طن للفرد. وعرفت الإمارات توسعاً منقطع النظير في قطاع البناء والعقار. ولقد أدى فتح القطاع العقاري أمام المستثمرين الأجانب في السنوات الأخيرة، إلى زيادة نمو القطاع السكني ولاسيما في دبي وأبو ظبي، مما نتج عنه ارتفاع في نشاط قطاع البناء بنسبة 20 في المائة في دبي و 25 في المائة في أبو ظبي في سنة 2005.

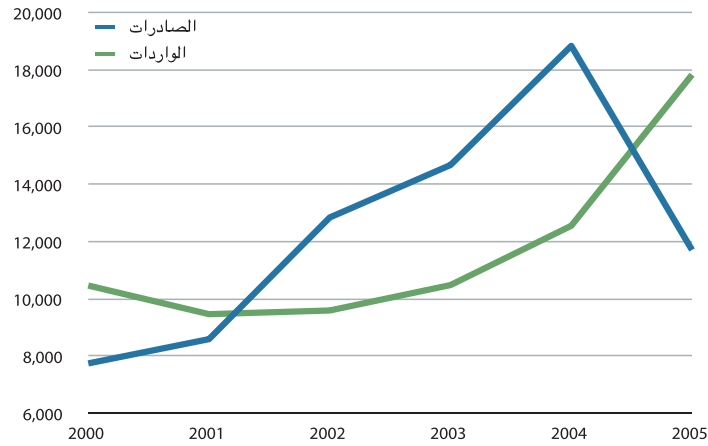
⁹ أعلنت مصادر حكومية بأن مبلغ 32 مليار ريال قطري سيتم استثماره في مشاريع عديدة في غضون خمس سنوات. وسينفق مبلغ 16 مليار ريال في تشييد الطرق و مبلغ 8 مليارات

في أشغال التصريف و 7.2 في قطاع البناء.

التجارة الخارجية

رسم بياني 13/2

المبادلات التجارية للإسمنت في العالم العربي (طن 000)



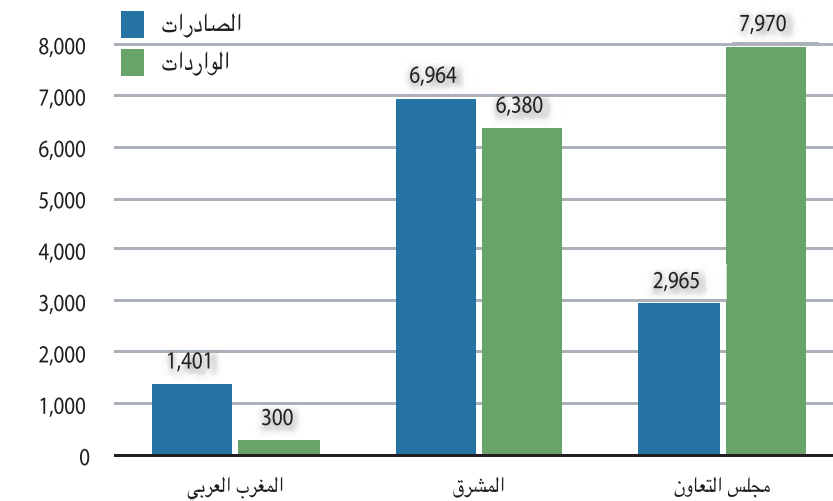
المصادر: قاعدة المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين والاتحاد العربي للإسمنت ومواد البناء

انخفضت الصادرات سنة 2005 بأكثر من 37 في المائة، إذ بلغت 11,7 مليون طن، ويعزى ذلك إلى ارتفاع الطلب الداخلي القوي وما تبعه من غلاء في الأسعار، مما حدا بالمنتجين إلى توجيه الإنتاج نحو تلبية الحاجيات الداخلية على حساب التصدير.

وعلى النقيض من ذلك، سجلت الواردات نموا منذ سنة 2002 وعرفت قفزة نوعية بنسبة 70 في المائة تقريبا ما بين سنتي 2003 و 2005 لتصل إلى 17,8 مليون طن من الإسمنت. ويعود ذلك أساسا إلى ارتفاع واردات بلدان الخليج التي ازدادت بنسبة 90 في المائة (رسم بياني 14/2). وتجاوز مجموع الواردات من الإسمنت سنة 2005 مجموع الصادرات، مما نجم عنه نقص في سوق الإسمنت بلغ 6220 ألف طن (رسم بياني 13/2).

رسم بياني 14/2

تجارة الإسمنت حسب المناطق (طن 000)



المصادر: قاعدة المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين والاتحاد العربي للإسمنت ومواد البناء

جدول 3/2 : الصادرات والواردات حسب المناطق (000 طن)

المغرب العربي		المشرق		مجلس التعاون الخليجي	
صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات
727	1 040	729	6 374	6 310	3 072
762	300	1 755	5 304	6 097	3 882
811	400	4 466	5 034	7 588	4 181
1 093	450	10 030	5 555	3 574	4 498
1 401	600	14 461	5 673	2 996	6 301
1 401	300	6 964	6 380	2 965	7 970

المصادر: الإتحاد العربي للإسمنت ومواد البناء

وسجلت بعض البلدان كمصر ولبنان والعربية السعودية والأردن، نتائج تجارية مرضية بحيث عرفت صادراتها نحو الأسواق الدولية ونحو البلدان العربية حيوية كبيرة. وحسب الاتحاد العربي للإسمنت ومواد البناء، بلغ التبادل العربي البيني من الإسمنت 60 في المائة من مجموع تجارة الإسمنت العربية الخارجية خلال السنتين الأخيرتين¹⁰.

مستقبل تنمية قطاع الإسمنت في الدول العربية

نتيجة للتطور القوي الذي شهده قطاع البناء في السنوات الأخيرة، عرفت معظم البلدان العربية تدفق عدد كبير من المستثمرين إلى سوق الإسمنت، إذ تم تنفيذ مشاريع جديدة لتوسيع المصانع القائمة وإنشاء وحدات جديدة. ويتوقع خلال خمس السنوات المقبلة أن ترتفع طاقات إنتاج الإسمنت في البلدان العربية لتصل إلى 260 مليون طن. وتعود أسباب إنجاز مشاريع التوسيع وإحداث وحدات جديدة إلى العوامل التالية :

- رغبة الصناعات القائمة في إنهاء العمل بخطوط الإنتاج القديمة ذات الإنتاجية الضعيفة وتعويضها بأخرى جديدة تستعمل تقنيات حديثة وملائمة للمعايير الجديدة لحماية البيئة التي شرعت الدول في فرضها.

- أدى الطلب المتزايد على الإسمنت إلى ارتفاع قوي في أسعار بيعه خلال السنتين الأخيرتين، مما مكن العديد من المصانع بزيادة هامش ربحها. وأدت هذه الأرباح المرتفعة بدورها إلى استقطاب العديد من المستثمرين الذين يبحثون عن مردودية أعلى لاستثماراتهم.

- نجم عن السياسات التشجيعية التي تنهجها معظم الحكومات تبسيط في الإجراءات الإدارية للحصول على رخص لبناء وحدات جديدة.

- الحاجة الماسة للإسمنت، حيث تعاني بلدان عديدة من نقص في هذه المادة، كالإمارات العربية المتحدة وقطر والجزائر¹¹، فالحاجة إلى بناء أحياء سكنية ومراكز تجارية ومناطق حضرية وصناعية ومستشفيات ومدارس وتجهيزات تحتية أساسية، تدفع الحكومات إلى تشجيع الصناعات القائمة على الزيادة في طاقاتها وإنشاء وحدات جديدة.

¹⁰ مجلة الإسمنت والبناء عدد 27 لشهر مارس 2007.

¹¹ لم يصل الإنتاج الوطني بعد إلى المستوى الضروري لتغطية الطلب المحلي، الشيء الذي يتسبب في أزمات تزويد وتقلبات في الأسعار

• سوق الأسهم في بلدان مجلس التعاون الخليجي التي أصبحت أكثر تنظيما وحيوية والتي تستقطب المستثمرين نحو الصناعات الواعدة مثل صناعة الاسمنت.

ونفسر كل هذه العوامل كيف أن صناعات الإسمنت تتوفر على كل الأسباب لتقوم بتوسيع المصانع القائمة وبناء وحدات إنتاجية جديدة. غير أن هذه الوضعية يمكن أن تؤدي إلى حصول فائض في الطاقة الإنتاجية، مما سيولد حربا في الأسعار وبالتالي انخفاضا في هامش الربح، بالإضافة إلى فقدان بعض الصناعات المصدرة لأسواقها نظرا لفائض الإنتاج على صعيد المنطقة.

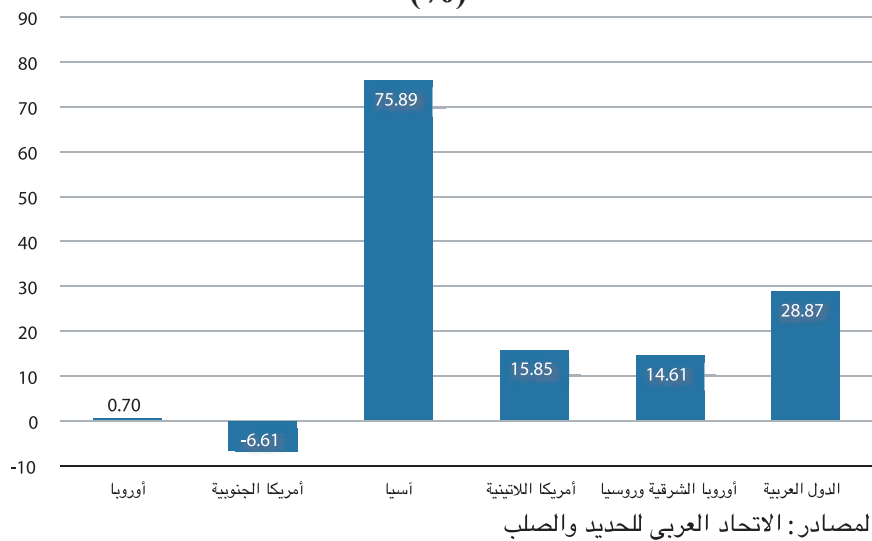
2-4-2 قطاع الحديد والصلب

عرفت صناعات الحديد والصلب في البلدان العربية ازدهارا كبيرا خلال السنوات الأخيرة. إذ سجل الإنتاج نموا سريعا بمعدل يعد من أعلى المعدلات في العالم حسب الاتحاد العربي للحديد والصلب. ويعزى هذا الارتفاع في الإنتاج إلى زيادة استهلاك الصلب في المنطقة العربية التي أصبحت ثالث أكبر مستهلك للصلب في العالم. ومن المنتظر أن يتواصل هذا التطور خلال السنوات القادمة نتيجة تنفيذ مشاريع التوسع الكبرى وعمليات إدخال التكنولوجيات الجديدة التي يجري تنفيذها حاليا أو المتوقع إنجازها في السنوات المقبلة.

إنتاج الصلب الخام والمنتجات الطويلة والمسطحة

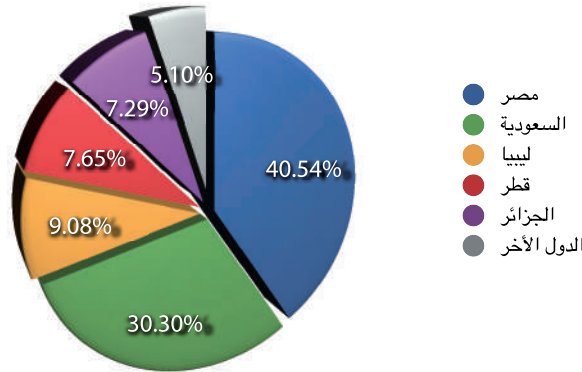
شهدت صناعات الحديد والصلب في المنطقة العربية تطورا كبيرا خلال السنوات الأخيرة، وتجاوز إنتاج الصلب الخام 14 مليون طن سنة 2006 في حين لم يكن يصل إلى 1.1 مليون طن في السبعينات. ورغم أن إنتاج البلدان العربية من الصلب لا يتعدى 2 في المائة من الإنتاج العالمي، إلا أن معدل نموه يعد من بين أعلى المعدلات بعد الصين والهند (رسم بياني 15/2).

رسم بياني 15/2
معدل نمو إنتاج الصلب في العالم خلال الفترة (2000 - 2005)
(%)



كان الإنتاج في السبعينات متركزا في كل من مصر و تونس والجزائر ولبنان، لكننا اليوم نجد أزيد من 60 وحدة صناعية تتوزع في 17 بلدا عربيا. وبالرغم من هذا التوزيع الجغرافي، فإن بلدين اثنين وهما مصر والعربية السعودية، يستحوذان لوحدهما على أكثر من 70 في المائة من مجموع إنتاج الصلب في المنطقة العربية، وينتجان على التوالي 5.6 مليون طن و 4.1 مليون طن من الصلب (معلق 9/2). وتنتج كل من ليبيا والجزائر وقطر مجتمعة 3,3 مليون طن، أي 24 في المائة من مجموع إنتاج الصلب في المنطقة العربية.

رسم بياني 16/2
أكبر خمسة منتجين للصلب في العالم العربي



المصادر: قاعدة المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين والاتحاد العربي للحديد والصلب

ومن أجل تلبية الطلب المتزايد في البلاد العربية، ارتفع إنتاج الصلب الخام بصفة ملحوظة، منتقلا من 10,7 مليون طن سنة 2001 إلى 13,8 مليون طن سنة 2005، أي بمعدل نمو سنوي بلغ 5.20 في المائة (ملحق 9/2).

شهد إنتاج منتجات الصلب التامة الصنع في العالم العربي تغيرات كبيرة خلال العشرين سنة الماضية ليس فقط على مستوى نمو الإنتاج بل أيضا على صعيد التوزيع الجغرافي للبلدان الرائدة في الإنتاج.

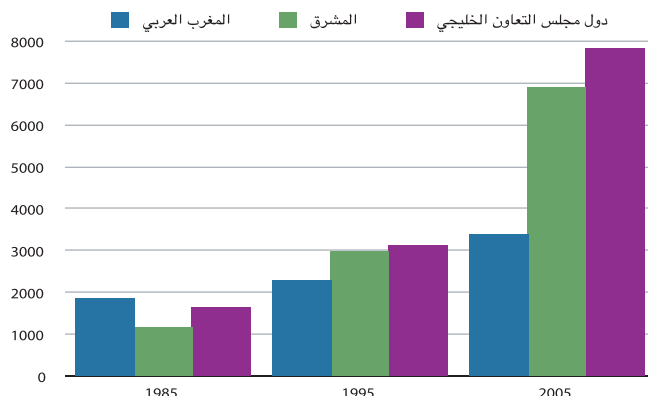
كانت منطقة المغرب العربي تحتل المرتبة الأولى في صنع منتجات الصلب التامة الصنع سنة 1985، إذ كانت تستحوذ على 38.2 في المائة من مجموع الإنتاج العربي .

ومنذ 1995، عرف إجمالي إنتاج المنتجات التامة الصنع في العالم العربي قفزة تجاوزت 79 في المائة في ظرف عشر سنوات وأصبحت بلدان الخليج تحتل المركز الأول في المنطقة العربية. وكانت العربية السعودية تحتل الصدارة بنسبة 79 في المائة من إنتاج منطقة الخليج، فيما كانت قطر تؤمن معظم باقي الإنتاج. وتجدر الإشارة إلى أن منطقة الخليج لم تكن تصنع منتجات صلب مسطحة.

في سنة 2005، ازداد الإنتاج بأكثر من الضعف، منتقلا من 8,8 مليون طن سنة 1995 إلى 15 مليون طن عام (ملحق 10/2). وتعد منطقة الخليج أكبر منتج لمنتجات الصلب التامة الصنع في المنطقة العربية، إذ بإنتاج 7.8 مليون طن، فإنها تؤمن أكثر من 41 في المائة من مجموع إنتاج منتجات المنطقة. واستمرت العربية السعودية في احتلال الصدارة بحصة 66 في المائة من إنتاج منطقة الخليج. وتأتي بلدان المشرق في الدرجة الثانية التي أنتجت 36.48 في المائة من مجموع الإنتاج العربي. وتستحوذ مصر وحدها على 86.7 في المائة من الإنتاج الكلي للمنطقة.

رسم بياني 17/2

تحتل دول المجلس التعاون الخليجي المرتبة الأولى في المنطقة العربية



المصادر: قاعدة المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين و الاتحاد العربي للحديد والصلب

الاستهلاك العربي لمنتجات الصلب التامة الصنع

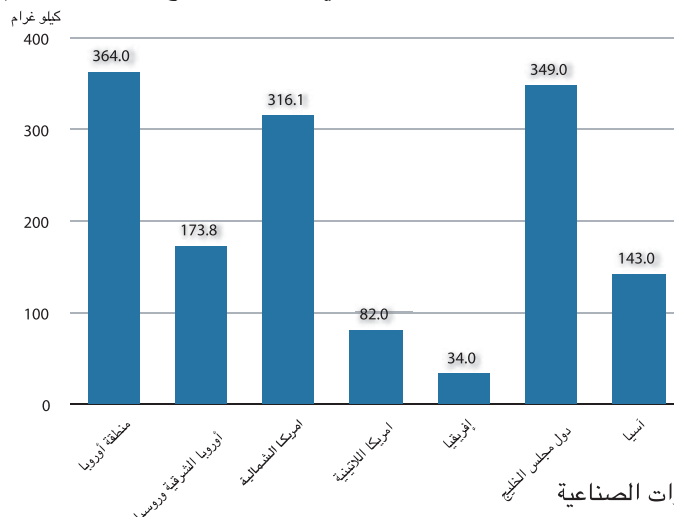
عرف استهلاك منتجات الصلب التامة الصنع تزايداً سريعاً خلال السنوات الخمس الأخيرة في جميع البلدان العربية بدون استثناء، كنتيجة للاستثمارات المتزايدة في قطاع البناء والعقار وفي المشاريع الإنشائية الكبرى.

وقد ارتفع الاستهلاك العربي من 19.3 مليون طن سنة 2001 إلى حوالي 27 مليون طن في 2005 (محلّق 11/2)، أي بنسبة زيادة تتأهز 40 في المائة. وتعتبر العربية السعودية أكبر مستهلك للصلب التام الصنع، إذ تستهلك أكثر من 6 ملايين طن في السنة، أي نسبة 23 في المائة من مجموع الاستهلاك العربي. وفي المرتبة الثانية تأتي مصر ثم الإمارات العربية المتحدة التي عرفت أقوى زيادة في الاستهلاك ما بين 2001 و2005 والذي بلغ 126 في المائة. وبلغ استهلاك الإمارات 6.4 مليون طن في سنة 2006 جاعلا بذلك الإمارات في الرتبة 11 عالميا ضمن أكبر مستوردين منتجات الصلب التامة الصنع.

أما فيما يخص الاستهلاك الفردي لمنتجات الصلب، فتصنف بلدان مجلس التعاون الخليجي ضمن أكثر البلدان استهلاكاً في العالم (رسم بياني 18/2)، باستهلاك يبلغ 349 كيلوغرام للفرد. وفي العالم العربي، تحتل الإمارات العربية المرتبة الأولى من حيث الاستهلاك الفردي بأزيد من طن واحد للفرد في السنة.

رسم بیانی 18/2

متوسط استهلاك الفرد لمنتجات الصلب في منطقة الخليج ومناطق العالم الأخرى



المصدر: منظمة الخليج للاستشارات الصناعية

صادرات الصلب

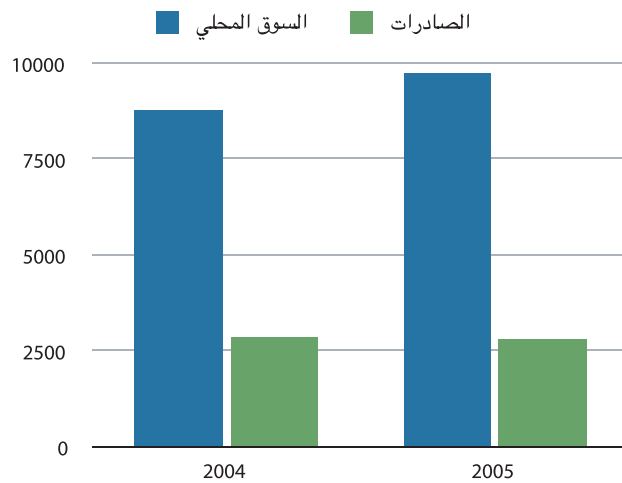
تميزت مبيعات منتجات الصلب في سنة 2005 بديناميكية تسويقية موجهة نحو السوق المحلية وفي المقابل، انخفضت الصادرات لتلبية الطلب المحلي القوي.

إذا ألقينا نظرة على إجمالي مبيعات أكبر سبع شركات في المنطقة العربية، نلاحظ أن أكثر من 75 في المائة من مبيعات الصلب التام الصنع لهذه الشركات العربية استهلكتها السوق المحلية فيما لم يصدر سوى 24.46 في المائة من الإنتاج.

وحسب الاتحاد العربي للحديد والصلب، فإن عدة شركات اضطرت لوقف صادراتها من منتجات الصلب الطويلة ولأسيما حديد التسليح، مثل الشركة الليبية للحديد والصلب. كما اضطرت شركات مثل شركة عز-الدخيلة المصرية والشركة السعودية للحديد والصلب والشركة الكويتية إلى خفض صادراتها من حديد التسليح بهدف تلبية الطلب المحلي القوي على هذه المنتجات.

رسم بياني 19/2

ارتفاع المبيعات في السوق المحلية على حساب الصادرات في الدول العربية





الجزء الثالث

الصناعة النحويّة في الدول العربيّة نحليل قطري

المملكة الأردنية الهاشمية

الأردن

أهم المؤشرات الصناعية لعام 2006

القيمة المضافة للقطاع الصناعي : 2,9 مليار دولار، ويمثل نسبة 20.41% من الناتج المحلي الإجمالي. □

القيمة المضافة للقطاع الاستخراجي : 375 مليون دولار، ويمثل نسبة 2.62% من الناتج المحلي الإجمالي □

القيمة المضافة للقطاع التحويلي: 2,5 مليار دولار، ما يمثل نسبة 17.79% من الناتج المحلي الإجمالي. □

العمالة في القطاع التحويلي : 180 148 عامل عام 2005. □

مساهمة القطاعات الرئيسية في القيمة المضافة للصناعة التحويلية لعام 2005 :

الصناعة الغذائية : 23.4% □

الصناعة الكيماوية والبتروكيماوية : 23.2% □

صناعة الاسمنت : 14.4% □

صناعة النسيج : 11.4% □

قطاع الصناعات التحويلية الأردني قطاع متنوع، فهو يتكون من صناعات ثقيلة مثل الأسمدة، الإسمنت وصناعات خفيفة مثل الكيمياء. وتعد الصناعات الدوائية إحدى الصناعات الناجحة في الأردن.

يحتل القطاع الصناعي مكانة إستراتيجية في الاقتصاد الوطني الأردني، ويعد الأردن إحدى بلدان المنطقة العربية التي عرفت فيها مساهمة القيمة المضافة للصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي تطوراً سريعاً، حيث انتقلت حصة القيمة المضافة في النشاط الاقتصادي الأردني من 13.55 في المائة سنة 2001 إلى 15.16 في المائة سنة 2003 لتصل في سنة 2006 إلى 17.79 في المائة.

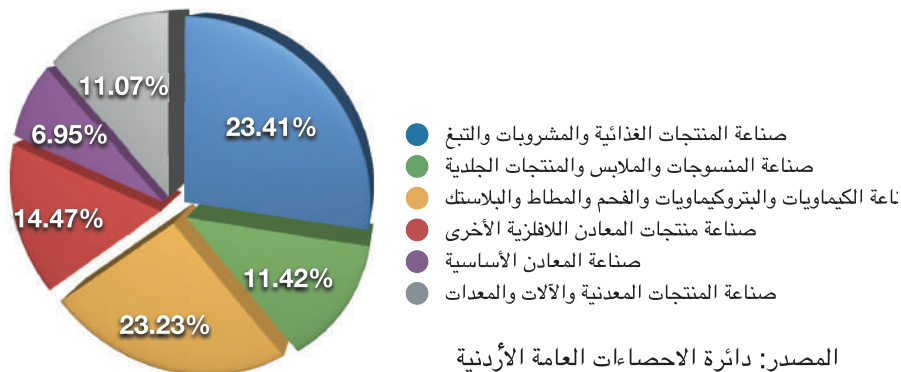
ويتكون قطاع الصناعات التحويلية بنسبة 95 في المائة من المشاريع الصغيرة والمتوسطة و يشغل 180148 فرداً سنة 2005. ويرتفع عدد فرص العمل في القطاع سنوياً بمتوسط 18.69 في المائة في الفترة ما بين 2001 و 2005.

كما عرفت الاستثمارات في المشاريع الصناعية ارتفاعاً ملحوظاً في سنة 2006. فاستناداً للتقرير الأخير للمصرف المركزي، فإن الاستثمارات في المشاريع الصناعية التي استفادت من «قوانين النهوض بالاستثمار» تضاعفت بثلاث مرات سنة 2006. كما عرفت التسهيلات الائتمانية الممنوحة للمشاريع الصناعية ارتفاعاً بنسبة 9.4 في المائة في سنة 2006 مقابل 6.7 في المائة سنة 2005.

وبلغت قيمة إنتاج الصناعة التحويلية 7 897 مليون دولار سنة 2005 وعرفت متوسط نمو سنوي بنسبة 11.7 في المائة أثناء الفترة ما بين 2000 و 2005. أما القيمة المضافة، فسجلت هي الأخرى نمواً بلغ 2.6 في المائة سنة 2006 بالقيمة الجارية، لتصل إلى 547 2 مليون دولار. غير أن هذا النمو كان أقل مما تم تسجيله في سنة 2005، ويعزى ذلك إلى انخفاض إنتاج منتجات مثل الإسمنت والصلب والحديد والبتروكيمياويات المكرر.

وتشمل القطاعات الرئيسية التي تهيمن على قطاع الصناعة التحويلية الأردنية سواء على مستوى الإنتاج أو المساهمة في القيمة المضافة للصناعة التحويلية: قطاع الكيماويات (23.2 في المائة) والصناعات الغذائية (23.4 في المائة) والإسمنت (14.4 في المائة) والنسيج (11.4 في المائة). وتمثل هذه القطاعات الأربعة بمفردها أكثر من 72 في المائة من مجموع القيمة المضافة للصناعة التحويلية وأيضاً من إجمالي إنتاج الصناعة التحويلية.

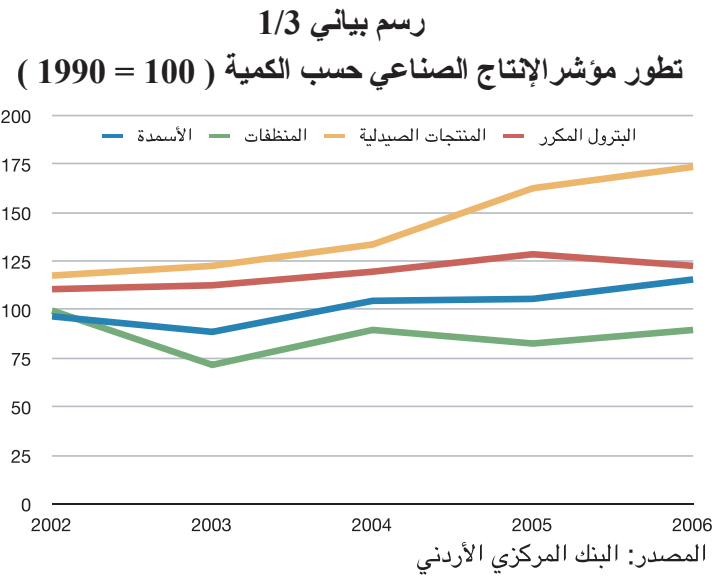
رسم بياني 1/3
مساهمة القطاعات في القيمة المضافة للصناعة في الأردن
عام 2005



قطاع الصناعات الكيماويات والبتروكيماويات

يعد القطاع الكيماوي أحد القطاعات المحركة للاقتصاد الأردني، فهو القطاع الأهم من حيث الإنتاج، إذ يؤمن 39.20 في المائة من مجموع إنتاج الصناعة التحويلية، كما أنه القطاع الثاني من حيث المساهمة في القيمة المضافة للصناعة التحويلية. بالإضافة إلى ذلك، فإن حصة القطاع من مجموع القيمة المضافة للصناعة التحويلية عرفت ارتفاعاً ملحوظاً، حيث انتقلت من 3.241 في المائة سنة 2001 إلى 23.23 في المائة سنة 2005.

ويؤمن القطاع الكيماوي والبتروكيماوي 22 130 منصب عمل، أي حوالي 15 في المائة من مجموع القوى العاملة في قطاع الصناعة التحويلية. ومع ذلك، فإن هذا القطاع لا يوفر سوى فرص عمل قليلة، حيث أن معدل النمو السنوي للتشغيل في هذا القطاع لم يرتفع سوى بنسبة 1.89 في المائة ما بين 2001 و2005. ومن بين المنتجات التي لها أهمية في هذا القطاع، نجد الأسمدة، المنتجات الصيدلانية ومنتجات البترول المكررة. وتجدر الإشارة إلى أن المنتجات التي سجلت سنة 2006 أفضل النتائج من حيث نمو مؤشر حجم الإنتاج هي الأسمدة (+9.43) والمنتجات الصيدلانية (+6.75).



قطاع الصناعات الدوائية

يعرف قطاع الصناعات الدوائية ازدهاراً حقيقياً ويعد من بين القطاعات الواعدة في الأردن. انطلق قطاع الصناعة الدوائية منذ حوالي ثلاثين سنة، ويحتل مكانة مرموقة من حيث الإنتاج ويمثل إحدى الأنشطة التصديرية الأساسية المدرة للعملة الصعبة بعد النسيج.

ويوظف هذا القطاع 8000 فرد ويضم 16 مختبراً، تستحوذ أربعة منها على أكثر من 90 في المائة من السوق المحلية. وتنتج الصناعات الدوائية أساساً الأدوية غير المميزة بعلامة تجارية (generique)، وبلغت قيمة الإنتاج 430 مليون دولار سنة 2005 مقابل 77 مليون دولار في 1990.

وفي هذا السياق، يتجه الأردن أكثر فأكثر نحو تعزيز دوره كقطب إقليمي في هذه الصناعة من خلال الاعتماد على جودة مراكز الأبحاث والخبرة التي تتوفر عليها (مهارات صناعية، أطر بمؤهلات عالية) في مجال الإنتاج في تخصصات صيدلانية معينة.

قطاع صناعة النسيج والألبسة

لقد ساهم بشكل كبير في التطور السريع لقطاع النسيج والألبسة جملة من العوامل أهمها إحداث مناطق صناعية مؤهلة وتوقيع اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة ووفرة الأيدي العاملة والمدرّبة بالإضافة إلى الموقع الجغرافي المميز للأردن. كما يعد هذا القطاع أحد أهم القطاعات في الأردن بوصفه أول مورد للعملة الصعبة و ثاني مشغل، إذ كان يشغل 23820 عاملا سنة 2005 حسب إفادة دائرة الإحصائيات.

ويساهم هذا القطاع بشكل متزايد في إجمالي القيمة المضافة للصناعة التحويلية، إذ ارتفعت حصته من نسبة 9.29 في المائة سنة 2001 إلى 11.42 في المائة سنة 2005. ولقد عرفت قيمة إنتاج النسيج والألبسة ارتفاعا سريعا لاسيما بعد سنة 2003، بحيث ارتفعت بنسبة 58 في المائة ما بين 2003 و 2005. ويعزى هذا النمو إلى التزايد الكبير للصادرات نحو أسواق جديدة، وبخاصة الولايات المتحدة. وسجل هذا القطاع سنة 2006 نتائج جيدة تمثلت في نمو مؤشر حجم الإنتاج بنسبة 9.35 في المائة (انظر الجدول).

الجدول 1-3 : المؤشر القياسي للإنتاج الصناعي التحويلي (1991 = 100)

2006	2005	2004	2003	2002	
162	155	130	113	139	المنتجات الغذائية والحليبية
117	107	113	100	103	الألبسة والمنسوجات
116	106	105	89	97	الأسمدة
90	83	90	72	100	المنظفات
174	163	134	123	118	الصيدلانيات والأدوية
123	129	120	113	111	البترول المكرر
366	205	189	155	129	الألات والمعدات
233	217	177	125	123	الألات الكهربائية
695	380	309	210	124	تجهيزات الإذاعة والتلفزة والاتصالات
207	245	229	225	220	المحركات والعربات

المصدر: البنك المركزي الأردني

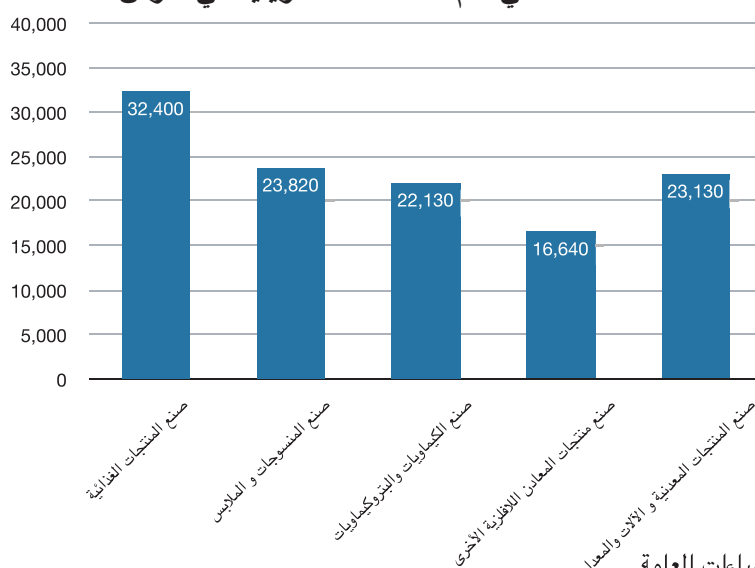
وتتركز الغالبية الكبرى لوحدات صناعة الألبسة والنسيج في المناطق الصناعية المؤهلة، إذ يمثل إنتاج النسيج والألبسة أزيد من 90 في المائة من مجموع إنتاجها. ولقد حقق انطلاق هذه المناطق الصناعية المؤهلة نجاحا باهرا بالرغم من إلغاء نظام الحصص في فاتح يناير 2005. واستقبلت هذه المناطق منذ 1997 استثمارات تفوق 600 مليون دولار، وفي 2005، تم استثمار رساميل بلغت 82 مليون دولار أمريكي مقابل 54 مليون دولار أمريكي في سنة 2004.

وهكذا لعبت الحكومة دورا هاما وتمكنت من تطوير إستراتيجية للنهوض بهذا القطاع من خلال إبرام العديد من الاتفاقيات التجارية، وإحداث مناطق حرة، مما سمح بتحقيق ازدهار باهر للصناعات النسيجية والمراهنه على المنتجات عالية الجودة التي تعتبر ذات مستقبل واعد بالنسبة لهذا القطاع.

قطاع الصناعة الغذائية

يعتبر هذا القطاع الأول من حيث المساهمة في القيمة المضافة للصناعات التحويلية وهو أيضا أول مشغل في القطاع التحويلي.

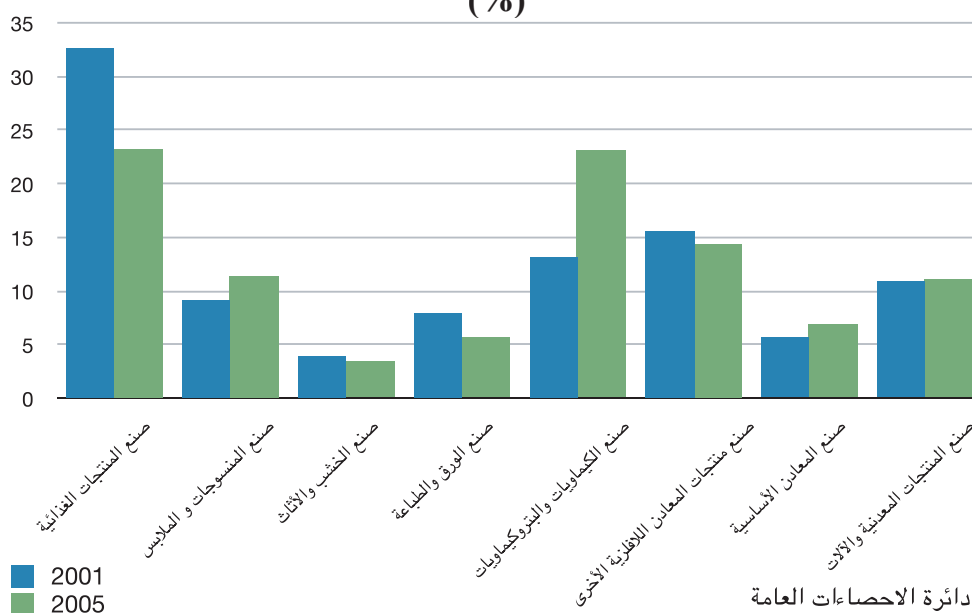
رسم بياني 3/3 عدد العمالة في أهم القطاعات التحويلية في الأردن



المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

وعرف هذا القطاع تطورا حديثا، إذ إن النسبة الكبيرة من المشاريع تم تأسيسها في بداية التسعينات. وعلى غرار جل الصناعات الخفيفة في الأردن، فإن صناعة المنتجات الغذائية مملوكة أساسا للقطاع الخاص وتتشكل بصفة عامة من مقاولات صغيرة ومتوسطة. وساهم هذا القطاع بنسبة 21.43 في المائة من مجموع القيمة المضافة للصناعات التحويلية في سنة 2005.

رسم بياني 4/3 تطور حصة القطاعات في مجموع القيمة المضافة التحويلية في الأردن (%)



المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

ورغم أهمية هذا القطاع، فقد تقلصت حصته في نشاط الصناعات التحويلية، حيث انخفضت ب 9 نقاط مئوية منتقلة من نسبة 32 في المائة سنة 2001 إلى نسبة 23 في المائة سنة 2005.

القطاعات الأخرى

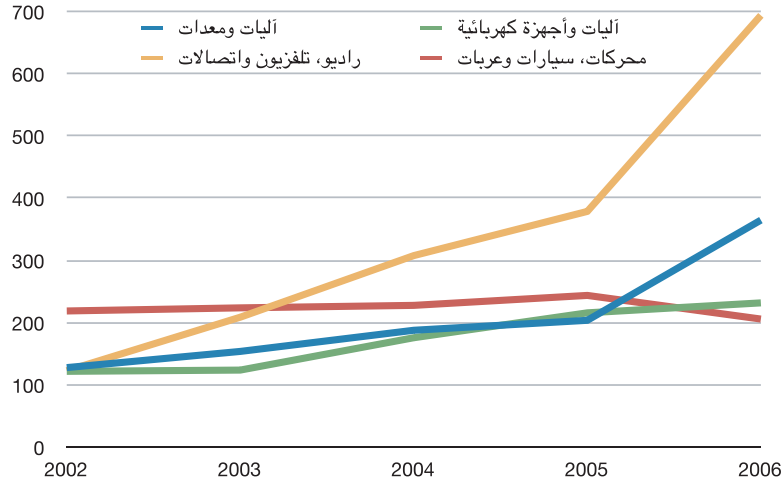
ومن بين القطاعات التي تعرف نموا جيدا، نجد أيضا قطاع مواد البناء الذي يوجد في وضعية مرضية بفضل الطفرة التي عرفها قطاع البناء. ويساهم هذا القطاع بنسبة 14.47 في المائة من إجمالي القيمة المضافة للصناعات التحويلية فيما تنمو قيمة الإنتاج بوتيرة سريعة، حيث وصل في المتوسط إلى 15 في المائة خلال الفترة ما بين 2001 و2005.

أما القطاع الآخر الذي سجل نتائج جيدة والذي يزخر بطاقات هائلة فهو قطاع المعدات الميكانيكية والكهربائية والتجهيزات. إذ يشغل 23820 شخصا وأحدث في المتوسط 4.6 في المائة من مناصب الشغل خلال الفترة ما بين 2001 و2005. وبالرغم من أن قيمة الإنتاج لم تتجاوز نسبة 60 في المائة من إجمالي الإنتاج التحويلي، فإن مساهمته في القيمة المضافة التحويلية ارتفعت بشكل ملموس إذ انتقلت من 9.38 في المائة من إجمالي القيمة المضافة التحويلية سنة 2002 إلى 11.07 في المائة سنة 2005.

رسم بياني 5/3

تطور حصة الصناعات الكهربائية والإلكترونيات والآلات:

صناعات واعدة في تطور مستمر



المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

واتضح بأن قطاعات تجميع الآلات المنزلية ولاسيما التجهيزات المواصلات الإذاعية والتلفزة والاتصالات هي التي سجلت أقوى تطور، إذ تضاعف مؤشر إنتاج هذه المنتجات مرتين تقريبا، تتبعها صناعة الآلات والمعدات (رسم بياني 5/3).

ومن بين المحاور التنموية التي أعطتها السلطات الأردنية الأولوية، تأتي تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. فبعد انطلاق البرنامج الواسع للاتصالات اللاسلكية سنة 1995، تأمل الأردن في أن تخدم البنيات الأساسية (إحداث شبكة تجمع بين ثماني جامعات) صناعة البرمجيات والوسائط المتعددة، ولذلك تم إطلاق برنامج طموح لمواكبة هذا العمل يعتمد على إحداث حاضنات وأقطاب للتنمية التكنولوجية تستفيد من جملة من المساعدات والإعفاءات.

مملكة البحرين

البحرين

أهم المؤشرات الصناعية لعام 2006

القيمة المضافة للقطاع الصناعي : 5,2 مليار دولار، وتمثل نسبة 32.90% من الناتج المحلي الإجمالي. □

القيمة المضافة للقطاع الاستخراجي : 3,4 مليار دولار، وتمثل 21.32% من الناتج المحلي الإجمالي. □

القيمة المضافة للقطاع التحويلي : 1,86 مليار دولار، وتمثل 11.58% من الناتج المحلي الإجمالي. □

العمالة في القطاع التحويلي : 51 000 عامل سنة 2005 □

مساهمة القطاعات الرئيسية في القيمة المضافة للصناعة التحويلية لعام 2005 :

صناعات الألمنيوم : 38.4% □

الصناعة الكيماوية والبتروكيماوية : 30.78% □

الصناعات المعدنية : 12% □

صناعة تحويلية تتميز بالأداء الجيد لقطاع الألومنيوم الذي يعتبر رائدا في منطقة الشرق الأوسط

انخرطت دولة البحرين منذ أزيد من ثلاثين سنة في سياسة صارمة ترمي إلى تنويع أنشطتها الاقتصادية، الشيء الذي مكنها من تنمية صناعاتها وجعلها نسبيا أقل اعتمادا على الموارد الطبيعية مقارنة مع جيرانها : تعد حصة القطاع الاستخراجي في الناتج المحلي الإجمالي في البحرين الأقل ارتفاعا في منطقة مجلس التعاون الخليجي، إذ سجلت نسبة 21.32 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

ومثلت حصة القيمة المضافة للقطاع الصناعي التحويلي في الناتج المحلي الإجمالي 11.58 في المائة سنة 2006. وبقيت هذه الحصة مستقرة نسبيا طيلة ست سنوات رغم انخفاضها نقطتين مؤيتين بالمقارنة مع سنة 2005 لفائدة القطاع الاستخراجي الذي ارتفع في سنة 2006. وبلغ عدد الوحدات الصناعية التحويلية العاملة في البحرين 588 وحدة في سنة 2006. ويعمل في هذه الوحدات ما يقارب 51000 فردا، وارتفع حجم العمالة في هذا القطاع في المتوسط بمعدل 12 في المائة سنويا ما بين 2002 و2006¹⁴.

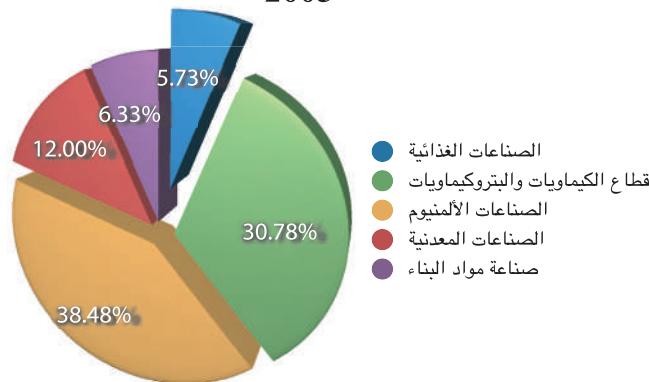
ومن بين القطاعات الأكثر أهمية، هناك قطاع الألومنيوم الذي يساهم بنسبة 38.48 في المائة والصناعات المرتبطة بالهيدروكربونات التي تساهم بنسبة 30.7 في المائة والصناعات المعدنية التي تحقق 12 في المائة من القيمة المضافة التحويلية.

صناعات الألومنيوم

صناعات الألومنيوم هي المساهمة الأكبر في القيمة المضافة التحويلية في البحرين، إذ بلغت نسبتها 38.48 في المائة من إجمالي القيمة المضافة في سنة 2005. وتحقق هذه الصناعات نسب نمو جيدة للغاية، حيث بلغ معدل النمو السنوي 14.73 في المائة في الفترة ما بين 2001 و2005.

رسم بياني 6/3

مساهمة القطاعات في القيمة المضافة التحويلية في البحرين
سنة 2005



المصدر: إحصاءات البنك المركزي 2007

وتتحكم في صناعة الألومنيوم مؤسسة ألومنيوم البحرين (ألبا)، وهي شركة مساهمة تمتلك الدولة فيها نسبة 77 في المائة من الحصص والباقي تمتلكه صناديق استثمارات عمومية سعودية بالإضافة إلى مستثمرين ألمان وإنجليز الذين

¹⁴ المصدر : منظمة الخليج للاستثمارات الصناعية

يتملكون حصصا لا بأس بها. ويعتبر قطاع الألمنيوم في البحرين رائدا في منطقة الشرق الأوسط، وقد شهد القطاع تطورا في إنتاج المنتجات الأساسية بحيث أصبحت أكثر إتقانا وتنوعا. كما أخذ الإنتاج يتسع أكثر فأكثر في اتجاه إنتاج المادة الأولية من خلال إنشاء مصنع إنتاج المسحوق.

الجدول 2/3 : القيمة المضافة التحويلية (مليون دولار)

البحرين	2001	2002	2003	2004	2005
الصناعات الغذائية	65	68	69	84	102
نصيب القطاع (%) في ن.ص.ت	6,67	6,70	6,27	7,01	5,73
الصناعات الورقية	26	26	26	26	33
نصيب القطاع (%) في ن.ص.ت	2,74	2,56	2,37	2,18	1,85
الصناعات النفطية	255	259	335	371	499
نصيب القطاع (%) في ن.ص.ت	26,35	25,56	30,64	30,83	28,17
الصناعات الكيماويات الاخرى	35	39	40	42	46
نصيب القطاع (%) في ن.ص.ت	3,63	3,90	3,65	3,48	2,61
الصناعات الألمنيوم	343	371	375	337	682
نصيب القطاع (%) في ن.ص.ت	35,43	36,58	34,25	28,02	38,48
الصناعات المعدنية	118	107	121	161	213
نصيب القطاع (%) في ن.ص.ت	12,20	10,54	11,01	13,42	12,00
صناعات مواد البناء	40	44	45	94	112
نصيب القطاع (%) في ن.ص.ت	4,10	4,32	4,07	7,82	6,33
الصناعات الاخرى	86	100	85	87	86
نصيب القطاع (%) في ن.ص.ت	8,88	9,85	7,73	7,24	4,83
المجموع	968	1,013	1,095	1,203	1,772

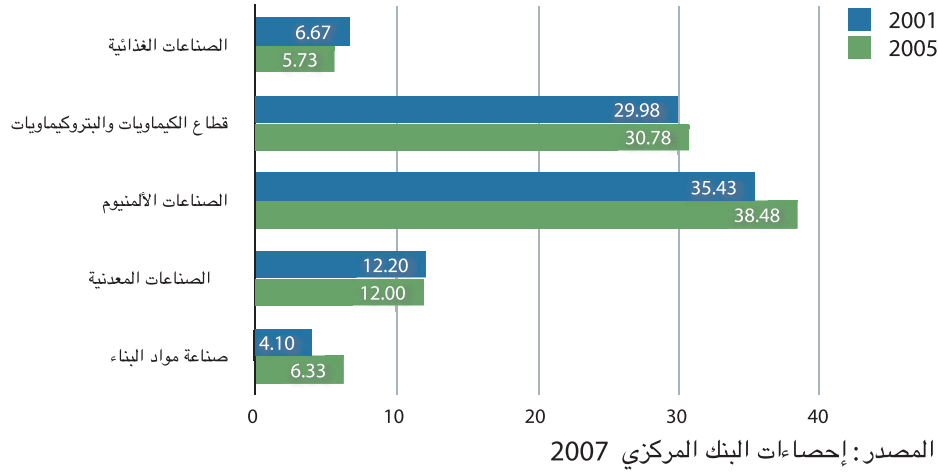
ن.ص.ت : ناتج الصناعات التحويلية
المصدر: إحصاءات البنك المركزي 2007

الصناعة الكيماوية والبتروكيماويات

أما القطاع الثاني من حيث الأهمية في قطاع الصناعات التحويلية في البحرين، فهو القطاع المرتبط بالصناعة الكيماوية والبتروكيماويات، حيث يتوفر على 95 مصنعا شغلت نحو 7.642 فردا في سنة 2005. ومثل هذا القطاع 30.78 في المائة من مجموع القيمة المضافة للصناعات التحويلية سنة 2005. ويشمل هذا القطاع الصناعات المرتبطة بالنفط التي تمثل وحدها 28.17 في المائة من القيمة المضافة للصناعة التحويلية. وتوجد هذه الصناعات في مركب صناعي ضخم يقع في منطقة «سيرة».

وتلقى هذا القطاع النصيب الأكبر من الاستثمارات المحلية، أي أكثر من 47 في المائة من مجموع الاستثمارات المحلية بمبلغ 8491 مليون دولار في سنة 2006. وحقق هذا القطاع أداء جيدا خلال السنوات الأخيرة، إذ نما بوتيرة عالية تناهز 12 في المائة سنويا في الفترة ما بين 2001 و 2005.

رسم بياني 7/3
تطور حصة أهم القطاعات في مجموع القيمة المضافة التحويلية (%)



• القطاعات الأخرى

ويعد القطاع المعدني من القطاعات المهمة الأخرى للصناعة التحويلية في البحرين، إذ يشمل 13 مصنعا تشغل نحو 4.479 فردا ويستقطب 6.637 مليون دولار، أي حوالي 40 في المائة من مجموع الاستثمارات المحلية. ويساهم هذا القطاع بنسبة 12 في المائة من إجمالي القيمة المضافة للصناعة التحويلية. وبقيت هذه الحصة مستقرة نسبيا خلال فترة الدراسة وانخفضت قليلا في سنة 2005 إلى 12 في المائة مقابل 13.42 في المائة سنة 2004.

ومن بين القطاعات التي شهدت تطورا سريعا هناك قطاع مواد البناء. إذ ارتفعت قيمته المضافة بشكل سريع منتقلة من 40 مليون دولار إلى 112 مليون دولار (الجدول 2/3)، أي بزيادة 180 في المائة خلال خمس سنوات. كما ارتفعت مساهمته أيضا في مجموع القيمة المضافة للصناعات التحويلية، إذ انتقلت من 4.10 في المائة سنة 2001 إلى 6.33 في المائة في سنة 2005.

الجمهورية التونسية

نونس

أهم المؤشرات الصناعية لعام 2006

- القيمة المضافة للقطاع الصناعي : 7,2 مليار دولار، وتمثل 23.96% من الناتج المحلي الإجمالي.
 - القيمة المضافة للقطاع الاستخراجي : 2 مليار دولار، وتمثل 6.64% من الناتج المحلي الإجمالي.
 - القيمة المضافة للقطاع التحويلي : 5,2 مليار دولار، وتمثل 17.32% من الناتج المحلي الإجمالي.
 - العمالة في القطاع التحويلي : 443 000 عاملا
- مساهمة القطاعات الرئيسية في القيمة المضافة للصناعة التحويلية :
- صناعة النسيج : 27.1 %
 - الصناعة الميكانيكية والكهربائية : 20.9 %
 - الصناعة الغذائية : 18.5 %

شكلت التنمية القوية لقطاعي الملابس الجاهزة والنسيج لفترة طويلة رمز الازدهار الصناعي في تونس. إلا أنه مع انتهاء العمل باتفاقية الألياف المتعددة وأمام المنافسة الآسيوية، حصل توازن للنشاط الصناعي مع البروز الواضح لقطاع الصناعات الميكانيكية والكهربائية.

يحتل قطاع الصناعات التحويلية المرتبة الثانية في النسيج الاقتصادي بعد قطاع الخدمات، إذ ساهم بنسبة 17.19 في المائة في الناتج المحلي الإجمالي في عام 2006. ويوفر هذا القطاع 443 000 فرصة عمل، أي 25 في المائة من القوة العاملة.

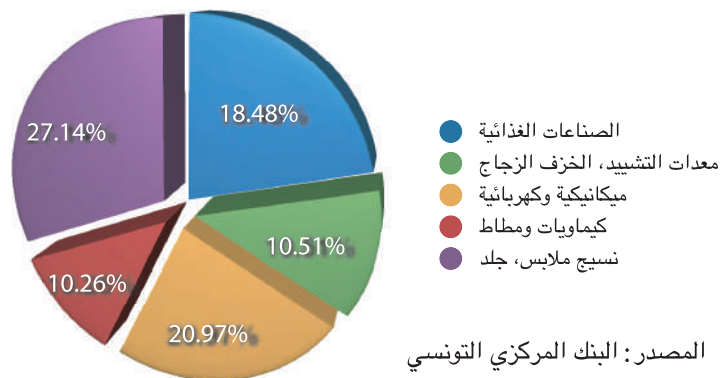
وحسب الإحصائيات المتاحة، يوجد في تونس اليوم 11000 مشروع صناعي، 5500 منها تشغل أكثر من 10 عمال. ويساهم رأسمال الأجنبي في 33 في المائة من مشاريع الصناعات التحويلية، وتوفر هذه المشاريع التي يساهم فيها رأسمال أجنبي حوالي 215000 منصب شغل ويتوجه معظم إنتاجها للتصدير.

وبلغت قيمة إنتاج الصناعات التحويلية 18420 مليون دولار عام 2006 مقابل 17618 مليون دولار عام 2005، مسجلة بذلك ارتفاعا بنسبة 4.5 في المائة. أما القيمة المضافة لقطاع الصناعات التحويلية، فلقد ارتفعت بنسبة 5.19 في المائة عام 2006. ويعزى هذا النمو في قطاع الصناعات التحويلية إلى الأداء الجيد للصناعات الميكانيكية والكهربائية (+ 19.60 في المائة) والصناعات الغذائية (+ 6.10 في المائة).

وبلغ مجموع الاستثمارات في القطاع الصناعي في تونس 1782 مليون دولار عام 2006، حيث خصصت 45.7 في المائة منه إلى الصناعة التحويلية. وبلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعات التحويلية 260 مليون دولار، وهو الأمر الذي ترتب عنه إحداث 163 مشروعا جديدا مقابل 145 في السنة السابقة¹⁵.

وتهيمن ثلاثة قطاعات كبرى على قطاع الصناعة التحويلية التونسية، وهي النسيج والصناعة الغذائية والمنتجات الميكانيكية والكهربائية. وتمثل هذه القطاعات الثلاثة بمفردها 66 في المائة من النشاط التحويلي.

رسم بياني 8/3
نصيب القطاعات الرئيسية في النشاط الصناعي التحويلي في تونس
عام 2006



وتعود المرتبة الأولى لقطاع النسيج الذي يمثل 27.14 في المائة من مجموع القيمة المضافة التحويلية فيما تحتل الصناعات الميكانيكية والكهربائية والغذائية المرتبة الثانية والثالثة على التوالي بنسبة 20.97 في المائة و 18.48 في المائة.

صناعة النسيج والملابس والمنتجات الجلدية والأحذية

يعتبر هذا القطاع أهم قطاعات الصناعة التحويلية التونسية، إذ ما زال يحتل مكانة إستراتيجية في النسيج الصناعي الوطني. وبلغت القيمة المضافة للقطاع 4.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2006، وحقق 33 في المائة من مجموع الصادرات السلعية واستحوذ على 15.20 في المائة من مجموع الاستثمارات الإجمالية للصناعات التحويلية عام 2006. وعلاوة على ذلك، ما تزال هذه الصناعات تستقطب الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي بلغت حوالي 89.4 مليون دولار في 2006 مقابل 55.63 مليون دولار عام 2005.

غير أنه مع انتهاء العمل باتفاقية الألياف المتعددة و أمام المنافسة الدولية الشرسة، يعرف القطاع نموا سلبيا في قيمة الإنتاج، بنسبة 4.95 - في المائة عام 2005 و -2.93 في المائة سنة 2006. كما انخفض متوسط النمو السنوي لإنتاج هذا القطاع بنسبة 2.33 في المائة بين 2003 و 2006. وهكذا اتجهت قيمته المضافة بشكل ملموس نحو الانخفاض، إذ انتقلت من 36.75 في المائة من مجموع القيمة المضافة التحويلية سنة 2001 إلى 27.14 في المائة سنة 2006.

و يستمر قطاع النسيج في مواجهة منافسة دولية شرسة، لاسيما، من قبل البلدان الآسيوية. وحسب السلطات التونسية، فإن هذه الوضعية عرفت بعض التحسن بفضل التدابير النوعية التي اتخذت عام 2005 والتي سمحت بانخراط مئات المشاريع في برنامج الدعم التقني من أجل الانتقال من المناولة الباطنية إلى المناولة المشتركة.

برنامج دعم الصناعة

برنامج التأهيل

وعيا من الحكومة بالجهود الواجب بذلها من أجل تحديث النسيج الصناعي التونسي قبل انفتاح البلاد الكلي على المنتجات الصناعية الأوروبية، تم وضع برنامج تأهيلي بموجب قرار رئاسي عام 1995، يهدف إلى تسهيل الاستثمارات المادية وغير المادية للمقاولات. وهكذا يشجع البرنامج على إعادة هيكلة المقاولات بواسطة إعطاء منحة للاستثمار في أنشطة عديدة مثل الاستثمار غير المادي (المساعدة الفنية، شهادة الجودة، إلخ) الاستثمارات في التجهيزات، تحديث عملية الإنتاج وإعادة الهيكلة المالية.

بعض النتائج المسجلة

تمت الموافقة على انخراط 3.671 مشروعا صناعيا منذ انطلاق البرنامج إلى غاية سنة 2006، وتم بذلك تجاوز سقف 3600 مشروع المقرر في مخططي التنمية التاسع والعاشر (1200 مشروع مستهدف في المخطط الحادي عشر).

أما عدد المشاريع التي تم اختيارها فقد بلغ 2.434 إلى غاية متم سنة 2006 بمجموع استثمار قدره 3.795 مليون دينار تونسي، 13 في المائة منها خصصت للجانب غير المادي، بما في ذلك التشخيص. وبلغت المكافآت الممنوحة من طرف الدولة لهذه الاستثمارات 533 مليون دينار تونسي.

ويبين التوزيع القطاعي لهذه الاستثمارات بأن صناعات مواد البناء والخزف والزجاج والنسيج والملابس والصناعات الغذائية تحتل المكانة الأولى بحوالي 20 في المائة من الغلاف المالي لكل منها. وقد استأثرت صناعات النسيج والملابس بأكثر عدد من الملفات الموافق عليها ب 1042 ملفا، تليها الصناعات المختلفة والصناعات الغذائية ب 326 و 320 موافقة على التوالي.

وخلال عام 2006، بدأ 246 مشروعا، أغلبهم من المشاريع الصغيرة والمتوسطة، في تنفيذ برامج التأهيلية باستثمارات إجمالية تصل إلى 445 مليون دينار تونسي مقابل 263 مشروعا و 493 مليون دينار تونسي عام 2005. علاوة على ذلك، انتقل عدد المشاريع التي حصلت على شهادة إيزو (ISO)، أو شهادات نظام تحليل المخاطر والمقاولات المجهزة بمخابر التحليلات من 19 عام 1996 إلى 505 عام 2005.

برنامج التحديث الصناعي

وضع هذا البرنامج من طرف كل من الاتحاد الأوروبي والحكومة التونسية ومن المنتظر أن ينتهي في 31 أكتوبر 2008. وتتمثل الأهداف الكبرى لهذا المشروع في تحسين المناخ المؤسسي، ومساعدة تدابير التنمية وتدابير الجودة ومراعاة الإشكاليات المرتبطة بالملكية الصناعية وتسهيل الحصول على التمويل.

بعض النتائج المحققة

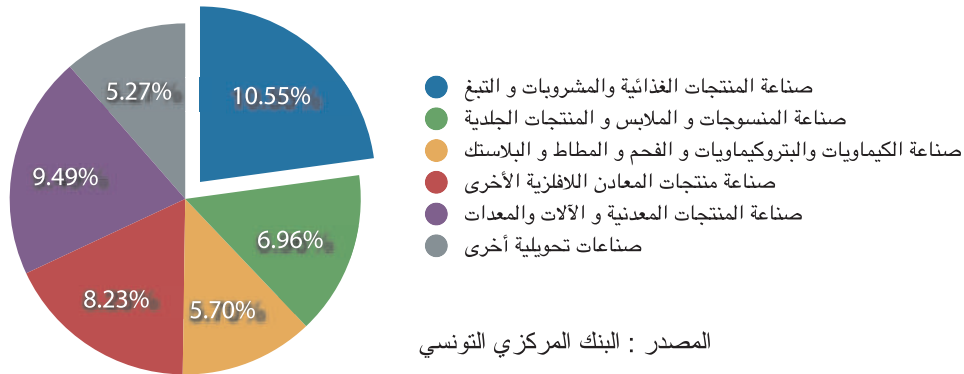
أما بخصوص مساعدة المقاولات الصغيرة والمتوسطة، فقد استفادت حوالي 400 مقولة من دعم من قبل برنامج التحديث الصناعي.

الصناعات الغذائية

يحتل هذا القطاع الهام المرتبة الثالثة بعد قطاع الميكانيك والكهرباء فيما يتعلق بالمساهمة في القيمة المضافة التحويلية (18.48 في المائة). وتشمل المنتجات الرئيسية لهذا القطاع زيت الزيتون و فواكه البحر والتمر. ويتكون هذا القطاع أساسا من وحدات صناعية صغيرة، غير أنه يضم كذلك شركات كبرى تعمل بالخصوص في مجالات مشتقات الحليب والحبوب وتعليب الخضر.

ومنذ بضع سنوات، تحسن أداء قطاع الصناعات الغذائية على مستوى جودة منتجاته ويبدو أنه تمكن من التكيف مع متطلبات السوق المحلية والدولية على حد سواء. وقد انعكس ذلك على تحسن حصته في مجموع القيمة المضافة التحويلية التي كانت تمثل 17.32 في المائة سنة 2001 وانتقلت إلى 18.48 في المائة سنة 2006. وارتفعت أيضا قيمة الإنتاج بنسبة 4.13 في المائة عام 2006، إذ سجلت مبلغ 5037 مليون دولار مقابل 4837 مليون دولار سنة 2005. ويعتبر قطاع الصناعات الغذائية من القطاعات الذي يستقطب أكبر حجم من الاستثمارات من بين مجموع القطاعات التحويلية، أي ما يعادل 10.55 في المائة من مجموع الاستثمارات الموجهة للقطاع الصناعي.

رسم بياني 9/3
الاستثمارات حسب القطاع عام 2006 في تونس



ومن أجل تعزيز وتيرة نمو هذه الصناعات، تراهن السلطات التونسية على استمرار العمل بإستراتيجية تنمية القطاع التي تتمحور أساسا حول النهوض بالصادرات ومضاعفة المبادرات التجارية بهدف التعريف أكثر بمنتجات الصناعة الغذائية التونسية في الخارج بالإضافة إلى بذل جهد حثيث لدفع مشاريع الصناعات الغذائية إلى الانخراط في برامج التأهيل. وفي هذا السياق، انضم 320 مشروعا إلى هذا البرنامج منذ انطلاقه بغلاف استثماري إجمالي يقدر بـ 563 مليون دولار، أي 20 في المائة من مجموع المبلغ المعتمد لتأهيل الصناعات التحويلية سنة 2006.

جدول 3/3 : القيمة المضافة للقطاع التحويلي (مليون دولار)

2006	2005	2004	2003	2002	2001	تونس
973	917	940	773	663	634	صناعات غذائية
18,48	18,32	18,73	17,09	16,92	17,32	نصيب القطاع (%) في ن.ص.ت
553	509	492	447	371	307	معدات البناء، الخزف الزجاج
10,51	10,17	9,81	9,89	9,48	8,39	نصيب القطاع (%) في ن.ص.ت
1,104	923	847	726	595	551	الميكانيك والإلكترونيك
20,97	18,44	16,87	16,05	15,18	15,07	نصيب القطاع (%) في ن.ص.ت
540	534	525	480	425	392	الكيمويات المطاط
10,26	10,68	10,46	10,62	10,84	10,71	نصيب القطاع (%) في ن.ص.ت
1,429	1,488	1,597	1,536	1,39	1,344	النسيج، الملابس، الجلد
27,14	29,74	31,82	33,96	35,48	36,75	نصيب القطاع (%) في ن.ص.ت
666	633	618	560	474	430	الخشب الورق
12,65	12,65	12,31	12,39	12,11	11,75	نصيب القطاع (%) في ن.ص.ت
5,264	5,004	5,018	4,523	3,917	3,658	المجموع

ن.ص.ت : ناتج الصناعات التحويلية
المصدر : البنك المركزي التونسي

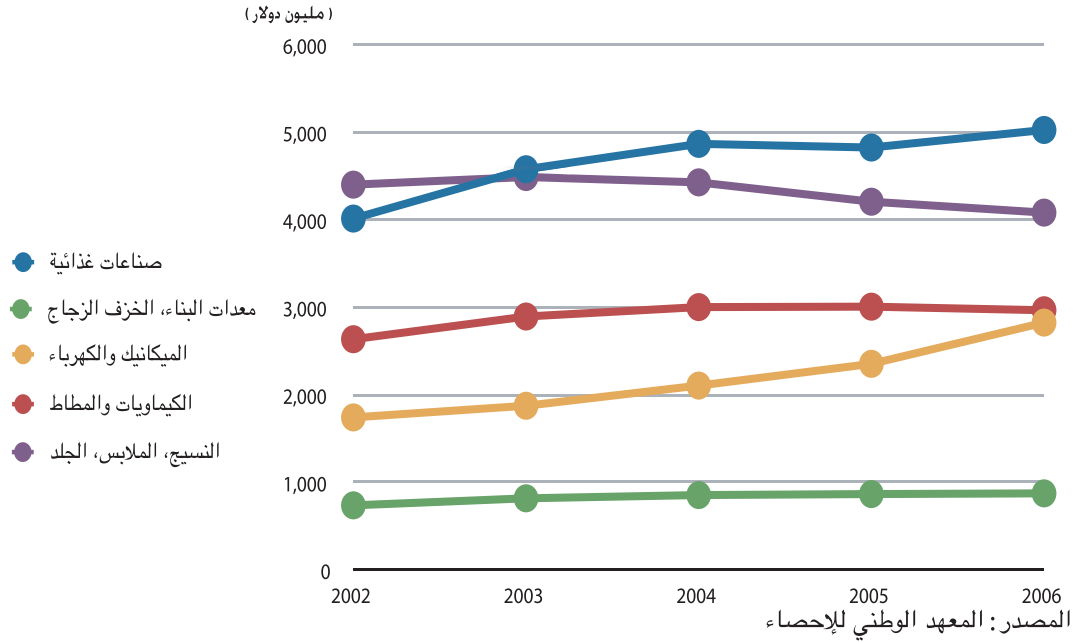
الصناعات الميكانيكية والكهربائية

يعد قطاع الصناعات الميكانيكية والكهربائية أفضل قطاع من حيث نمو مستوى مساهمته في إجمالي القيمة المضافة للصناعة التحويلية الذي أخذ يزداد أكثر فأكثر وأصبح قطاع الصناعات الميكانيكية والكهربائية من ضمن القطاعات الإستراتيجية في الاقتصاد التونسي.

فقطاع الصناعات الميكانيكية له تاريخ طويل في تونس وقد استفاد بصفة خاصة من الاستثمار العمومي. وخلال الثمانينات أدخلت على القطاع تغيرات مهمة بحيث أصبح أكثر تنوعا وازداد انخراط القطاع الخاص فيه بشكل كبير. كما عرفت الصناعات الكهربائية والإلكترونية نموا هائلا في التسعينات مع مجيء استثمارات كثيفة لشركات متعددة الجنسيات كبرى مثل إيريكسون، الكترولوكس، فيليبس وغيرها.

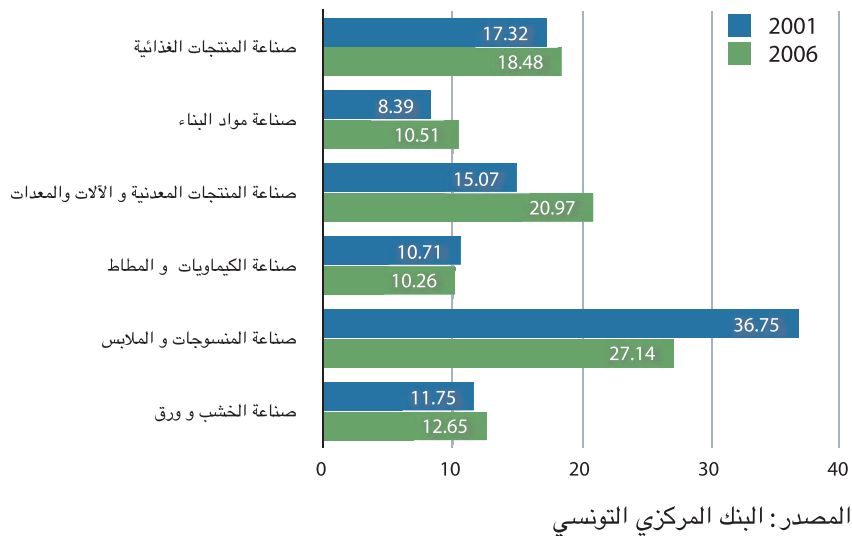
تشهد أنشطة الصناعات الميكانيكية والكهربائية نموا سريعا منذ بضعة سنوات بالمقارنة مع القطاعات الأخرى. فقد سجل إنتاج هذا القطاع متوسط نمو سنوي بنسبة 10.10 في المائة في الفترة ما بين 2002 و 2006. وحقت القيمة المضافة قفزة بنسبة 85 في المائة بين 2002 و 2006، إذ انتقلت من 595 مليون دولار سنة 2002 إلى 1104 مليون دولار سنة 2006 (جدول 3/3).

رسم بياني 10/3 تطور الإنتاج الصناعي التحويلي في تونس



وحققت حصة هذا القطاع في مجموع القيمة المضافة التحويلية تقدما ملحوظا، إذ اكتسبت 6 نقاط مئوية، منتقلة من 15 في المائة سنة 2001 من مجموع القيمة المضافة التحويلية إلى 20.97 سنة 2006. واستمرت الصناعات الميكانيكية والكهربائية، متأثرة بالطلب الأجنبي المضطرد، في تعزيز وتيرة نموها سنة 2006، إذ تقدمت بنسبة 19.60 في المائة وهو أعلى معدل تم تسجيله على مستوى جميع الصناعات التحويلية.

رسم بياني 11/3 تطور حصة القطاعات في مجموع القيمة المضافة التحويلية (%)



ويعزى هذا النمو بالأخص للأداء الجيد لقطاع الكهرباء والإلكترونيك، كما يشهد على ذلك تزايد صادرات هذا القطاع التي ارتفعت بنسبة 22.1 في المائة سنة 2006 والمكونة أساسا من الأسلاك والكوابل الكهربائية والموجهة لتزويد سوق السيارات الأوروبية.

واستفادت صناعة الأجهزة الكهربائية المنزلية خلال السنوات الأخيرة، من بعض الفرص لتطوير نشاطها. ويتعلق الأمر بتخفيض الرسوم الجمركية على المدخلات المستوردة من بلدان المجموعة الأوروبية ومن تطور قروض الاستهلاك بالإضافة إلى تحسين دورات التوزيع وخدمة ما بعد البيع. وهكذا تم تحقيق تقدم ملموس على مستوى إنتاج وتسويق بعض المواد مثل أجهزة التلفاز والثلاجات وأجهزة التكييف.

غير أن جهود إضافية تبدو ضرورية من أجل تدعيم نشاط هذا القطاع بغرض تلبية حاجيات السوق المحلية.

القطاعات الأخرى

يعد قطاع الكيماويات من بين القطاعات التي عرفت بعض التراجع في السنوات الأخيرة، ويعزى ذلك إلى الانخفاض الذي عرفته مشتقات الفوسفات. إذ لم تتغير تقريبا مساهمة هذا القطاع في القيمة المضافة التحويلية خلال عشر السنوات الأخيرة، إذ ظلت تحوم حول 10 في المائة. أما قطاع معدات البناء والخزف والزجاج فقد شهد نموا ملموسا، مستفيدا من الطلب المحلي والإقليمي المتزايد، بحيث ارتفعت مساهمته خلال السنوات الأخيرة بأكثر من 10.5 في المائة من القيمة المضافة التحويلية سنة 2006 مقابل 8.39 في المائة سنة 2001. ويرجع هذا النمو أساسا إلى ارتفاع إنتاج الأسمنت الذي بلغ 6.9 مليون طن سنة 2006.

تعكس التطورات المسجلة في أنشطة قطاع الصناعات التحويلية التونسية التحول الملموس نحو صنع منتجات أكثر تطورا مثل المنتجات الكهربائية والإلكترونية. وبالرغم من ذلك، يتعين على تونس أن تنخرط أكثر في سياسة صناعية هادفة إلى الارتقاء التكنولوجي من أجل تطوير صناعة ذات تكنولوجيات جديدة ومتطورة.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

الجزائر

أهم المؤشرات الصناعية لعام 2006

القيمة المضافة للقطاع الصناعي : 51,5 مليار دولار، وتمثل نسبة 44.43% من الناتج المحلي الإجمالي. □

القيمة المضافة للقطاع الاستخراجي : 48,6 مليار دولار، وتمثل نسبة 42.59% من الناتج المحلي الإجمالي. □

القيمة المضافة للقطاع التحويلي: 2,8 مليار دولار، وتمثل نسبة 1.84% من الناتج المحلي الإجمالي □

مساهمة القطاعات الرئيسية في القيمة المضافة للصناعة التحويلية :

الصناعة الغذائية : 31.5% □

الصناعة الكيماوية والبتر وكماوية : 18.4% □

الصناعة الميكانيكية والكهربائية : 15% □

صناعة مواد البناء : 12.6% □

القطاع الصناعي يعتمد على المنتجات النفطية و القطاع التحويلي يمر بمرحلة صعبة.

تستمر المنتجات النفطية في الهيمنة على النشاط الاقتصادي الجزائري، بقيمة مضافة تصل إلى 42.59 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2006 مقابل 33.96 في المائة سنة 2001. وخلافا لذلك، فإن وزن قطاع الصناعات التحويلية في إجمالي الناتج المحلي يتناقص أكثر فأكثر بسبب الهيمنة المتزايدة للقطاع الاستخراجي و أيضا لأن الصناعات التحويلية الجزائرية تمر بمرحلة صعبة تجلت في الانخفاض المنتظم لحصة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي، الذي انتقل من 4.2 في المائة سنة 2001 إلى 3 في المائة سنة 2004 ليهوي بشدة إلى 1.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2006.

وانخفض متوسط معدل النمو السنوي للأنشطة الصناعية الجزائرية بنسبة 2.8 في المائة سنويا ما بين 2000 و 2006¹⁶. وحسب المكتب الوطني للإحصاء، فإن أداء القطاع العمومي هو الذي انخفض في حين استقرت نتائج القطاع الخاص¹⁷.

أما القطاعات التي أدت إلى انخفاض نسبة النمو فكانت صناعات النسيج ولاسيما قطاع الجلد والأحذية وقد عانى القطاع من آثار العولمة ومن مسلسل الخصخصة، مما أدى إلى انخفاض مهول للقيمة المضافة من 166 مليون دولار إلى 56 مليون دولار، مقلصة بشكل ملموس حصة قطاع النسيج والجلد والأحذية في مجموع القيمة المضافة التحويلية الذي هبطت من 6.39 في المائة سنة 2000 إلى 1.95 في المائة سنة 2006 (جدول 4/3).

جدول 4/3: القيمة المضافة التحويلية (مليون دولار)

الجزائر	2000	2002	2003	2004	2005	2006
صنع المنتجات الغذائية والمشروبات و التبغ	977	872	902	881	858	911
نصيب القطاع (%) في ن.ص.ت	37,63	34,21	32,48	27,55	31,21	31,58
صنع المنسوجات و الملابس و المنتجات الجلدية	166	186	202	224	52	56
نصيب القطاع (%) في ن.ص.ت	6,39	7,29	7,27	7,02	1,91	1,95
صنع الخشب ومنتجاته و الأثاث	67	70	72	85	25	27
نصيب القطاع (%) في ن.ص.ت	2,56	2,76	2,60	2,66	0,91	0,92
صنع الورق ومنتجات الورق و الطباعة	70	93	98	112	114	118
نصيب القطاع (%) في ن.ص.ت	2,69	3,64	3,53	3,50	4,14	4,11
صنع الكيماويات و البتروكيماويات	309	311	357	441	508	531
نصيب القطاع (%) في ن.ص.ت	11,89	12,22	12,85	13,78	18,46	18,42
صنع منتجات المعادن اللافلزية الأخرى	356	407	419	509	352	366
نصيب القطاع (%) في ن.ص.ت	13,69	15,98	15,09	15,91	12,79	12,69
صنع المعادن الأساسية	160	189	242	403	303	316
نصيب القطاع (%) في ن.ص.ت	6,15	7,41	8,73	12,62	11,03	10,95
صنع المنتجات المعدنية و الآلات و المعدات	381	307	368	421	415	433
نصيب القطاع (%) في ن.ص.ت	14,67	12,04	13,25	13,17	15,08	15,00
صناعات تحويلية أخرى	16	18	21	26	28	31
نصيب القطاع (%) في ن.ص.ت	0,63	0,71	0,75	0,80	1,01	1,06
المجموع	2,596	2,549	2,777	3,197	2,749	2,885

ن.ص.ت: ناتج الصناعات التحويلية
المصدر: وزارة الصناعة

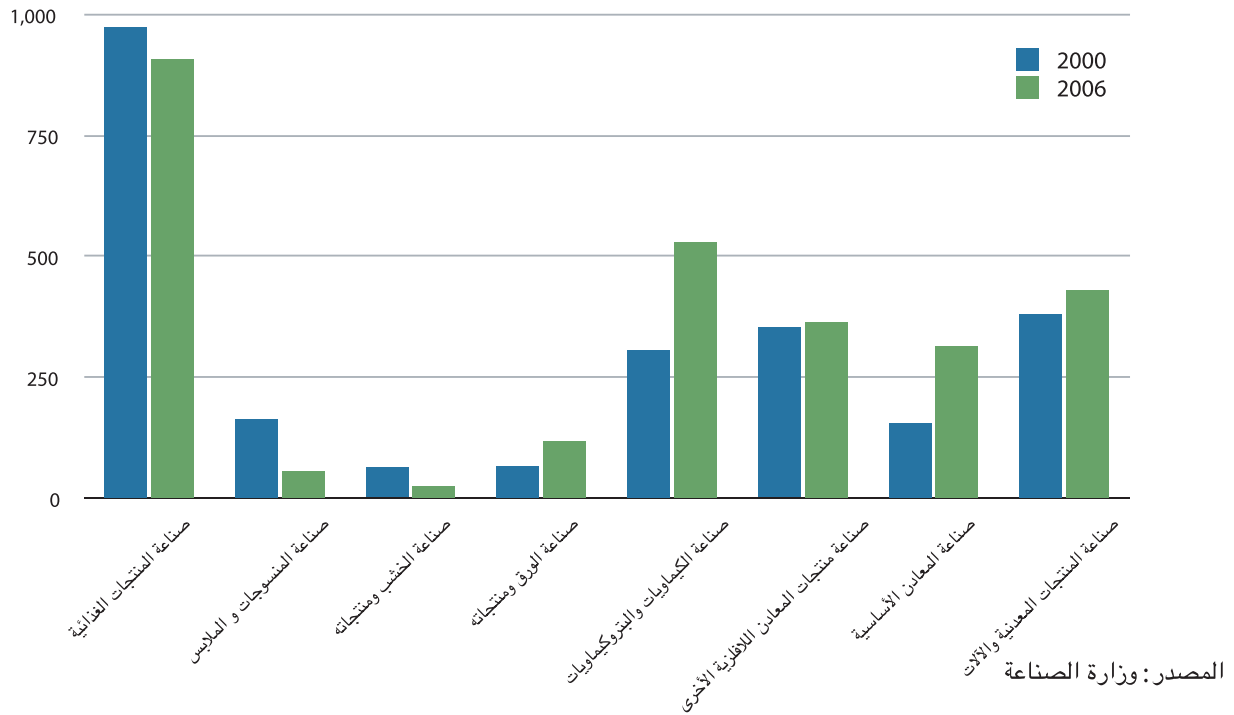
¹⁶ يجب التقليل من أهمية هذا التطور نظرا لخصخصة مقاولات بعض القطاعات الذي أدى إلى نقص عدد من المشاريع العمومية، وهو الذي نتج عنه بالطبع تراجع في الإنتاج.

¹⁷ ما زالت المشاريع العمومية تهيمن على قطاع الصناعات التحويلية، إذ تستحوذ على 75% من الإنتاج الصناعي (Economic Intelligence Unit 2006).

سجل قطاع الصناعات الغذائية الحكومي هو الآخر تراجعاً. وكان القطاع يضم 58 وحدة صناعية سنة 2006. وانخفض متوسط النمو السنوي للقيمة المضافة لهذا القطاع بنسبة 6.75 في المائة ما بين 2000 و2006، مما قلص من حصته في القيمة المضافة للصناعات التحويلية التي مرت من 37.63 في المائة سنة 2000 إلى 31.58 في المائة سنة 2006. واستناداً إلى مكتب الإحصاء الوطني فإن الوحدات العمومية الوطنية للمنتجات الغذائية لا تعمل سوى بنسبة 39 في المائة من طاقتها الإنتاجية مقابل 67 في المائة سنة 1995.

ومن بين الفروع الأكثر تضرراً نجد الزيوت الغذائية ومنتجات الحبوب؛ فبسبب العدد الكبير للمطاحن الخاصة وارتفاع الواردات، فإن الوحدات العمومية العاملة في القطاع لا تعمل سوى بنسبة 27 في المائة من طاقتها. وقد تضرر قطاع السكر هو الآخر وكذلك إنتاج المعجنات الغذائية الذي هبطت بشكل مهول بنسبة 90 في المائة مقارنة مع 1995 حسب مكتب الإحصاء الوطني. أما القطاع العمومي في ميادين الخشب والفلين، الذي سجل بعض الانخفاض خلال السنوات الأخيرة، فقد انهار سنة 2006، بحيث انتقل من 87 مليون دولار إلى 27 مليون دولار. ويعزى هذا التطور السلبي إلى الهبوط الحاد في إنتاج مجموع أنشطة هذا القطاع.

رسم بياني 12/3
تطور أنشطة قطاع الصناعات التحويلية في الجزائر



وبالنسبة للقطاعات التي حققت نتائج جيدة على مستوى القيمة المضافة نجد قطاعات الكيمياء والمطاط والصلب، إذ ارتفعت القيمة المضافة لقطاع الكيمياء بشكل سريع منذ 2004 بمعدل نمو يتجاوز 20 في المائة بين 2004 و2006. كما ارتفعت حصة هذا القطاع في القيمة المضافة للصناعات التحويلية بأربع نقاط مئوية خلال ثلاث سنوات منتقلة من 13.78 في المائة سنة 2004 إلى 18.42 في المائة سنة 2006.

وحقق قطاع الصلب أيضاً نتائج إيجابية على مستوى النمو، ويضم 38 وحدة. وتهيمن على هذه الصناعات المؤسسة الوطنية للصلب التي تعد أكبر مؤسسة صناعية في الجزائر. وبلغت القيمة المضافة لقطاع الصلب

316 مليون دولار سنة 2006، وتزايدت مساهمته في القيمة المضافة للصناعات التحويلية بشكل ملحوظ، منتقلة من 6.15 في المائة سنة 2000 إلى 10.95 في المائة سنة 2006.

وتتوفر الجزائر على قطاع واعد يعرف نمو إنتاجه ومساهمته في القيمة المضافة للصناعات التحويلية تطورا متزايدا وهو قطاع الميكانيك والمنتجات الكهربائية والسيارات. إذ ارتفع متوسط النمو السنوي للقيمة المضافة لهذا القطاع بنسبة 13.38 في المائة بين 2000 و 2006، واتسعت حصته في مجموع القيمة المضافة بثلاث نقاط مئوية منذ 2002 لتبلغ 5 في المائة من القيمة المضافة للصناعة التحويلية. ويعد قطاع السيارات بمثابة قاطرة لهذا القطاع، بالنظر إلى أن قطاع صناعة الشاحنات هو القطاع الوحيد التي يتوفر على إنتاج محلي.

إجمالا، فإن القطاع الصناعي الجزائري لم يستفد الاستفادة المنتظرة من ديناميكية نمو الاقتصاد الوطني التي نجمت عن ارتفاع النفقات العمومية في مجال التجهيز وعن ارتفاع الطلب العالمي الحالي.

جمهورية السودان

السودان

أهم المؤشرات الصناعية لعام 2006

القيمة المضافة للقطاع الصناعي : 6,8 مليار دولار، وتمثل نسبة 18.22% من الناتج المحلي الإجمالي. □

القيمة المضافة للقطاع الاستخراجي : 3,4 مليار دولار*، وتمثل نسبة 9.15% من الناتج المحلي الإجمالي. □

القيمة المضافة للقطاع التحويلي : 3,4 مليار دولار، وتمثل نسبة 9.06% من الناتج المحلي الإجمالي. □

مساهمة القطاعات الرئيسية في القيمة المضافة للصناعة التحويلية لعام 2005 :

الصناعة الغذائية : 63.7% □

الصناعة الكيماوية والبتروكيماوية : 19.6% □

* تقديرات

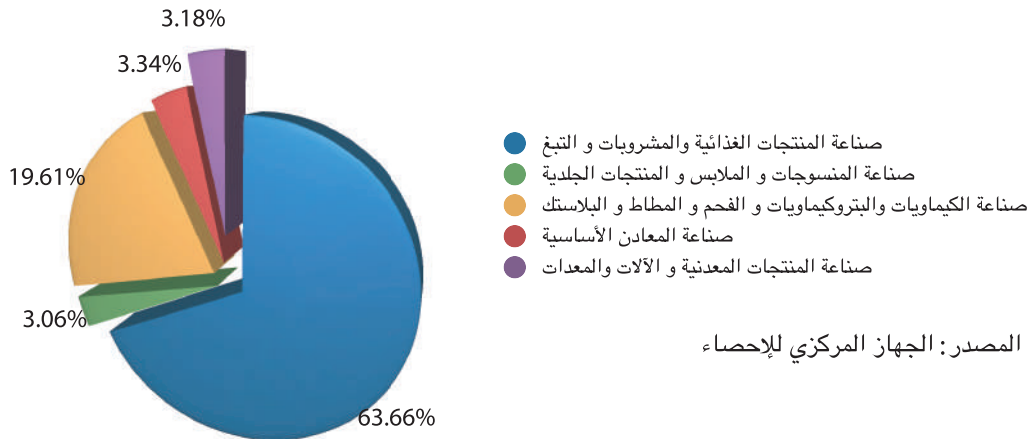
قطاع تحويلي مرتكز بشدة على الصناعات الغذائية وصناعة السكر في ازدهار متواصل

يعتبر القطاع الصناعي السوداني القطاع الاقتصادي الثاني بعد القطاع الزراعي. وقد مرت الصناعة السودانية بفترات صعبة خلال الثمانينات والتسعينات نتيجة لقلّة الاستثمارات و العمالة المؤهلة و المواد الأولية ومحدودية احتياطات الصرف الضرورية لاستيراد السلع الوسيطة. وبعد ذلك، تحسنت الوضعية، نتيجة تنفيذ خطط إصلاحية كبيرة، لاسيما في القطاع المصرفي من أجل تسهيل منح القروض للقطاع الخاص وتسريع إجراءاته.

ورغم ذلك، بقي أداء قطاع الصناعة التحويلية متواضعا، إذ لم يساهم إلا بنسبة 9.06 في المائة في الناتج المحلي الإجمالي. ويتركز القطاع التحويلي أساسا على الصناعات الغذائية التي تمثل أكثر من 63 في المائة من القيمة للصناعة التحويلية سنة 2005.

رسم بياني 13/3

حصة القطاعات في القيمة المضافة للصناعات التحويلية في السودان في عام 2005



قطاع الصناعات الغذائية

تهيمن صناعة السكر على قطاع الصناعات الغذائية، ويعد هذا القطاع من أهم الصناعات السودانية بالنظر إلى معدلات نموه الجيدة، إذ سجل تطورا سنويا بوتيرة عالية بلغت 16.43 في المائة ما بين 2002 و 2005. وتجذب وحدات إنتاج السكر حاليا العديد من المستثمرين، ويعد مصنع كنانة للسكر أهمها على الإطلاق، إذ يعتبر أحد أكبر مصانع السكر في العالم العربي وفي القارة الإفريقية¹⁸.

جدول 5/3 : القيمة المضافة التحويلية (مليون دولار)

السودان	2002	2003	2004	2005
صنع المنتجات الغذائية والمشروبات و التبغ	1,041	1,191	1,573	1,914
نصيب القطاع (%) في ن.ص.ت	62	62	63	64
صنع المنسوجات و الملابس و المنتجات الجلدية	62	71	80	92
نصيب القطاع (%) في ن.ص.ت	4	4	3	3
صنع الخشب ومنتجاته و الأثاث	11	13	17	28
نصيب القطاع (%) في ن.ص.ت	1	1	1	1
صنع الورق ومنتجات الورق و الطباعة و النشر	51	59	80	95
نصيب القطاع (%) في ن.ص.ت	3	3	3	3
صنع الكيماويات و البتروكيماويات	359	410	500	589
نصيب القطاع (%) في ن.ص.ت	21	21	20	20
صنع منتجات المعادن اللافلزية الأخرى	46	52	65	86
نصيب القطاع (%) في ن.ص.ت	3	3	3	3
صنع المعادن الأساسية	42	48	77	101
نصيب القطاع (%) في ن.ص.ت	3	3	3	3
صنع المنتجات المعدنية و الآلات و المعدات	66	75	82	95
نصيب القطاع (%) في ن.ص.ت	4	4	3	3
صناعات تحويلية أخرى	3	4	5	6
نصيب القطاع (%) في ن.ص.ت	0.19	0.19	0.18	0.19
المجموع	1,681	1,924	2,479	3,006

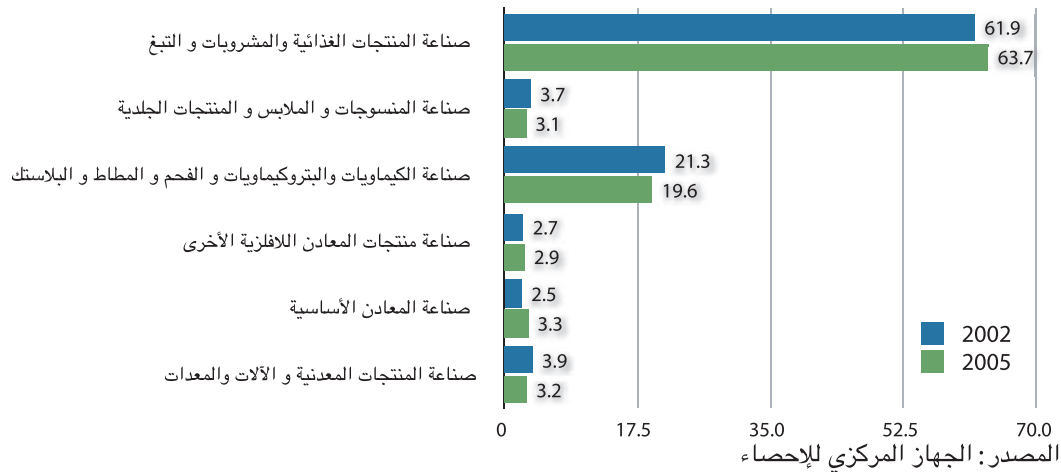
ن.ص.ت : ناتج الصناعات التحويلية
المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء

قطاع الصناعة الكيماوية والبتروكيماوية

يعد قطاع الصناعات الكيماوية (صناعة الصابون والزيوت الصناعية) والبتروكيماوية ثاني أهم قطاع صناعي في السودان، إذ حقق نسبة 19.6 في المائة من ناتج الصناعة التحويلية سنة 2005. إلا أن هذه الحصة أخذت تتراجع مع مرور الوقت وانخفضت من 21.3 في المائة سنة 2002 إلى 19.6 سنة 2005.

رسم بياني 14/3

تطور حصة القطاعات في مجموعة القيمة المضافة التحويلية (%)



القطاعات الأخرى

تتوزع القيمة المضافة الباقية بين قطاع النسيج بنسبة 3.1 في المائة سنة 2005 ثم قطاع الورق بنفس النسبة فقطاع مواد البناء ، ولاسيما الاسمنت بحصة 3 في المائة و قطاع إنتاج الحديد بنسبة 3.3 في المائة وأخيرا قطاع الصناعة المعدنية الأخرى والتجهيزات الكهربائية و المنتجات الميكانيكية التي تمثل حصة 3.2 في المائة. وبخصوص القطاع الأخير، لقد طور السودان صناعة محلية للسيارات في المنطقة الصناعية 'لمدينة جهاد'. وتنتج بعض القطاعات الصناعية على نطاق محدود منتجات كهربائية كالثلاجات. ويتضح أن صناعة الثلاجات حققت نتائج مرضية، إذ ارتفعت بنسبة 2.6 في المائة مابين 2005 و 2006¹⁹.

وهكذا، فباستثناء قطاع الصناعات الغذائية المتكون أساسا من إنتاج السكر، فإن القطاعات الأخرى تجد صعوبة في توسيع حصتها في إجمالي القيمة المضافة التحويلية.

¹⁹ التقرير السنوي لسنة 2006، المصرف المركزي السوداني.

صناعة السكر في السودان

صناعة في نمو مستمر

يعتبر قطاع السكر إحدى الصناعات الأكثر أهمية في السودان، إذ يتوفر على مصانع تعد من بين أهم المصانع في العالم. وصل إنتاج السكر في السودان إلى 800000 طن في سنة 2006، ويعتمد كلياً على قصب السكر. ويحتل القطاع مكانة مهمة في الإنتاج الغذائي المحلي ويستهلك السودانيون كميات هائلة من السكر (حوالي مليون طن في السنة)؛ فمعظم الإنتاج يستهلك بل ويلجأ السودان إلى الاستيراد لتغطية حاجياته. وتستعمل هذه الصناعات تجهيزات حديثة مستوردة أساساً من البرازيل وفرنسيا وأستراليا. وحسب بعض التقديرات، فإن 500000 سوداني يعيشون إما مباشرة أو بشكل غير مباشر من إنتاج السكر.

ويرتكز معظم الإنتاج في اثنين من أكبر مصانع السكر في العالم: «شركة كنانة للسكر» و«شركة السكر السودانية» ففي سنة 2006 بلغ إنتاج شركة كنانة للسكر 450000 طن من السكر فهي توظف 12000 عامل بالإضافة إلى 4000 عامل موسمي أثناء جني المحاصيل. وتمتلك الحكومة السودانية (35.6%) من هذه الشركة، وصندوق الاستثمار الكويتي (30.5%)، والدولة السعودية (10.9%)، والهيئة العربية للاستثمار والإتماء الزراعي (5.6%)، فيما يتوزع الباقي بين المصارف والشركات الأجنبية. أما «شركة السكر السودانية» فهي مملوكة بالكامل للدولة وتشغل أربعة معامل، وتؤمن 43% من الإنتاج الكلي للسكر في سنة 2006.

الدور المهيمن للدولة والبحث عن المستثمرين

تلعب الدولة دوراً مهيماً بوصفها المشتري والبائع والمنتج في نفس الوقت. وتسعى الحكومة إلى خصخصة تدريجية للقطاع عن طريق تشجيع المستثمرين الأجانب من خلال إبرام شراكات مع الشركات المحلية وبيع الأصول العمومية.

المشاريع

يجري إنجاز عدة مشاريع لإنتاج السكر، مثل مشروع «النيل الأبيض» للسكر الذي سيحتل المرتبة الثالثة في الصناعة السودانية، إذ سيتمكن من إقامة طاقات تصديرية هامة. وتبلغ كلفته 17 مليون دولار. وفتحت آفاق جديدة مع تدوير نفايات السكر لإنتاج الإيثانول وإنتاج الطاقة البيولوجية، وذلك من خلال إقامة مصانع للإيثانول ومحطات كهربائية تعمل بهذا النوع من الطاقة. وتبلغ كلفة هذا المشروع 17 مليون دولار وسيتم إنجازه بشراكة مع بلدان مختلفة: جنوب إفريقيا، المملكة المتحدة، الهند وبنولونيا.

الجمهورية العربية السورية

سوريا

أهم المؤشرات الصناعية لعام 2006

- القيمة المضافة للقطاع الصناعي : 10,9 مليار دولار، وتمثل نسبة 34.6% من الناتج المحلي الإجمالي.
- القيمة المضافة للقطاع الاستخراجي : 8,2 مليار دولار، وتمثل نسبة 26.2% من الناتج المحلي الإجمالي.
- القيمة المضافة للقطاع التحويلي : 2,6 مليار دولار، وتمثل نسبة 8.3% من الناتج المحلي الإجمالي.
- العمالة في القطاع التحويلي : 477 812 عاملا

مساهمة القطاعات الرئيسية في القيمة المضافة للصناعة التحويلية :

- صناعة النسيج : 27.6 %
- الصناعات الغذائية : 21.9 %
- صناعة مواد البناء : 12.4 %

نشاط صناعي يتمحور حول قطاع السلع الاستهلاكية ولاسيما المنسوجات والمنتجات الغذائية وحاجة

ملحة للاستثمارات ولتحديث الجهاز الإنتاجي

اتسمت الفترة ما بين 1960 و 2000 في سورية ببناء اقتصاد اشتراكي مؤمم موجه نحو إنتاج يرمي إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي. وفي سياق الظرفية الاقتصادية المتغيرة، تتعرض بنية الإنتاج الصناعي السوري حالياً لتحولات عميقة.

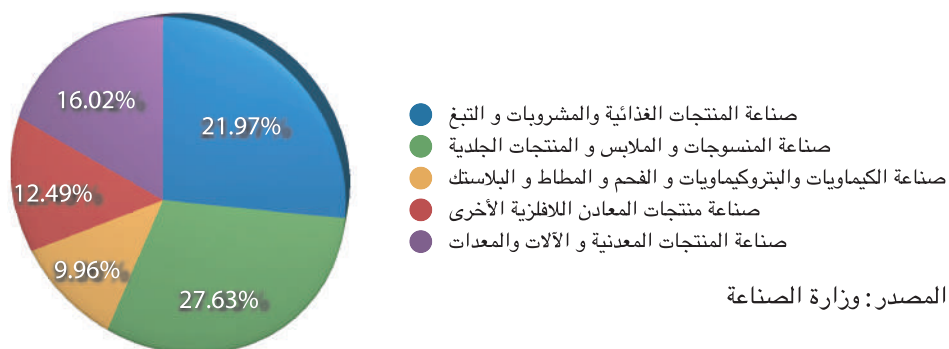
شكل النهوض بالقطاع الخاص وتخصسه في قطاع السلع الاستهلاكية التطورين الأساسيين في القطاع الصناعي السوري. وقد ألزم الشروع بالعمل باتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في فاتح يناير 2005 الهيكل الصناعية على الاستجابة السريعة لمتطلبات السوق وعلى التخفيض المنتظم في تكاليف الإنتاج.

ومثلت الصناعة السورية بمجموع مكوناتها 34.63 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2006، وتساهم الصناعات التحويلية في النشاط الاقتصادي بنسبة 8.37 في المائة، إذ يساهم قطاعان بحصة هامة في القيمة المضافة للصناعة التحويلية وهما النسيج (27.6 في المائة) والصناعات الغذائية، متبوعان بقطاع منتجات مواد البناء (12.4 في المائة).

رسم بياني 15/3

مساهمة القطاعات في القيمة المضافة للصناعات التحويلية في سوريا

عام 2006



يشغل القطاع الصناعي 13 في المائة من اليد العاملة، 477 812 منهم يعملون في قطاع الصناعات التحويلية و 21 718 في القطاع الاستخراجي. وفي سنة 2004، أعطى الاستثمار الخاص (70 في المائة من الاستثمار) الأولوية إلى قطاعات الصناعات الغذائية (36 في المائة) والنسيج (27 في المائة) والبتروكيمياويات (23 في المائة).

وتمثل قيمة إنتاج القطاع العمومي 20 في المائة من إجمالي قيمة الإنتاج الصناعي ويتواجد بقوة في قطاعات الطاقة والنسيج والصناعات الغذائية والأسمدة والإسمنت.

جدول رقم 6/3 : توزيع الاستثمارات الصناعية حسب النشاط في القطاع الخاص سنة 2004

36%	الصناعات الغذائية
27%	النسيج
23%	الكيمياء والبترول
14%	السلع التجهيزية

لا تزال الصناعة السورية تنقسم إلى اليوم ببنين كبير في الهياكل الإنتاجية : فمقابل قطاع عمومي ذي طبيعة احتكارية يتمحور حول صناعات كبرى ذات رأسمال كثيف نجد قطاعا خاصا يعمل في إطار بنيات صغيرة عائلية في غالبية الأحيان، متخصصة في الصنع والبيع بالتفصيل.

ومن جهة أخرى، يعاني القطاع الصناعي السوري من نظام تشريعي معقد ومن نظام مالي لا يسمح للادخار أن يتوجه بشكل فعال نحو الاستثمار الصناعي الذي لا يمثل سوى 10 في المائة من مجموع الاستثمارات.

وحسب تقديرات وزارة الصناعة، فقد ارتفعت قيمة إنتاج قطاع الصناعات التحويلية بنسبة 12.29 في المائة سنة 2006، منتقلة من 10.762 مليون دولار سنة 2005 إلى 12.084 مليون دولار سنة 2006. أما القيمة المضافة لهذه الصناعات، فقد بلغت 2636 مليون دولار سنة 2006 مقابل 2516 مليون دولار سنة 2005، بحيث ارتفعت بنسبة 4.74 في المائة.

قطاع النسيج والملابس

يعتبر قطاع النسيج أول قطاع في النشاط الصناعي التحويلي من حيث الإنتاج والمساهمة في القيمة المضافة، إذ يساهم بأكثر من 87 في المائة من مجموع القيمة المضافة للصناعات التحويلية وبنسبة 6.54 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ويشغل هذا القطاع 52957 شخصا، أي أكثر من 32 في المائة من مجموع العاملين في قطاع الصناعات التحويلية.

جدول 3/7

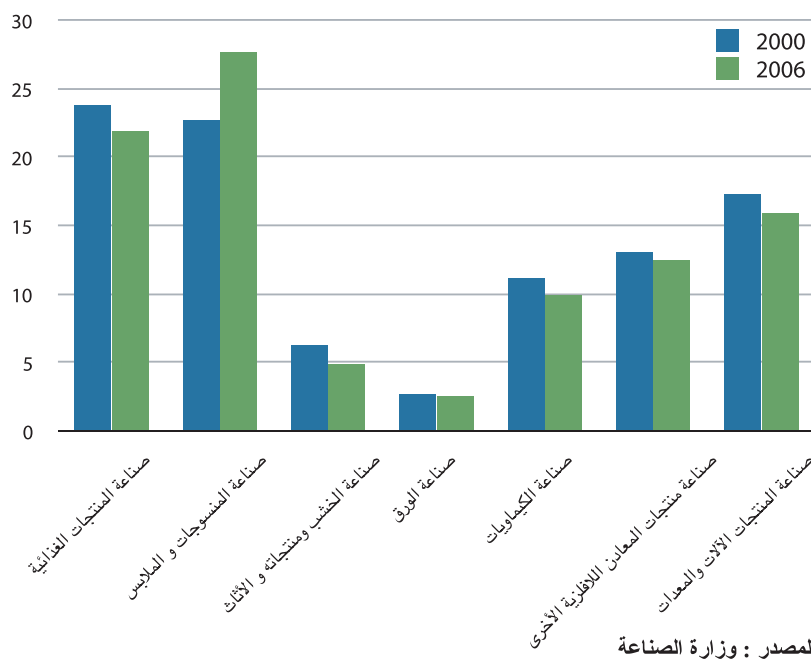
القيمة المضافة (مليون دولار)			الإنتاج (مليون دولار)			
تغيير 06/05	2006	2005	تغيير 06/05	2006	2005	
-3,05	579	597	0,20	2 172	2 168	صنع المنتجات الغذائية والمشروبات و التبغ
6,43	728	684	7,29	2 062	1 922	صنع المنسوجات و الملابس و المنتجات الجلدية
9,46	172	157	9,40	504	460	صنع الخشب ومنتجاته و الأثاث
3,51	81	79	11,17	216	194	صنع الورق ومنتجات الورق و الطباعة و النشر
-2,05	262	268	24,64	4 841	3 884	صنع الكيماويات و البتر وكيماويات و الفحم و المطاط و البلاستيك
12,32	329	293	5,96	928	876	صنع منتجات المعادن اللافلزية الأخرى
9,41	50	46	7,24	179	167	صنع المعادن الأساسية
10,43	422	382	8,39	1 156	1 067	صنع المنتجات المعدنية و الآلات و المعدات
9,41	11	10	9,39	26	23	صناعات تحويلية أخرى
4,74	2 636	2 516	12,29	12 084	10 762	المجموع

المصدر : وزارة الصناعة

إن توسع الصناعة السورية اعتمد لفترة طويلة على منع استيراد الملابس الجاهزة وعلى ديناميكية القطاع الخاص (منطقة حلب ودمشق). وفي هذا الصدد، شرعت مقاولات عديدة في الصناعة تحت براءة علامات أجنبية وفي إطار شراكات للمناولة المشتركة، ولاسيما في قطاعات الملابس الجاهزة للرجال والأطفال والملابس الداخلية وبياضات المنزل. وتعتمد الصناعة السورية على يد عاملة مؤهلة وعلى مهارة موروثية.

وعرف إنتاج هذا القطاع ارتفاعا بنسبة 7.29 في المائة سنة 2006 بقيمة 2062 مليون دولار مقابل 1922 مليون دولار سنة 2000. كما ارتفعت حصته في القيمة المضافة للصناعة التحويلية منذ سنة 2000 وهو الأمر الذي يدل على أن هذا القطاع استطاع أن يقاوم إلى الآن آثار المنافسة الشرسة الإقليمية والعالمية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن عدد فرص العمل في القطاع لم يتناقص كما هو الشأن في بعض البلدان العربية (تونس، المغرب) بعد انتهاء العمل باتفاقية الألياف المتعددة، إذ ارتفع عدد العاملين بنسبة 24 في المائة في هذا القطاع سنة 2006 ليلبلغ 957 152 شخص مقابل نحو 122 748 شخص سنة 2005.

رسم بياني 16/3
تطور حصة القطاعات في مجموعة القيمة المضافة التحويلية (%)



يعد قطاع الصناعات الغذائية ثاني أهم قطاع في نشاط الصناعات التحويلية في سورية، إذ ساهم بنسبة 21.9 في المائة من مجموع القيمة المضافة التحويلية، وشغل 96 351 شخص، أي أزيد من 20 في المائة من مجموع العمالة في قطاع الصناعات التحويلية.

وترتبط هذه الصناعة بخمس منتجات استراتيجية (القطن، القمح، الشعير، التبغ، الشمندر) وتشرف عليها المؤسسة العامة للصناعات الغذائية. غير أن إنتاج هذا القطاع أخذ يعاني من صعوبات في السنوات الأخيرة، وانخفض معدل نمو القيمة المضافة لصناعات المنتجات الغذائية بنسبة 3 في المائة سنة 2006 بالمقارنة مع 2005. أما مساهمتها في القيمة المضافة للصناعات التحويلية، فرغم استمرار هيمنتها، فإنها أخذت تميل إلى الانخفاض مع الوقت، إذ انتقلت من 23.93 في المائة سنة 2000 إلى 21.97 في المائة سنة 2006.

وفي الواقع، فإن صناعة المنتجات الغذائية في حاجة ماسة اليوم لتجهيزات تتطلب استثمارات عالية. فعلى سبيل المثال ما زالت صناعة الحليب تقليدية بنسبة 90 في المائة و هناك أيضا مشاكل هامة في فروع مختلفة مثل التخزين بالنسبة للقمح ومعدات تعبئة القناني ومعالجة زيت الزيتون ومكننة عملية فرز وتغليف وتعليب الفواكه والخضر والسيطرة على سلسلة التبريد.

جدول 3/8 : القيمة المضافة التحويلية (مليون دولار)

سوريا	2000	2001	2002	2003	2004	2005
صنع المنتجات الغذائية والمشروبات و التبغ	312	395	363	497	582	597
نصيب القطاع (%) في ن.ص.ت	23,93	23,62	23,00	29,42	24,14	23,73
صنع المنسوجات و الملابس و المنتجات الجلدية	297	464	447	465	791	684
نصيب القطاع (%) في ن.ص.ت	22,79	27,69	28,34	27,50	32,83	27,18
صنع الخشب ومنتجاته و الأثاث	81	82	75	80	145	157
نصيب القطاع (%) في ن.ص.ت	6,21	4,88	4,76	4,71	6,03	6,24
صنع الورق ومنتجات الورق و الطباعة و النشر	36	43	30	35	80	79
نصيب القطاع (%) في ن.ص.ت	2,77	2,55	1,89	2,07	3,34	3,12
صنع الكيماويات والبتروكيماويات	146	271	295	228	177	268
نصيب القطاع (%) في ن.ص.ت	11,21	16,19	18,68	13,47	7,35	10,65
صنع منتجات المعادن اللافلزية الأخرى	170	142	135	143	381	293
نصيب القطاع (%) في ن.ص.ت	13,03	8,48	8,57	8,47	15,83	11,65
صنع المعادن الأساسية	21	25	18	18	32	46
نصيب القطاع (%) في ن.ص.ت	1,62	1,52	1,17	1,07	1,33	1,82
صنع المنتجات المعدنية و الآلات والمعدات	227	245	207	216	210	382
نصيب القطاع (%) في ن.ص.ت	17,37	14,63	13,11	12,81	8,72	15,20
صناعات تحويلية أخرى	14	7	8	8	10	10
نصيب القطاع (%) في ن.ص.ت	1,07	0,44	0,49	0,48	0,43	0,41
المجموع	1,305	1,674	1,577	1,69	2,409	2,516

المصدر :وزارة الصناعة

ن.ص.ت : ناتج الصناعات التحويلية

قطاع الكيماويات والبتروكيماويات

سجل قطاع الكيماويات أعلى قيمة إنتاج مقارنة مع قطاعات الصناعة التحويلية الأخرى، إذ بلغت 4841 مليون دولار وسجلت معدل نمو بنسبة 24.64 في المائة سنة 2006. غير أن حصتها في القيمة المضافة انخفضت في مجموع القيمة المضافة، منتقلة من 11.21 في المائة إلى نسبة 9.96 في المائة سنة 2006.

ويوظف هذا القطاع 33903 عمال، أي 7% من مجموع العمالة في الصناعات التحويلية، وهو متخصص أساسا في صنع منتجات الصباغة والبلاستيك (قوالب) والمنتجات الكيماوية الخاصة بالزراعة (مبيدات الحشرات والأسمدة) والمنتجات البتروكيماوية.

وتتوفر الصناعات الدوائية في سورية أيضا على سوق في تطور مستمر، حيث يغطي الإنتاج الوطني 86 في المائة من حاجيات السوق من حيث الحجم، بأكثر من 3000 دواء مصنوع محليا. وخلافا لذلك، تظل الصناعات الدوائية السورية معتمدة بشكل كبير على الخارج فيما يخص حاجياتها من المواد الأولية.

القطاعات الأخرى

أما القطاعات الأخرى التي تحقق أداء جيداً من حيث النمو فهي قطاع صناعة المنتجات الميكانيكية والآلات والمعدات بإنتاج ارتفع بنسبة 8.39 في المائة وبقيمة مضافة ارتفعت بنسبة 10.43 في المائة سنة 2006.

وتعرف صناعات قطاع مواد البناء فترة توسع وازدهار. ويشغل هذا القطاع 54 263 عاملاً أي 15 في المائة أكثر من سنة 2000. وعرفت القيمة المضافة لهذا القطاع متوسط نمو سنوي بلغ 9.8 في المائة خلال الفترة ما بين 2000 و 2006 ويعزى هذا التوسع إلى الطفرة التي عرفتتها سورية في مجال البناء. ولقد سجلت الحكومة السورية ضمن محاورها الرئيسية لتنمية اقتصادها النهوض بالسكن الاجتماعي وبناء «مدن جديدة» وتحقيق «توفير للطاقة في البناء»، مما أدى إلى ارتفاع قوي للطلب في قطاع التشييد والمواد وبالأخص في قطاع الإسمنت.

وتتمتع الصناعة السورية بإمكانيات ذاتية لتحسين هياكلها الإنتاجية. وقد دخلت سورية في مرحلة تطبيق

مختلف الاتفاقيات التجارية التي وقعتها من جهة مع الاتحاد الأوروبي ومن ناحية أخرى مع جيرانها العرب في إطار اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. وسيساعد تطبيق عدد من الآليات على انفتاح القطاع الصناعي واستقطاب الاستثمارات الضرورية التي تحتاج إليها حالياً.

سلطنة عمان

عمان

أهم المؤشرات الصناعية لعام 2006

□ القيمة المضافة للقطاع الصناعي : 21,2 مليار دولار، وتمثل نسبة 59.1% من الناتج المحلي الإجمالي.

□ القيمة المضافة للقطاع الاستخراجي : 17,5 مليار دولار، وتمثل نسبة 48.7%، من الناتج المحلي الإجمالي.

□ القيمة المضافة للقطاع التحويلي : 3,7 مليار دولار، وتمثل نسبة 10.4% من الناتج المحلي الإجمالي.

□ العمالة في القطاع التحويلي : 36 743 عاملا عام 2005

مساهمة القطاعات الرئيسية في القيمة المضافة للصناعة التحويلية لعام 2005 :

□ الصناعة الكيماوية والبتروكيماوية : 69.3 %

□ صناعة مواد البناء : 11.9 %

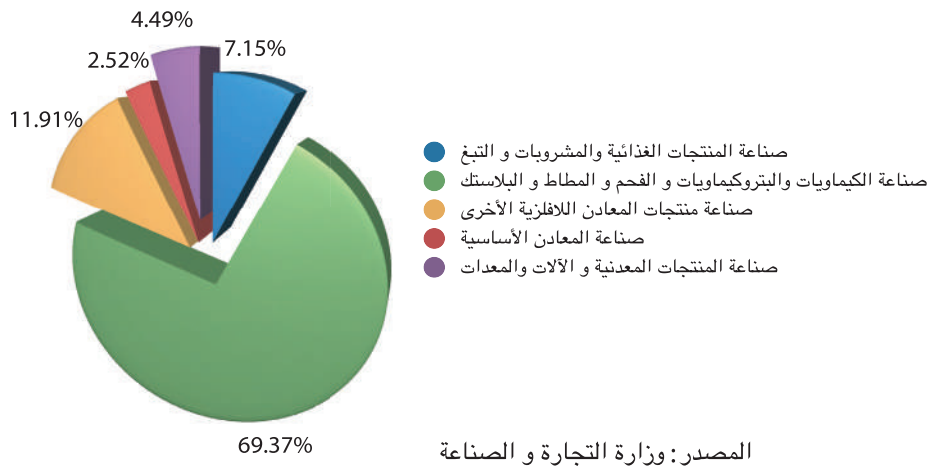
صناعة تحويلية في تطور قوي، متركزة حول الصناعات المرتبطة بالهيدروكربونات، وتوسع في صناعات الأسمنت والرخام و انخفاض مستمر في قطاع الملابس.

في إطار سياسة تنويع الأنشطة الاقتصادية التي تدعمها الحكومة العمانية، عرف قطاع الصناعات التحويلية تقدماً ملموساً وتمكن في السنوات الأخيرة من الاستفادة من النمو القوي لقطاع النفط لتطوير صناعاته التي كانت فيما مضى موجهة نحو بناء السفن والنسيج.

ففي سنة 2005، بلغ عدد الوحدات الصناعية التحويلية 990 وحدة²⁰، توظف 36.743 فرداً. ويتكون القطاع بنسبة 80 في المائة من مشاريع متوسطة (ما بين 10 و 99 عاملاً). ولم يستحدث إلا عدد قليل من الصناعات الجديدة خلال السنة الأخيرة. وفي العموم، تتم الاستثمارات المهمة في الصناعة الغذائية (21 في المائة) من مجموع الاستثمار المنجز في القطاع التحويلي و مواد البناء (30.6 في المائة) والكيميائيات والببتروكيميائيات (18 في المائة) وصناعة المعادن (14 في المائة).

ورغم هيمنة القطاع الاستخراجي، حقق القطاع التحويلي تقدماً واضحاً وازدادت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، حيث بلغت نسبة 10.39 في المائة سنة 2006 بينما لم تكن تشكل حصتها سوى 8.32 في المائة سنة 2001. وازداد نمو هذا القطاع بوتيرة سنوية مرتفعة بلغت 15.5 في المائة ما بين 2001 و 2006. غير أن 69.39 في المائة من إجمالي القيمة المضافة للصناعة التحويلية تتركز في قطاع الصناعات الكيماويات والببتروكيميائيات وتكرير النفط.

رسم بياني 17/3
مساهمة القطاعات الرئيسية في القيمة المضافة التحويلية في عمان
عام 2005



20 المصدر : منظمة الخليج للاستثمارات الصناعية

قطاع الكيماويات والببتروكيماويات

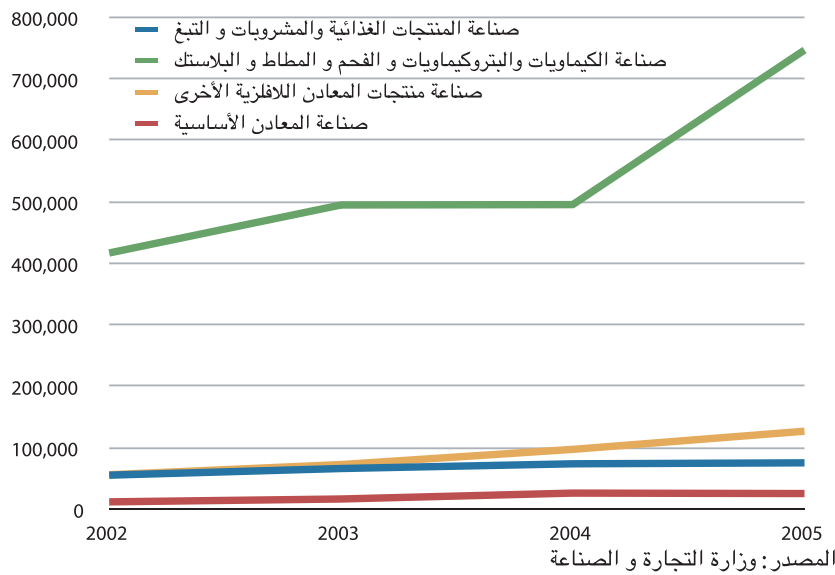
يعتبر هذا القطاع أكثر القطاعات نجاحا في الصناعة التحويلية من حيث معدل نموه، إذ وصل متوسط معدل النمو لهذا القطاع إلى 22 في المائة سنويا ما بين 2001 و2005 واستمرت حصة قطاع الببتروكيماويات في الارتفاع، منتقلة من 66.8 في المائة سنة 2002 إلى 69.37 في المائة سنة 2005.

ويبلغ عدد الوحدات الصناعية في هذا القطاع 131 وحدة وتوظف ما يقارب 5.919 شخصا. ويستقطب القطاع أكثر من 18 في المائة من مجموع الاستثمارات المحلية بمبلغ 69.139 مليون دولار في سنة 2005²¹. وعرفت الصناعات الببتروكيماوية الأساسية كالميتانول والمنشآت الصناعية المعتمدة على الغاز الطبيعي، نجاحا كبيرا بحيث استطاعت أن تستقطب مستثمرين على مستوى عالمي. كما أن وحدات صناعة الأسمدة التي شرعت في العمل حديثا أخذت تلعب دورا متزايدا أهمية في مجموع إنتاج هذا القطاع (التقرير السنوي لعمان 2006).

رسم بياني 18/3

قطاع الكيماويات والببتروكيماويات :

قطاع في نمو متواصل



قطاع مواد البناء

أما ثاني أهم قطاع للصناعة التحويلية في عمان فهو قطاع مواد البناء، حيث يتوفر على 244 وحدة صناعية، تشغل أكثر من 23 في المائة من مجموع عمالة الصناعات التحويلية، أي 8.599 فردا. كما ارتفعت حصته في مجموع القيمة المضافة للصناعة التحويلية، إذ انتقلت من 9.22 في المائة سنة 2002 إلى حوالي 12 في المائة سنة 2005. ويتوفر هذا القطاع على آفاق نمو جيدة بالنظر إلى الطفرة التي يعرفها قطاع البناء، حيث استحوذ على الحصة الكبرى من الاستثمار المحلي في سنة 2005 بنسبة 30.63 في المائة من مجموع الاستثمارات، التي بلغ حجمها 16.439 مليون دولار سنة 2005.

²¹ وزارة التجارة والصناعة

قطاع الصناعات الغذائية

ويأتي قطاع الصناعات الغذائية في المرتبة الثالثة بنسبة 7.15 في المائة من مجموع القيمة المضافة للصناعة التحويلية سنة 2005. ويبلغ عدد المصانع الغذائية في عمان 156 وحدة، شغلت 8.134 فردا سنة 2005. وينتج هذا القطاع أساسا المشروبات الغازية والبيسكويت ومنتجات خفيفة أخرى. وعلى الرغم من أن هذا القطاع يستقطب 21.6 في المائة من مجموع الاستثمار بمبلغ 82.126 مليون دولار، فإن حصته من القيمة المضافة في الصناعة التحويلية انخفضت بشكل مستمر ما بين 2002 و2005.

جدول 9/3: القيمة المضافة التحويلية (ألف دولار)

2005	2004	2003	2002	عمان
202,876	198,774	178,555	150,103	صنع المنتجات الغذائية والمشروبات و التبغ
7,15	9,55	9,31	9,11	نصيب القطاع (%) في ن.ص.ت
8,621	12,197	20,376	22,761	صنع المنسوجات و الملابس و المنتجات الجلدية
0,30	0,59	1,06	1,38	نصيب القطاع (%) في ن.ص.ت
18,411	10,489	6,558	6,645	صنع الخشب ومنتجاته و الأثاث
0,65	0,50	0,34	0,40	نصيب القطاع (%) في ن.ص.ت
38,968	39,645	38,739	40,129	صنع الورق ومنتجات الورق و الطباعة و النشر
1,37	1,90	2,02	2,44	نصيب القطاع (%) في ن.ص.ت
1,969,482	1,308,026	1,306,479	1,101,032	صنع الكيماويات و البتروكيماويات
69,37	62,83	68,15	66,82	نصيب القطاع (%) في ن.ص.ت
338,176	260,505	195,539	151,971	صنع منتجات المعادن اللافلزية الأخرى
11,91	12,51	10,20	9,22	نصيب القطاع (%) في ن.ص.ت
71,447	73,395	48,153	35,892	صنع المعادن الأساسية
2,52	3,53	2,51	2,18	نصيب القطاع (%) في ن.ص.ت
127,603	113,366	85,684	96,621	صنع المنتجات المعدنية و الآلات و المعدات
4,49	5,45	4,47	5,86	نصيب القطاع (%) في ن.ص.ت
63,392	65,574	37,039	42,716	صناعات تحويلية أخرى
2,23	3,15	1,93	2,59	نصيب القطاع (%) في ن.ص.ت
2,838,976	2,081,971	1,917,124	1,647,868	المجموع

ن.ص.ت : ناتج الصناعات التحويلية
المصدر : وزارة التجارة والصناعة

القطاعات الأخرى

يعرف قطاع صناعة المعادن طفرة ملحوظة نتيجة الطلب العالمي القوي، ولا سيما الأسوي. أما باقي القطاعات فتتمثل نسبيا ضعيفة ولا تسجل تقريبا أي تطور. وأمام المنافسة الدولية الشرسة، عرف قطاع النسيج تدهورا مهولا في حصته في القيمة المضافة للصناعة التحويلية حيث تراجع من 1.38 في المائة سنة 2002 إلى 0.30 في المائة سنة 2005، كما أن 60 في المائة من المشاريع عمدت إلى الإقفال منذ 2004.

نمو واعد للصناعة التحويلية في عمان

شكل تنويع الأنشطة الاقتصادية للبلاد أولوية بالنسبة للسلطات الوطنية، حيث تم إدماجها في المخططات التنموية منذ المخطط الرابع (1991-1995). وبالتالي و بفضل العوامل المختلفة التالية :

- التشجيعات الحكومية .
- تنمية التمويل الخاص .
- الظرفية الجهوية الإيجابية والطلب الأسوي المرتفع.
- التحسن المتواصل لهياكل هذا القطاع الاقتصادي.

ويبدو أن نمو الصناعة التحويلية سيتواصل بوتيرة مرتفعة، غير أنه من أجل بلوغ مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي نسبة 15 في المائة، على نحو ما ينص عليه الميثاق الحكومي في أفق 2020، يجب على قطاع الصناعة التحويلية أن يتغلب على العوائق المتمثلة في ضيق السوق المحلية وتكلفة الطاقة المرتفعة مقارنة مع جيرانه في دول مجلس التعاون، بالإضافة إلى المنافسة القوية للمنتجات المستوردة.

المناطق الحرة والمناطق الصناعية توفر شروط ملائمة للاستثمار

يقدم الاقتصاد العماني بنيات استقبال ملائمة ومشجعة للمستثمرين، وخاصة عبر التنمية المترامنة للمناطق الحرة والمركبات المرفئية من جهة والمناطق الصناعية من جهة أخرى.

وتقدم المناطق الحرة الحالية، التي تشمل منطقة في «إقليم ظفار» بجوار الحدود اليمنية والقطب التكنولوجي شمال العاصمة، امتيازات مهمة للشركات التي تنوي إقامة مشاريع بها. وتشمل هذه الامتيازات إعفاءات جبائية وجمركية، وأيضاً تمكين غير العمانيين من التملك وحرية تحويل رؤوس الأموال.

المناطق الصناعية غير المستعملة

وتستفيد المناطق الصناعية من محفزات جبائية وتسهيلات لوجيستكية. ولقد شرع في إقامة المناطق الصناعية تدريجياً منذ 1993 وتم توزيعها في كل الجهات العمانية. وتقوم المساحة الإجمالية للمناطق الصناعية 5.900 هكتار إلا أن 14 في المائة فقط منها مشغولة اليوم.

دولة قطر

قطر

أهم المؤشرات الصناعية لعام 2006

□ القيمة المضافة للقطاع الصناعي : 36,4 مليار دولار، وتمثل نسبة 69.2% من الناتج المحلي الإجمالي.

□ القيمة المضافة للقطاع الاستخراجي : 32,6 مليار دولار، وتمثل نسبة 61.8% من الناتج المحلي الإجمالي.

□ القيمة المضافة للقطاع التحويلي : 3,8 مليار دولار، وتمثل نسبة 7.3% من الناتج المحلي الإجمالي.

□ العمالة في القطاع التحويلي : 55 275 عاملا عام 2005

مساهمة القطاعات الرئيسية في القيمة المضافة للصناعة التحويلية لعام 2005 :

□ الصناعة الكيماوية والبتروكيماوية : 58%

□ صناعة الصلب : 16.9%

□ صناعة مواد البناء : 7.7%

صناعة تحويلية تركز أساسا على الصناعات الثقيلة : البتروكيماويات والصلب وإرادة قوية لتنويع

الأنشطة الاقتصادية.

تمتلك قطر 14.7 في المائة من الاحتياطات العالمية للغاز الطبيعي وتحتل بذلك المرتبة الثالثة عالميا. وعملت قطر بتصميم وعزم على تثمين مواردها الطبيعية في إطار برنامج إنمائي واسع انطلق سنة 1997²²، مما مكن من تحقيق ازدهار باهر للقطاع المرتبط بالغاز وتطوير مستمر للتجهيزات الأساسية للبتروكيماويات.

و تسعى قطر قدر الإمكان إلى تنويع اقتصادها في أقل وقت ممكن من الزمن. فقطاع الهيدروكربونات يستحوذ على حصة تفوق 61 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي ويمثل 90 في المائة من الصادرات، بينما لا يمثل قطاع الصناعات التحويلية القطري سوى 7.35 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

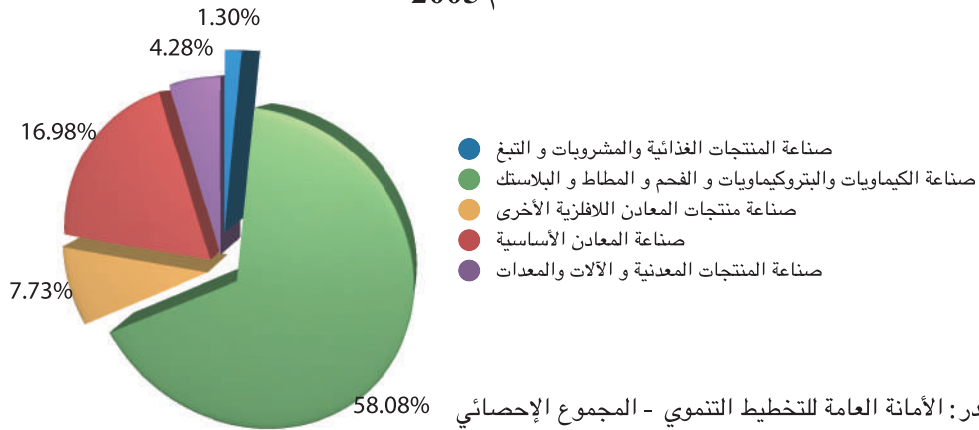
وتعتبر الصناعات التحويلية ثالث أهم قطاع اقتصادي ، إذ يوجد في قطر 571 وحدة صناعية تحويلية تشغل 55275 عاملا، أي 71 في المائة من مجموع العاملين في القطاع الصناعي سنة 2005. و يرتفع عدد فرص العمل في الصناعات التحويلية سنويا بمتوسط 15 في المائة بين 2002 و 2005.

ويتميز قطاع الصناعات التحويلية القطري بتركيز قوي على قطاع صناعة البتروكيماويات حيث يمثل أكثر من 56 في المائة من قيمة الإنتاج التحويلي و 58 في المائة من القيمة المضافة، فيما يأتي الباقي أساسا من الصناعة المعدنية وخاصة الصلب.

رسم بياني 19/3

مساهمة القطاعات في القيمة المضافة التحويلية في قطر

عام 2005



المصدر: الأمانة العامة للتخطيط التنموي - المجموع الإحصائي

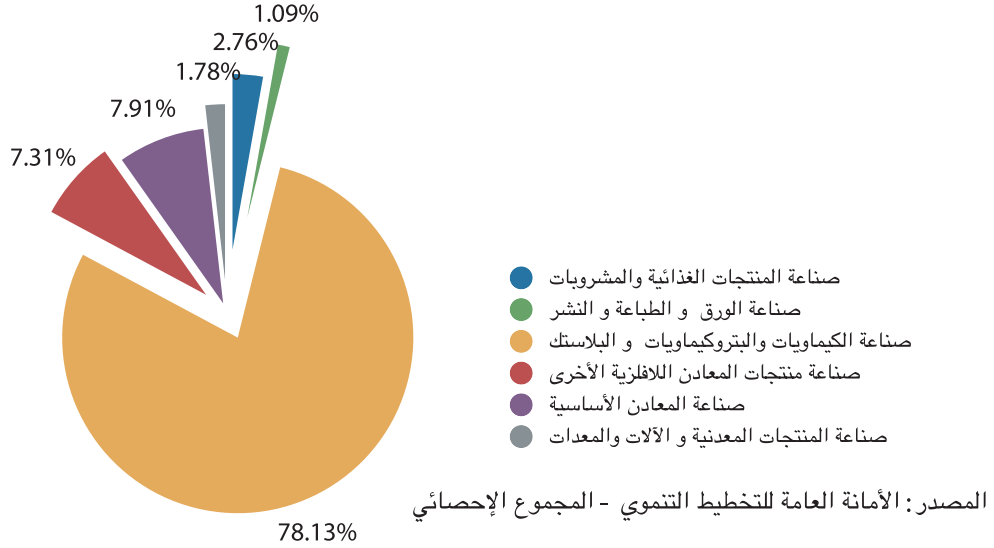
قطاع البتروكيماويات

لقد أدى توفر الموارد الغازية الهائلة في قطر إلى تنمية منشآتها البتروكيماوية بشكل مستمر؛ فقطاع البتروكيماويات يضم 90 مصنعا، ويصل عدد مناصب الشغل فيه 5592 منصبا سنة 2005. ويتلقى هذا القطاع أكبر حجم للاستثمارات بنسبة تتجاوز 78 في المائة من مجموع الاستثمارات الصناعية التحويلية، أي 5965 مليون دولار سنة 2005.

²² و تفوق الاستثمارات بالنسبة للعقد اللاحق 80 مليار دولار بما في ذلك مشاريع الغاز والبتروكيماويات.

رسم بياني 20/3

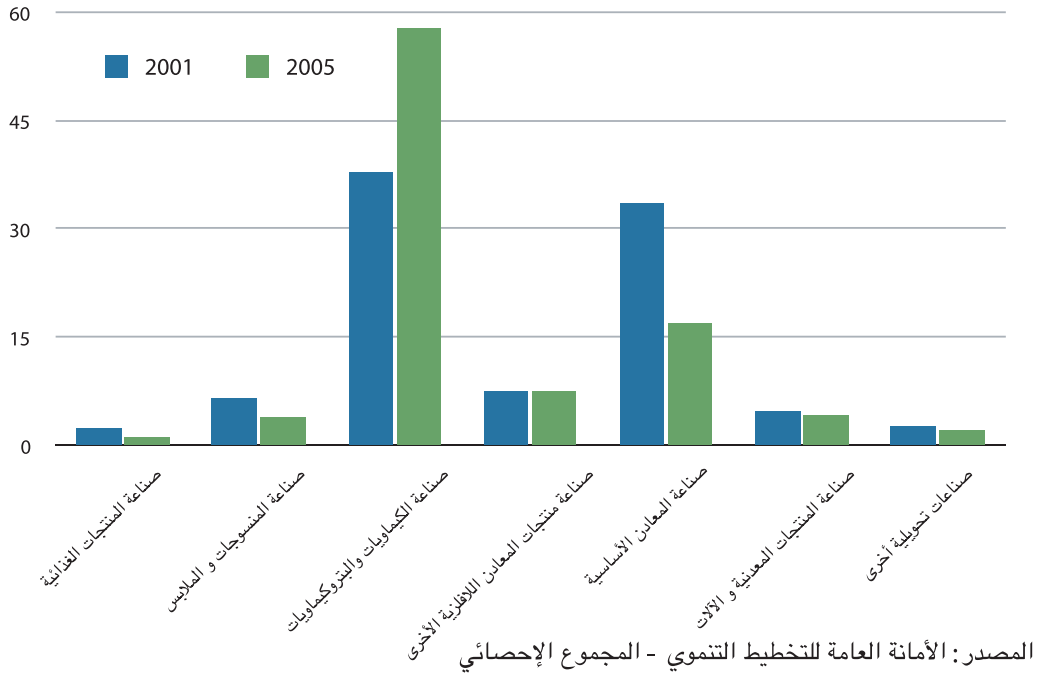
يستحوذ القطاع الكيماويات والبتروكيماويات على أعلى نسبة
من مجموع الاستثمارات الصناعية التحويلية عام 2005



وكما يتضح من الجدول، يلعب قطاع البتروكيماويات دورا رياديا في قطاع الصناعات التحويلية، ولقد عرف نموها هاما خلال السنوات الأخيرة. حيث تضاعفت قيمة الإنتاج في هذا القطاع ثلاث مرات خلال أربع سنوات منتقلا من 994 مليون دولار سنة 2002 إلى 3183 مليون دولار سنة 2005

رسم بياني 21/3

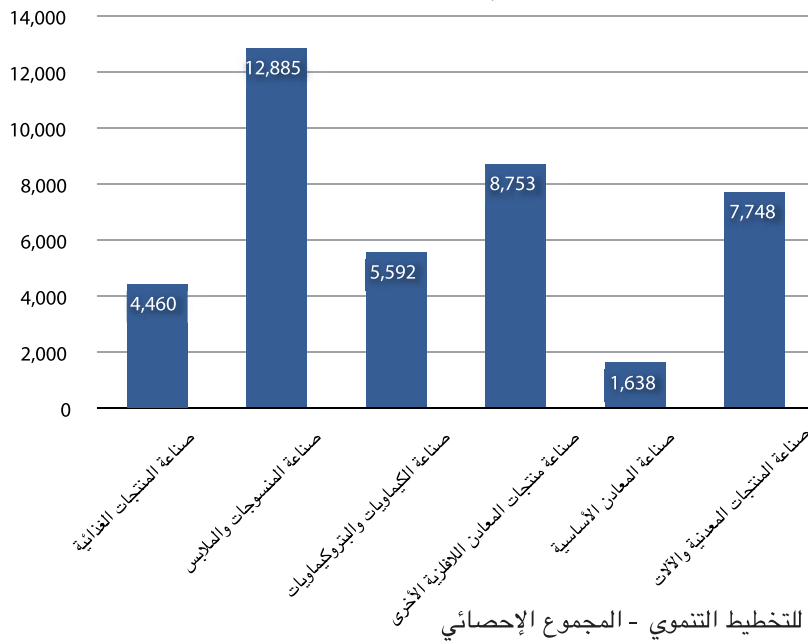
تطور نصيب القطاعات في مجموع القيمة المضافة للصناعات التحويلية في قطر (%)



وتضاعفت أيضا القيمة المضافة للقطاع ثلاث مرات في نفس الفترة، وعرف القطاع نموا سريعا ابتداء من سنة 2004 بفضل نتائج برامج الاستثمار الضخمة التي أنجزتها الحكومة في هذا القطاع وأيضا بفضل الارتفاع القوي للطلب العالمي ولاسيما من الصين والهند على هذه المنتجات.

وانتقلت مساهمة قطاع الكيمياء والبتروكيماويات في القيمة المضافة للصناعة التحويلية من 37.96 في المائة سنة 2001 إلى 58.08 في المائة سنة 2005، مضيفة بذلك من مستوى تركيز القيمة المضافة للصناعات التحويلية في اتجاه هذا القطاع.

رسم بياني 22/3
عدد العمالة في مختلف القطاعات التحويلية



و تشكل 67 في المائة من القيمة المضافة لقطاع البتروكيماويات والكيماويات من منتجات تكرير النفط وصناعات الغاز المسال²³. وتتكون هذه المنتجات بنسبة 32.35 في المائة من منتجات بيتروكيماوية مثل الاثيلين والبولي اثيلين مخفض الكثافة، والكبريت والأمونيا والأسمدة فيما يتكون الباقي من المنتجات البلاستيكية.

الصناعات المعدنية

تحتل الصناعات المعدنية ولاسيما قطاع الصلب²⁴ الصف الثاني في قطاع الصناعات التحويلية. وقد سمحت الموارد الغازية الهائلة المتوفرة للدولة القطرية لهذا القطاع بالحصول على طاقة بأقل كلفة وبالتالي بأن يكسب قدرة تنافسية في السوق المعدنية. وتتحكم في هذا القطاع وخصوصا في صناعة الصلب شركة الصلب القطرية QASCO. ويضم هذا القطاع 12 وحدة صناعية، تشغل 1638 شخص سنة 2005. واستقطب هذا القطاع نسبة 7 في المائة من مجموع الاستثمارات الموجهة لقطاع الصناعات التحويلية، أي 604 مليون دولار سنة 2005.

²³ تعتبر قطر رابع مصدر عالمي للغاز الطبيعي المسال بعد ماليزيا و أندونيسيا والجزائر.

²⁴ تشرع قطر في تسويق الألمنيوم في 2010.

جدول 10/3: القيمة المضافة التحويلية (ألف دولار)

قطر	2001	2002	2003	2004	2005
صنع المنتجات الغذائية والمشروبات و التبغ	22,763	31,219	19,557	27,705	41,063
نصيب القطاع (%) في ن.ص.ت	2,58	2,69	1,23	0,94	1,30
صنع المنسوجات و الملابس و المنتجات الجلدية	58,191	69,955	48,916	120,979	128,497
نصيب القطاع (%) في ن.ص.ت	6,59	6,04	3,09	4,12	4,05
صنع الخشب ومنتجاته و الأثاث	6,33	7,317	10,132	48,93	63,771
نصيب القطاع (%) في ن.ص.ت	0,72	0,63	0,64	1,67	2,01
صنع الورق ومنتجات الورق و الطباعة و النشر	26,977	32,146	33,771	69,965	103,231
نصيب القطاع (%) في ن.ص.ت	3,06	2,77	2,13	2,38	3,26
صنع الكيماويات و البتر وكيماويات	335,206	587,691	994,248	1,679,101	1,840,854
نصيب القطاع (%) في ن.ص.ت	37,96	50,73	62,78	57,20	58,08
صنع منتجات المعادن اللافلزية الأخرى	67,117	64,695	74,882	238,821	244,972
نصيب القطاع (%) في ن.ص.ت	7,60	5,58	4,73	8,14	7,73
صنع المعادن الأساسية	298,402	297,998	333,748	531,406	538,256
نصيب القطاع (%) في ن.ص.ت	33,79	25,72	21,07	18,10	16,98
صنع المنتجات المعدنية و الآلات و المعدات	42,486	43,086	41,863	148,539	135,496
نصيب القطاع (%) في ن.ص.ت	4,81	3,72	2,64	5,06	4,28
صناعات تحويلية أخرى	25,522	24,341	26,608	69,791	73,244
نصيب القطاع (%) في ن.ص.ت	2,89	2,10	1,68	2,38	2,31
المجموع	882,993	1,158,449	1,583,724	2,935,238	3,169,384

المصدر: الأمانة العامة للتخطيط التنموي - المجموع الإحصائي
ن.ص.ت : ناتج الصناعات التحويلية

ورغم الانخفاض المستمر لحصة هذا القطاع في مجموع القيمة المضافة التحويلية، التي انتقلت من 33.79 في المائة سنة 2001 إلى 16.98 في المائة سنة 2005، عرفت قيمة الإنتاج ارتفاعا ملموسا إذ انتقلت من 491 مليون دولار سنة 2002 إلى 829 مليون دولار سنة 2005، أي بنسبة نمو 68 في المائة خلال 4 سنوات و يعزى ذلك إلى الطفرة التي يشهدها سوق الصلب حاليا وإلى الطلب القوي على الصلب.

و يتضح أن هذا القطاع سيعرف تطورا هاما في السنوات القادمة باستكمال تنفيذ المشاريع الكبرى²⁵.

قطاع مواد البناء

ويأتي في المرتبة الثالثة قطاع مواد البناء الذي يساهم بنسبة 7.73 في المائة من مجموع القيمة المضافة للصناعات التحويلية. ويضم هذا القطاع 149 وحدة صناعية، ويحتل المرتبة الثانية بعد قطاع النسيج من حيث عدد العاملين فيه الذي بلغ 8753 شخصا سنة 2005.

وتسيطر صناعة الإسمنت على هذا القطاع حيث عرفت قيمته المضافة نموا جيدا و اكب الطفرة التي عرفها القطاع الإنشائي و برامج الاستثمارات الضخمة في مجال المرافق الأساسية و مشاريع البناء التي تنجزها الحكومة القطرية، غير أن مساهمة هذا القطاع في القيمة المضافة للصناعات التحويلية اتسمت باستقرار نسبي خلال فترة الدراسة.

²⁵ أطلقت كاسكو برنامجا طموحا يشمل إنتاج قوالب الصلب بـ 2.3 مليون طن، و الصفائح بـ 700.000 طن سنويا

أما حصة قطاعات الصناعة التحويلية الأخرى، فقد ظلت متواضعة ولم تسجل نموا يذكر .

صناعات تحويلية في نمو واعد

تتوفر قطر على آفاق تنموية جيدة في قطاع الصناعات التحويلية ومن المنتظر أن يستمر قطاع البتروكيماويات في لعب دور الريادة في القطاع التحويلي.

وفي هذا الصدد، تقوم الحكومة القطرية حاليا بتنفيذ مشاريع صناعية كبرى من أجل تدعيم هذا التوجه الإنمائي. وتقدر قيمة هذه المشاريع التي يتوقع الانتهاء من إنجازها في سنة 2009 ب 5 مليار دولار، منها 2.4 مليار خصصت لتطوير قطاع الألومنيوم و 1.5 مليار لقطاع الصلب والباقي لقطاع البتروكيماويات²⁶. إن طبيعة الاستثمارات المنفذة أو التي سيتم القيام بها في السنوات المقبلة ستسمح بتعزيز مكانة قطر في سوق النفط والغاز، كما ستمكن من توسيع البنية الاقتصادية القطرية إلى ميادين أخرى غير البتروكيماويات.

ولقد مكنت التطويرات في مختلف المشاريع الصناعية من استقطاب عدد كبير من الاستثمارات الأجنبية، غير أن الرهان القائم الآن هو الحصول على يد عاملة مؤهلة وتطويرها بهدف دعم وتيرة النمو الاقتصادي والصناعي التي تسعى قطر بعزم إلى تحقيقه.

البحث والتنمية – قطاع هامشي في تطور

في إطار الاهتمام المستمر بتنويع الأنشطة الاقتصادية، تسعى دولة قطر إلى تطوير قطاع البحث والتطوير. ونظرا للعدد المحدود لمراكز التكوين العليا فقد تضاعفت اتفاقيات الشراكة مع الجامعات الأجنبية.

وبالتالي، من المنتظر أن تشهد الصناعة ذات التكنولوجيا العالية تطورا ملحوظا في السنوات القادمة في قطر، وتعتبر واحة قطر للعلوم والتكنولوجيا العمود الفقري لهذا التطور.

وينحصر الدخول لهذه الواحة على المشاريع التي ينصب نشاطها الرئيسي على البحث والتنمية وتطوير المنتجات... وعلى المشاريع الناشئة. ويسمح للمشاريع المختصة في الخدمات والتكوين في هذه الميادين أن تدخل هي الأخرى إلى هذه الواحة.

ومن بين المجموعات التي استقرت فيها في يناير 2007 يمكن ذكر مايكروسفت، إيكسون، موبيل، طوئال، شال، رولس رويس...

دولة الكويت

الكويت

أهم المؤشرات الصناعية لعام 2006

القيمة المضافة للقطاع الصناعي : 62,8 مليار دولار، وتمثل نسبة 65.4% من الناتج المحلي الإجمالي. □

القيمة المضافة للقطاع الاستخراجي : 56 مليار دولار، وتمثل نسبة 58.3% من الناتج المحلي الإجمالي. □

القيمة المضافة للقطاع التحويلي : 6,8 مليار دولار، وتمثل نسبة 7.08% من الناتج المحلي الإجمالي. □

العمالة في القطاع الصناعي : 49 455 عاملا عام 2005 □

مساهمة القطاعات الرئيسية في القيمة المضافة للصناعة التحويلية لعام 2005 :

الصناعة الكيماوية والبتروكيماوية : 71% □

الصناعة الميكانيكية والكهربائية : 7.8% □

الصناعة الغذائية : 6.6% □

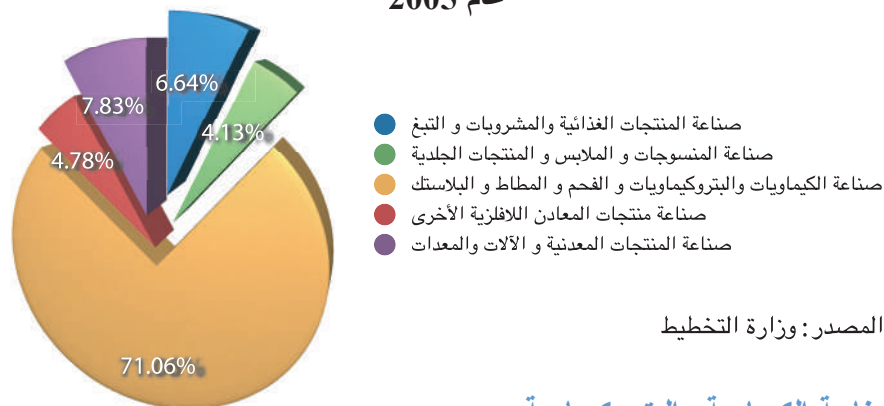
يعتمد قطاع الصناعات التحويلية بقوة على الصناعات المرتبطة بالنفط، ولاسيما مصافي النفط وآلية

الكماويات. أما باقي القطاعات التحويلية فتشمل أنشطة محدودة النطاق مثل الصناعات الغذائية ومواد البناء

يهيمن القطاع النفطي على الصناعة الكويتية بدرجة كبيرة، إذ يمثل أكثر من 89 في المائة من مجموع القيمة المضافة الصناعية، بينما ساهم قطاع الصناعات التحويلية بنسبة 7 في المائة من إجمالي الناتج المحلي سنة 2006. وانخفضت هذه الحصة خلال ثلاث السنوات الأخيرة جراء توسع القطاع الاستخراجي وارتفاع أسعار النفط.

يتكون هذا القطاع من حوالي 630 وحدة للصناعة التحويلية كانت توظف 49455 فردا سنة 2005²⁶. وبلغ مجموع الاستثمار في القطاع التحويلي سنة 2005 ما قدره 28.297 مليون دولار منها، 73 في المائة وجهت نحو قطاع البتروكيمياويات. إذ يهيمن هذا القطاع على القطاع التحويلي، بحيث يساهم بنسبة 71 في المائة من إجمالي القيمة المضافة التحويلية.

رسم بياني 24/3
مساهمة القطاعات في القيمة المضافة التحويلية في الكويت
عام 2005



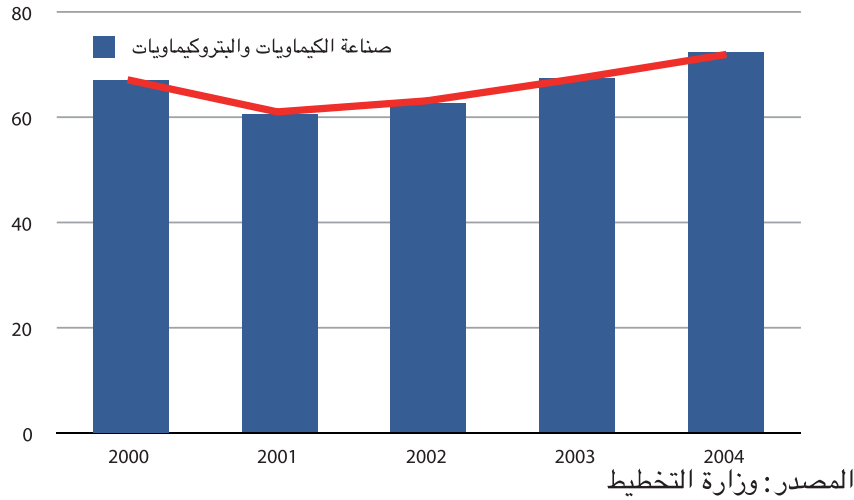
قطاع الصناعة الكيماوية والبتروكيمياوية

بلغ عدد المشاريع في هذا القطاع 102 وحدة و تشغل ما يقارب 12400 عامل. وتنتج هذه الصناعات أساسا المنتجات البترولية المكررة والمنتجات البتروكيمياوية الأساسية. ويتسم القطاع بمستوى نمو جيد، إذ تزايد معدل النمو السنوي للقيمة المضافة للصناعة البتروكيمياوية بنسبة 11 في المائة في الفترة ما بين 2000 و 2005. وارتفعت القيمة المضافة بحوالي 80 في المائة خلال 5 سنوات منتقلة من 1803 مليون دولار سنة 2000 إلى 3283 مليون دولار سنة 2004، مما رفع من تركيز القيمة المضافة التحويلية في هذا القطاع.

قطاع المنتجات المعدنية والآلات والمنتجات الكهربائية

يعتبر قطاع المنتجات المعدنية والآلات والمنتجات الكهربائية ثاني أهم قطاع نسبيا من حيث مستوى مساهمته في القيمة المضافة للصناعات التحويلية، إذ يضم 156 وحدة صناعية ويشغل 14561 عاملا. وساهم بنسبة 7.83 في المائة في مجموع القيمة المضافة التحويلية سنة 2005.

رسم بياني 25/3 صناعة الكيماويات والبتروكيماويات : قطاع في تطور



وعلى الرغم من الحصة المتواضعة لهذا القطاع، فقد سجل فترة انتعاش بمعدل نمو سنوي وصل إلى 10.50 في المائة في الفترة ما بين 2000 و 2005. ومنذ 2002، تجاوز القطاع مكانة قطاع المنتجات الغذائية الذي انتقل إلى المرتبة الثالثة. إن قطاع المنتجات المعدنية والمعدات الميكانيكية والكهربائية والآلات من القطاعات التي يشغل أكبر عدد من الأشخاص، إذ بلغ 14561 شخصا سنة 2005. ويتركز هذا القطاع أساسا في مجال إنتاج المنتجات المعدنية، حيث تمثل القيمة المضافة بنسبة 46 في المائة من القيمة المضافة للقطاع. وتمثل المنتجات الكهربائية نسبة 18 في المائة.

القطاعات الأخرى

وتشمل القطاعات الأخرى أنشطة محدودة النطاق مثل الصناعات الغذائية التي بلغت حصتها 6.64 في المائة من مجموع القيمة المضافة للصناعات التحويلية، وقطاع مواد البناء الذي ساهم بنسبة 4.78 في المائة من مجموع القيمة المضافة في سنة 2005.

جدول 11/3: القيمة المضافة التحويلية (مليون دولار)

الكويت	2000	2001	2002	2003	2004	*2005
صنع المنتجات الغذائية والمشروبات و التبغ	219	233	272	283	293	316
نصيب القطاع (%) في ن.ص.ت	8,16	10,26	8,71	7,64	6,48	6,64
صنع المنسوجات و الملابس و المنتجات الجلدية	114	120	162	168	174	196
نصيب القطاع (%) في ن.ص.ت	4,25	5,27	5,19	4,53	3,85	4,13
صنع الخشب ومنتجاته و الأثاث	10	13	14	15	15	17
نصيب القطاع (%) في ن.ص.ت	0,39	0,56	0,45	0,40	0,33	0,35
صنع الورق ومنتجات الورق و الطباعة و النشر	100	103	141	147	151	170
نصيب القطاع (%) في ن.ص.ت	3,74	4,55	4,51	3,95	3,33	3,57
صنع الكيماويات والبتروكيماويات و الفحم	1,803	1,376	1,966	2,502	3,283	3,383
نصيب القطاع (%) في ن.ص.ت	67,21	60,57	62,86	67,45	72,46	71,06
صنع منتجات المعادن اللافلزية الأخرى	148	139	191	199	207	228
نصيب القطاع (%) في ن.ص.ت	5,53	6,12	6,12	5,37	4,57	4,78
صنع المعادن الأساسية	15	12	12	13	14	13
نصيب القطاع (%) في ن.ص.ت	0,55	0,53	0,39	0,35	0,30	0,27
صنع المنتجات المعدنية و الآلات و المعدات	204	208	304	317	324	373
نصيب القطاع (%) في ن.ص.ت	7,62	9,16	9,73	8,53	7,16	7,83
صناعات تحويلية أخرى	69	68	64	66	69	65
نصيب القطاع (%) في ن.ص.ت	2,56	2,99	2,04	1,78	1,51	1,37
الصناعات التحويلية (المجموع)	2,683	2,271	3,127	3,71	4,531	4,76

2005* تقديرات
المصدر: وزارة التخطيط و البنك الوطني الكويتي

برنامج استثمار واسع النطاق في مجال تكرير وتوزيع

المواد البتروكيماوية لتلبية الحاجيات المحلية

تتوفر الكويت على بترول متوسط الجودة، مما حدا بها إلى الانخراط في برنامج كبير يهدف إلى تحسين آليات مصافيها للاستجابة للطلب العالمي.

وتقدر الاستثمارات في المصافي القائمة وفي بناء مصفاة رابعة رسمياً بحوالي 17 مليار دولار للفترة (2007-2020) وهذا الرقم قد يحتاج للمراجعة نحو الزيادة.

وتمثل تنمية صناعة الكيماويات النفطية مكوناً آخر لهذا البرنامج : ويتجسد في توسيع طاقات إنتاج الزيوت النفطية وبناء مركب لإنتاج العطريات. ومن المرتقب أن يصل مجموع الاستثمارات في البتروكيماويات إلى 7 مليارات دولار من الآن إلى سنة 2020.

الانفتاح على الشركات الدولية

من أجل جلب الاستثمارات لتلبية الحاجة في مجال التكنولوجيات الجديدة ورغبة في تنويع قطاع البتروكيماويات، بدأ الانفتاح على الشركات الدولية، إذ تراجعت تدريجياً سيطرة القطاع العام في مجالات توزيع المواد البتروكيماوية وتم إنجاز عدة مشاريع في إطار شركات مساهمة. غير أن نشاط التكرير ظل كلياً تحت مراقبة الدولة.

جمهورية مصر العربية

مطر

أهم المؤشرات الصناعية لعام 2006

القيمة المضافة للقطاع الصناعي : 32,4 مليار دولار، وتمثل نسبة 30.3% من الناتج المحلي الإجمالي. □

القيمة المضافة للقطاع الاستخراجي : 12,6 مليار دولار، وتمثل نسبة 11.8% من الناتج المحلي الإجمالي. □

القيمة المضافة للقطاع التحويلي : 19,8 مليار دولار، وتمثل 18.5% من الناتج المحلي الإجمالي. □

العمالة في القطاع الصناعي : 1,39 مليون عامل □

مساهمة القطاعات الرئيسية في القيمة المضافة للصناعة التحويلية :

الصناعة الميكانيكية، الكهربائية والإلكترونية : 30.9% □

الصناعة الغذائية : 22.5% □

صناعة النسيج : 11.6% □

الصناعة الكيماوية : 12% □

قطاع تحويلي في نمو متزايد يحركه القطاع الخاص الذي يلعب دورا متزايدا الأهمية في تنمية النشاط الصناعي التحويلي وتهيمن على هذا القطاع كل من الصناعات الغذائية، الكيماويات، النسيج وصناعة تجميع السيارات التي تعرف توسعا هاما، مستفيدة من الظرفية الدولية الجيدة وتستقطب هذه الصناعة أكبر منتجي السيارات العالميين

انخرطت مصر في برنامج طموح من الإصلاحات الاقتصادية و البنيوية منذ سنة 1991، وهي اليوم تمر بمرحلة هامة في الانتقال من اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق. وفي فترة وجيزة، أصبحت مصر تتمتع باقتصاد سوق ديناميكي، حيث إن حصة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي في تزايد مستمر نتيجة لتحسن مناخ الأعمال وانطلاق برنامج الخصخصة من جديد.

وتعد مصر ثالث بلد في المنطقة العربية تتوفر على صناعات تحويلية ذات قيمة مضافة عالية، بعد العربية السعودية والإمارات. وساهمت الصناعة التحويلية بنسبة 18.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في 2006.

وتتوفر مصر على يد عاملة وافرة منخفضة الكلفة، إذ كان القطاع التحويلي يوظف 1,39 مليون فرد في سنة 2006، منهم 30 في المائة في قطاع النسيج والملابس. وارتفع عدد الوظائف المحدثة بوتيرة 5.7 في المائة سنويا بين 2000 و2006، غير أنه يبقى ضعيفا نسبيا بالمقارنة مع الزيادة السريعة لعدد طالبي العمل. وفي السنوات الأخيرة، عرف الإنتاج الصناعي العمومي انخفاضا كبيرا لفائدة إنتاج القطاع الخاص الذي ارتفع بشكل ملموس. وحسب وزارة الصناعة والتجارة، فإن القطاع الخاص يؤمن أكثر من 86 في المائة من إنتاج الصناعة التحويلية.

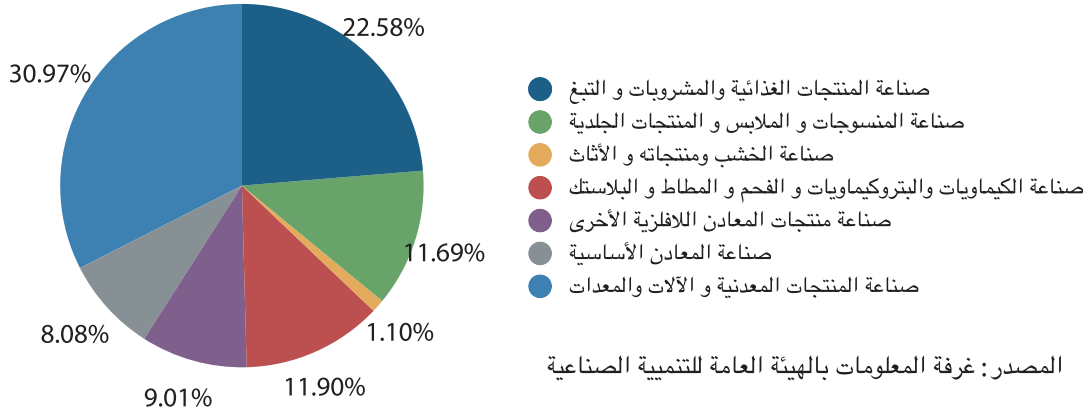
وكانت الصناعة المصرية تضم 27523 مشروعا²⁸ عام 2006، منها 22 في المائة تعمل في قطاع النسيج و20 في المائة في الصناعة الغذائية و20 في المائة في الصناعة الميكانيكية والكهربائية. وتتكون الصناعات المصرية بنسبة 90 في المائة من مشاريع صغيرة ومتوسطة. وحسب البنك المركزي المصري، استفاد قطاع الصناعة التحويلية سنة 2006 من 14 في المائة من مجموع الاستثمار الخاص وهي نسبة تقل عن حجم الاستثمار الذي استفاد منه القطاع الاستخراجي والتي بلغت 19.7 في المائة من مجموع الاستثمار.

وفي ظرفية تتسم بدناميكية الطلب العالمي وازدهار اقتصادي لمنطقة اليورو، سجلت القيمة المضافة التحويلية عام 2006 ارتفاعا بنسبة 10.8 في المائة بقيمة 19968 مليون دولار مقابل 18009 مليون سنة 2005. وسجلت أفضل النتائج في قطاعات الصناعة المعدنية (+16.4 في المائة)، الصناعة الكيماوية والبتروكيماوية (+14.6 في المائة)، الصناعة الغذائية (+9.9 في المائة) والصناعة الميكانيكية والكهربائية والإلكترونية (+10.7 في المائة).

ويتسم القطاع التحويلي المصري بتنوع كبير، إذ ينتج مجموعة كبيرة من المنتجات، غير أن أربعة قطاعات كبرى تبقى هي المهيمنة: القطاع الميكانيكي والكهربائي والإلكتروني (30.9 في المائة)، الصناعات الغذائية (22.5 في المائة)، النسيج (11.6 في المائة)، الكيماويات والبتروكيماويات (12 في المائة).

²⁸ غرفة المعلومات بالهيئة العامة للتنمية الصناعية

رسم بياني 26/3
توزيع القيمة المضافة للصناعات التحويلية في مصر
عام 2006



قطاع النسيج والملابس

تلعب صناعة النسيج دورا هاما في الاقتصاد المصري، ويعد ثالث قطاع من حيث الإنتاج، بعد الصناعات الغذائية والميكانيكية، والكهربائية والإلكترونية. فهو أول قطاع مُشغّل، إذ يعمل به 418000 عامل، أي 30 في المائة من مجموع القوة العاملة في الصناعات التحويلية سنة 2006.

جدول 12/3: العمالة في مصر

العمالة	2004	2005	2006	نسبة القطاع (%)	نسبة التغير 05/06
صنع المنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ	248 274	253 495	258 818	18,61	2,10
صنع المنسوجات والملابس والمنتجات الجلدية	390 146	403 868	418 003	30,06	3,50
صنع الخشب ومنتجاته والأثاث	29 933	30 655	31 391	2,26	2,40
صنع الورق ومنتجات الورق والطباعة والنشر	60 921	62 450	64 011	4,60	2,50
صنع الكيماويات والبتروكيماويات	175 744	180 773	186 015	13,38	2,90
صنع منتجات المعادن اللافلزية الأخرى	78 982	90 277	103 187	7,42	14,30
صنع المعادن الأساسية	69 144	69 609	70 096	5,04	0,70
صنع المنتجات المعدنية والآلات والمعدات	243 849	247 780	251 744	18,10	1,60

المصدر: غرفة المعلومات بالهيئة العامة للتنمية الصناعية

ارتفع مستوى التوظيف في قطاع النسيج عام 2006 بنسبة 3,5 في المائة بالمقارنة مع عام 2005. ويؤمن هذا القطاع أيضا 10.5 في المائة من مجموع قيمة إنتاج الصناعات التحويلية ويساهم بنسبة 11.6 في المائة من مجموع القيمة المضافة التحويلية عام 2006 وبحوالي 24 في المائة من الصادرات²⁹ (غير البترول). ويبلغ عدد المشاريع في قطاع النسيج 6100 مشروع.

ويتكون القطاع العمومي المصري أساسا من صناعات ذات حجم كبير، تعمل تحت وصاية «الشركة القابضة لصناعات القطن والنسيج». وهو قطاع ضعيف الإنتاج، يعاني من قلة الاستثمارات (85 في المائة من معدات الإنتاج لم يتم تجديدها منذ أكثر من 15 سنة) ومن نقص في التنظيم. وبالتالي فإن الشركات التابعة للدولة لها قدرة تنافسية ضعيفة، فهي لا تمثل سوى 25 في المائة من الصادرات المصرية من النسيج والملابس. أما القطاع

²⁹ بلغت الصادرات المصرية من النسيج 1,2 مليار دولار عام 2005 مقارنة بالصادرات المغربية التي ارتفعت إلى 4 مليار دولار لذات العام وتستقبل الولايات المتحدة 50 % من الصادرات النسيجية المصرية.

الخاص، فيهيمن على 75 في المائة من الصادرات، ويتكون من حوالي 3500 وحدة. ويتسم هذا القطاع بكونه مقسما إلى عدد كبير من الوحدات الصغيرة التي توجه إنتاجها خصيصا للسوق المحلية، لكنها تضم أيضا وحدات إنتاج موجهة للتصدير.

ونظرا لأهمية القطاع بالنسبة لتوظيف العمال والمداخيل من العملة الصعبة، فإن الحكومة جعلت منه أولوية في إطار برنامج التحديث الصناعي الذي يستهدف إعادة هيكلة وتحسين الإنتاجية والجودة.

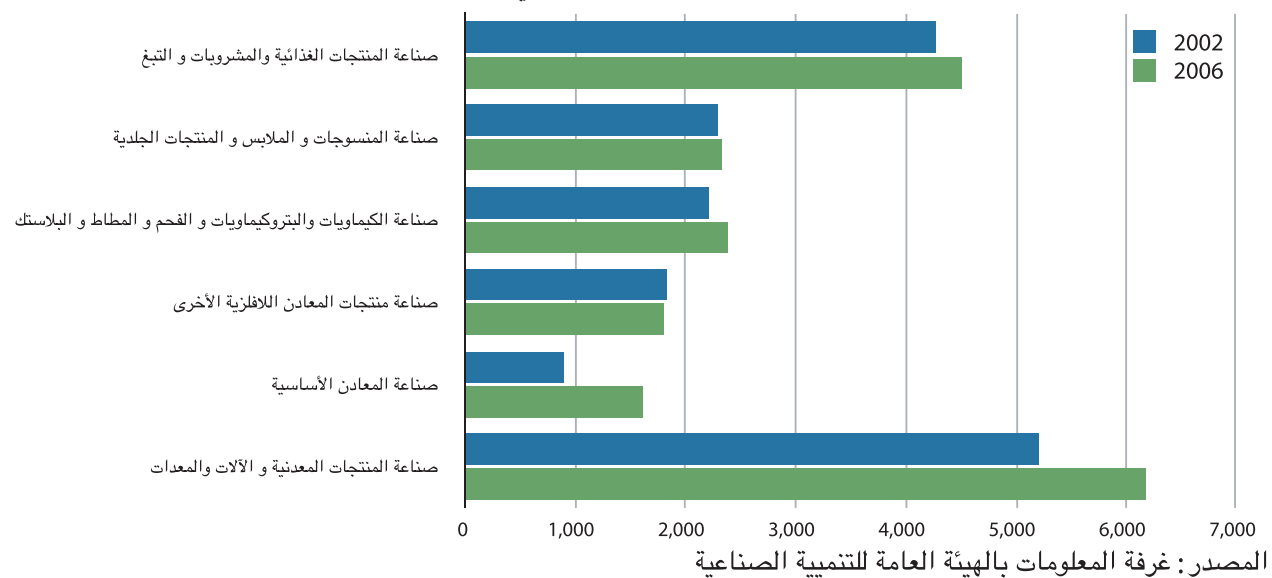
كما أبرمت الحكومة اتفاقيات تجارية ثنائية مع الولايات المتحدة الأمريكية وأيضا مع تركيا في نهاية عام 2005، وقامت بإنشاء مناطق صناعية مؤهلة. وكان عدد هذه المناطق في البداية 7 ثم انتقل إلى 17 في أكتوبر 2005. وتوزع في مناطق القاهرة، الإسكندرية والسويس ودلتا النيل. وتسمح هذه المناطق بتصدير المنتجات التي تصنع فيها بدون رسوم جمركية ودون الخضوع لنظام الحصص إلى الولايات المتحدة الأمريكية بالأساس. وقد أعطت هذه المناطق دفعة قوية للصادرات المصرية من النسيج، مما أدى إلى انتعاشه، إذ ارتفع بنسبة 3.7 في المائة عام 2006، مع العلم أنه لم ينخفض سنة 2005 على إثر انتهاء العمل باتفاقية الألياف المتعددة.

قطاع صناعة تجميع السيارات

يعد قطاع صناعة تجميع السيارات القطاع الذي يحقق حاليا أعلى مساهمة في مجموع القيمة المضافة للصناعات التحويلية بحصة 31 في المائة عام 2006 مقابل 29 في المائة عام 2002. فقد بلغت القيمة المضافة 6184 مليون دولار عام 2006، أي زيادة بنسبة 10.7 في المائة بالمقارنة مع السنة الماضية. وبلغ متوسط معدل النمو السنوي 3 في المائة بين 2002 و2006.

وبلغ عدد المشاريع في هذا القطاع 5488 وحده، توظف 251744 فردا عام 2006، أي 18 في المائة من مجموع عمالة القطاع التحويلي. كما عرف القطاع أقوى ارتفاع في القيمة المضافة في الفترة ما بين 2002 و2006، بنسبة تطور بلغت 18 في المائة.

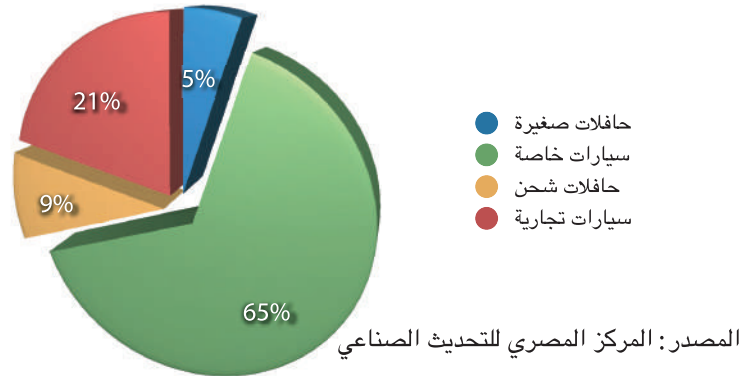
رسم بياني 27/3
تطور القطاعات التحويلية في مصر



تشكل صناعة تجميع السيارات القوة الدافعة للقطاع التحويلي. وقد تأسس هذا القطاع في سنة 1950 بمبادرة من الحكومة، غير أنه عرف بعض المصاعب الناجمة أساسا عن ضيق السوق المحلي. وفي نهاية الثمانينات، سمحت عملية خصخصة هذا القطاع بدخول شركات أجنبية وتطوير وحدات لتجميع السيارات. ويعرف حاليا القطاع تقدما ملحوظا مستفيدا من الظرفية الدولية الجيدة ومن حركية عولمة مسلسل الإنتاج. وتصنع جل الماركات العالمية سياراتها حاليا في مصر: جنرال موتورز، بيجو، ديمليربينز، هيونداي، سوزوكي، دايو وأخيرا نيسان التي استثمرت أكثر من 60 مليون دولار بين 2004 و2005. كما استثمرت مجموعة بي إم دايو الجديدة ما يعادل 60 مليون دولار في وحدة جديدة لتجميع السيارات في مصر.

وهكذا ارتفع حجم الصادرات من 164 وحدة عام 1998 إلى 1379 وحدة عام 2003 أكثر من 65 في المائة من الإنتاج شمل سيارات خاصة وحافلات صغيرة و 21 في المائة من السيارات تجارية.

رسم بياني 28/3
توزيع إنتاج السيارات حسب النوع في مصر
عام 2004



تتوفر صناعة السيارات المصرية على طاقة كبيرة لجذب المستثمرين الأجانب من جهة بسبب التكنولوجيا المتطورة نسبيا في هذه الوحدات ولكن أيضا نظرا لحجم السوق المصري (أكثر من 72 مليون) من ناحية ونظرا لوضعيته الاستراتيجية التي تربط بين ثلاث قارات هي آسيا وأوروبا وإفريقيا من ناحية أخرى.

قطاع الصناعات الغذائية

إن قطاع الصناعات الغذائية هو ثاني قطاع من حيث الإنتاج والقيمة المضافة. فأكثر من 72 مليون نسمة، تجعل السوق المصري يستقطب عددا كبيرا من الشركات متعددة الجنسيات للاستثمار في هذا القطاع، حيث نجد شركات مثل نيسنتلي، هاينز وأيضا أونيليفر. ويوجه الإنتاج إلى السوق المحلي وإلى البلدان المجاورة على حد سواء.

جدول 13/3 : القيمة المضافة التحويلية (مليون دولار)

2006	2005	2004	2003	2002	مصر
4,509	4,1	3,731	3,471	4,269	صنع المنتجات الغذائية والمشروبات و التبغ
22,58	22,76	25,71	25,06	23,94	نصيب القطاع (%) في ن.ص.ت
2,335	2,268	1,734	1,784	2,296	صنع المنسوجات و الملابس و المنتجات الجلدية
11,69	12,59	11,95	12,88	12,88	نصيب القطاع (%) في ن.ص.ت
219	192	53	112	174	صنع الخشب ومنتجاته و الأثاث
1,10	1,07	0,37	0,81	0,97	نصيب القطاع (%) في ن.ص.ت
623	543	342	356	625	صنع الورق ومنتجات الورق و الطباعة و النشر
3,12	3,02	2,36	2,57	3,50	نصيب القطاع (%) في ن.ص.ت
2,376	2,079	1,707	1,707	2,212	صنع الكيماويات و البتروكيماويات
11,90	11,55	11,76	12,32	12,41	نصيب القطاع (%) في ن.ص.ت
1,799	1,698	1,271	1,3	1,84	صنع منتجات المعادن اللافلزية الأخرى
9,01	9,43	8,76	9,39	10,32	نصيب القطاع (%) في ن.ص.ت
1,613	1,385	726	761	896	صنع المعادن الأساسية
8,08	7,69	5,00	5,50	5,03	نصيب القطاع (%) في ن.ص.ت
6,184	5,583	4,803	4,163	5,215	صنع المنتجات المعدنية و الآلات و المعدات
30,97	31,00	33,10	30,06	29,25	نصيب القطاع (%) في ن.ص.ت
310	160	144	195	303	صناعات تحويلية أخرى
1,55	0,89	0,99	1,41	1,70	نصيب القطاع (%) في ن.ص.ت
19,968	18,009	14,51	13,849	17,831	المجموع

المصدر : غرفة المعلومات بالهيئة العامة للتنمية الصناعية
ن.ص.ت : ناتج الصناعات التحويلية

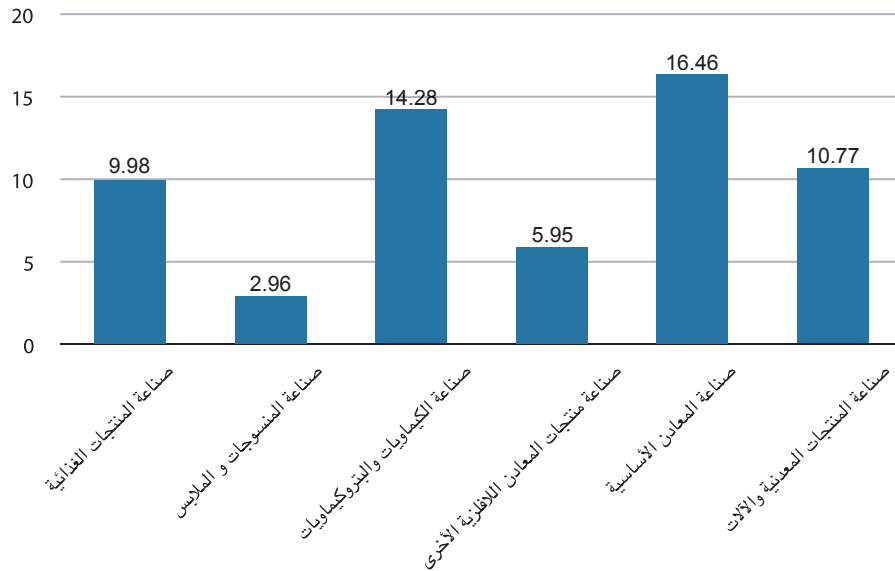
ساهم قطاع المنتجات الغذائية بنسبة 22.5 في المائة من النشاط الصناعي التحويلي في مصر عام 2006 وظلت هذه الحصة ثابتة خلال الفترة المدروسة. وبالنسبة للقيمة المضافة، فقد سجلت أداء مرضيا بزيادة نسبتها 9.9 في المائة عام 2006. وبلغ عدد المشاريع التحويلية مجموع 5632 مشروعا، أي ما يمثل 20.4 في المائة من مجموع المشاريع الصناعية التحويلية. ويعتبر هذا القطاع ثاني مشغل بعد قطاع النسيج، حيث شغل 18.6 في المائة من مجموع العمالة في القطاع التحويلي عام 2006.

ومع حركية الخصوصية، يرتقب أن يفتح هذا القطاع أكثر لجذب الشركات الأجنبية والاستجابة لحاجيات المستهلكين المحليين الذين أصبحت لديهم مطالب أكثر تشددا من حيث الأنواع والجودة.

القطاعات الأخرى

إن القطاعات الأخرى التي تساهم في الرفع من وتيرة النشاط التحويلي هي بدون شك قطاع مواد البناء والقطاع المعدني والكيماويات. فمصر تعد البلد الرائد في المنطقة العربية في مجال قطاع الأسمنت. وسجلت هذه القطاعات في سنة 2006 نتائج جيدة، مستفيدة من الظرفية الدولية ومن الطلب القوي على هذه المنتجات : صناعة معدنية (+16 في المائة)، الكيماويات (+14.2 في المائة) ومواد البناء (+5 في المائة).

رسم بياني 29/3
معدل نمو القيمة المضافة للقطاعات التحويلية :
سجلت الكيماويات والصناعة المعدنية نتائج جيدة عام 2006 (%)



المصدر: غرفة المعلومات بالهيئة العامة للتنمية الصناعية

وهكذا يعرف القطاع التحويلي المصري ديناميكية جيدة في الوقت الراهن، ويتوفر على طاقة كبيرة لصنع المنتجات الأكثر تطوراً غير أن البلاد تبقى معتمدة أشد الاعتماد على المنتجات الوسيطة ومكونات التركيب المستوردة.

المملكة المغربية

المغرب

أهم المؤشرات الصناعية لعام 2006

□ القيمة المضافة للقطاع الصناعي : 9,8 مليار دولار، وتمثل نسبة 18.8% من الناتج المحلي الإجمالي.

□ القيمة المضافة للقطاع الاستخراجي : 1,17 مليار دولار، وتمثل نسبة 2.04% من الناتج المحلي الإجمالي.

□ القيمة المضافة للقطاع التحويلي : 8,6 مليار دولار، وتمثل نسبة 16.8% من الناتج المحلي الإجمالي.

□ العمالة في القطاع التحويلي : 461 645 عاملا

مساهمة القطاعات الرئيسية في القيمة المضافة للصناعة التحويلية :

□ الصناعة الغذائية : 33.4 %

□ الصناعة الكيماوية والبتروكيماوية : 29.5 %

□ صناعة النسيج : 12.7 %

قطاع تحويلي تهيمن عليه الصناعات النسيجية والغذائية. غير أن القطاع التحويلي أخذ يتطور نحو صناعة منتجات تحويلية ذات قيمة مضافة متوسطة وعالية كما يشهد على ذلك الأداء الجيد لقطاع صنع المنتجات الحديدية والميكانيكية والإلكترونية. و ما زال القطاع يعاني من ضعف معدل الاستثمار وارتفاع تكاليف الطاقة وإدارة مشاريع يهيمن عليها الطابع العائلي

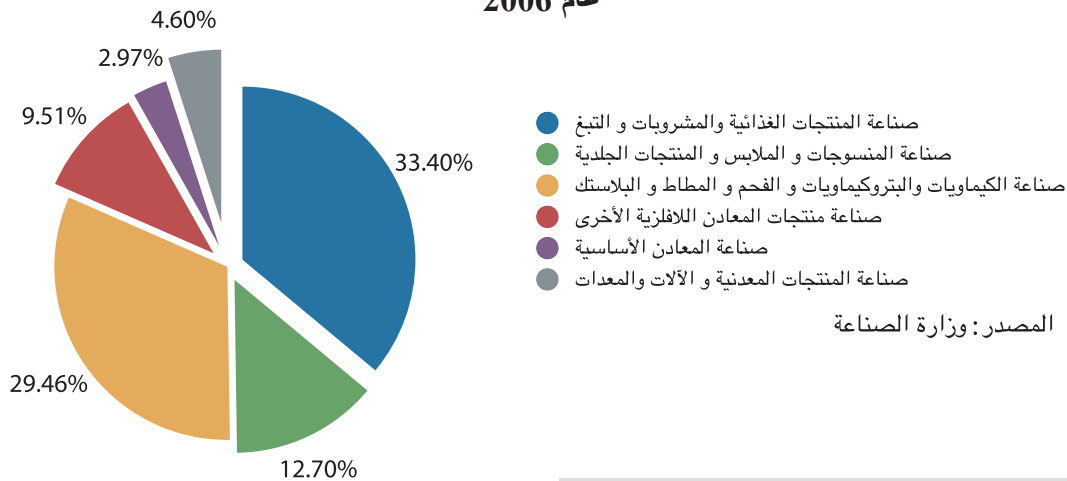
يحتل قطاع الصناعات التحويلية مكانة هامة في الاقتصاد المغربي، فقد مثل 16.8 في المائة من إجمالي الناتج المحلي سنة 2006. وأوجد 461645 منصب عمل دائم، 47 في المائة منها عمالة نسائية. ونتيجة لنمو النشاط الاقتصادي في 2006، استطاع النشاط الصناعي إيجاد 22000 منصب عمل³¹. وحسب المعطيات المتاحة كانت الصناعة المغربية تضم 7751 مشروعاً سنة 2005، منها 93 في المائة من المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

وبلغ حجم الاستثمارات المصرح بها في الصناعات التحويلية 2093 مليون دولار عام 2006. وحسب تقديرات مكتب الصرف، استطاعت الصناعة جذب استثمارات أجنبية مباشرة سنة 2006³² بلغت ما مجموعه 1026 مليون دولار، أي 30.65 في المائة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى المملكة.

وبفضل ظرفية ملائمة اتسمت بانتعاش اقتصادي في منطقة اليورو وبموسم زراعي جيد، ارتفع إنتاج الصناعة التحويلية بنسبة 3.7 في المائة عام 2006 مقابل 2.5 في المائة في السنة السابقة. أما القيمة المضافة فقد سجلت نمواً بنسبة 4.31 في المائة بالمقارنة مع السنة السابقة. كما حققت الصناعات المعدنية (+15.92 في المائة) ومواد البناء (+14.85 في المائة) والمنتجات والكهربائية والإلكترونية (+18.19 في المائة) في نتائج جيدة للغاية.

وتهيمن ثلاث صناعات على القطاع التحويلي المغربي من حيث مساهمتها في القيمة المضافة التحويلية وهي الصناعة الغذائية والنسيج، والصناعات الكيماوية وشبه الكيماوية. وتمثل هذه القطاعات الثلاثة بمفردها أكثر من 75 في المائة من مجموع القيمة المضافة للصناعة التحويلية.

رسم بياني 30/3
توزيع القيمة المضافة للصناعات التحويلية في المغرب
عام 2006



³¹ بنك المغرب، التقرير السنوي 2006

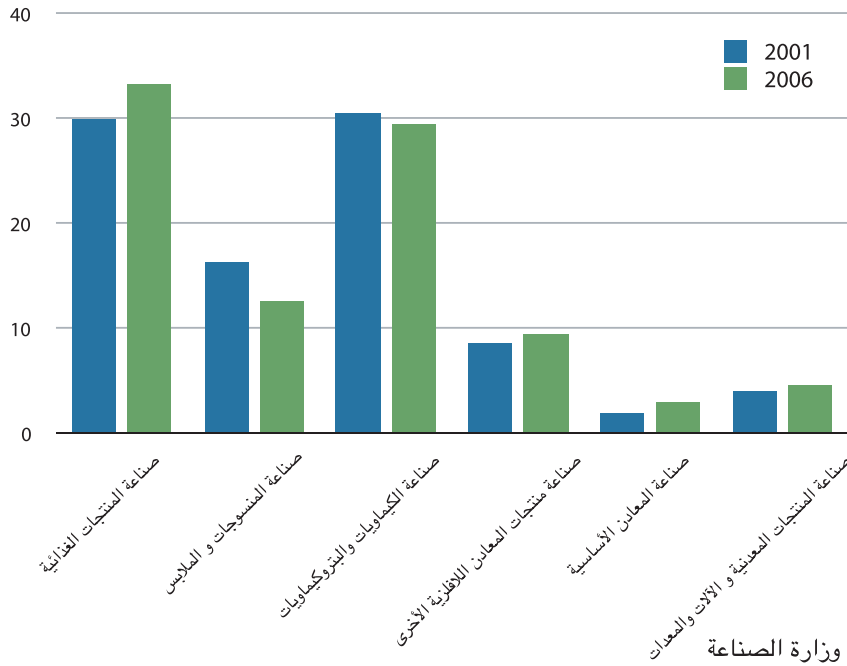
³² وزارة الصناعة

قطاع النسيج

يحتل قطاع النسيج والملابس مكانة إستراتيجية ضمن النسيج الصناعي المغربي بسبب مساهمته الكبيرة في التشغيل وفي القيمة المضافة التحويلية وفي الصادرات. وبلغ عدد العمال في قطاع النسيج 206 455 منصبا سنة 2006 (70 في المائة من اليد العاملة متكونة من النساء)، أي حوالي 45 في المائة من مجموع العاملين في القطاع التحويلي. وهكذا يساهم قطاع النسيج في القيمة المضافة للصناعة التحويلية بنسبة 12,7 في المائة وتمثل صادراته 27 في المائة من صادرات المملكة

وتشمل صناعة النسيج والملابس حوالي 1857 مشروعا مصرحا به، أي 23 في المائة من مجموع عدد المشاريع القائمة في المغرب. غير أنه اعتبارا من عام 1999، عاشت هذه الصناعة فترة عصيبة، إذ كانت زيادة قيمة الإنتاج شبه منعدمة خلال الفترة المدروسة 2001 و2005. وقد تفاقمت الوضعية سنة 2005 بحيث سجل الإنتاج نموا سلبيا بنسبة -3.41 في المائة. أما مساهمة هذا القطاع في القيمة المضافة التحويلية، فقد تراجعت بشكل ملحوظ ب -3.61 نقطة مئوية، منتقلة من 16.34 في المائة عام 2001 إلى 12.70 في المائة عام 2006.

رسم بياني 31/3
تطور القطاعات التحويلية في المغرب (%)



غير أنه بعد الانخفاض الذي واجهه القطاع في سنة 2005، عرف نشاط فروع النسيج والملابس والجلد في سنة 2006 ارتفاعا طفيفا بنسبة 1.10 في المائة. ويعزى هذا التقدم لأسباب عديدة، منها أن القطاع استفاد من إعادة العمل بنظام الحصص المفروض من طرف الاتحاد الأوروبي على بعض المنتجات الصينية، ومن النمو القوي الحالي للاقتصاد الأوروبي، مما نتج عنه انتعاش في الطلب. ويفسر كذلك بالتحسن الذي عرفه نشاط صنع الملابس الداخلية، وصنع المنسوجات والأقمشة. وعلى غرار ذلك، سجل إنتاج قطاع الجلد ارتفاعا يعود أساسا إلى زيادة الطلب الخارجي على الأحذية.

جدول 14/3

القيمة المضافة للقطاع التحويلي (مليون دولار)	2004	2005	2006	نسبة التغير 05/06
صنع المنتجات الغذائية والمشروبات و التبغ	2 035	2 769	2 892	4,44
صنع المنسوجات و الملابس و المنتجات الجلدية	1 148	1 088	1 100	1,10
صنع الخشب ومنتجاته و الأثاث	78	73	81	10,80
صنع الورق ومنتجات الورق و الطباعة و النشر	262	241	232	-3,86
صنع الكيماويات و البتروكيماويات و الفحم و المطاط و البلاستيك	2 182	2 523	2 550	1,09
صنع منتجات المعادن اللافلزية الأخرى	596	717	823	14,85
صنع المعادن الأساسية	175	222	257	15,92
صنع المنتجات المعدنية و الآلات و المعدات	319	337	398	18,19
صناعات تحويلية أخرى	345	331	325	-1,78
مجموع	7 141	8 300	8 658	4,31

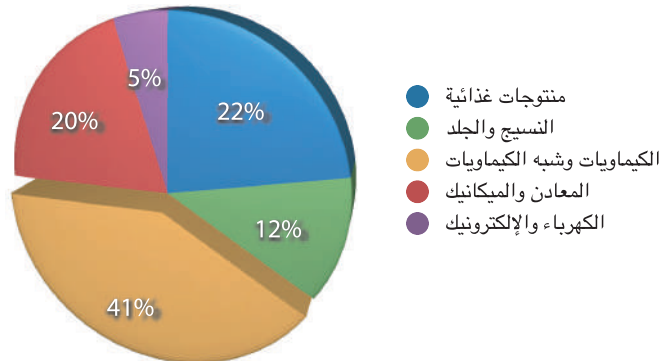
المصدر: وزارة الصناعة

قطاع الكيماويات وشبه الكيماويات

يعد قطاع الصناعات الكيماوية وشبه الكيماوية في المغرب رائدا في القارة الإفريقية بعد جنوب إفريقيا. ويوجد بمينائي أسفي و الجرف الأصفر صناعة كيماويات متطورة جدا. ويقدر عدد المشاريع العاملة في هذا القطاع ب 2252 مشروعا، أي ما يمثل 30 في المائة من مجموع المشاريع المصرح بها في المغرب. وتشغل هذه الصناعات بشكل دائم 93732 فردا، أي 21 في المائة من مجموع القوة العاملة في القطاع التحويلي.

وساهمت هذه الصناعات بنسبة 40 في المائة من الإنتاج التحويلي وبنسبة 33 في المائة من مجموع القيمة المضافة التحويلية عام 2006. غير أن هذه الحصة بقيت شبه مستقرة خلال ست السنوات الأخيرة. ويستقطب هذا القطاع الجزء الأكبر من مجموع استثمار القطاع التحويلي بحصة 41 في المائة عام 2005. ويعد هذا القطاع المستفيد الرئيسي من الرأسمال الأجنبي في المغرب.

رسم بياني 32/3
توزيع الاستثمارات حسب القطاع
عام 2005



المصدر: وزارة الصناعة

ويمثل الفوسفات ومشتقاته وخاصة منها الحامض الفوسفوري والأسمدة النشيطين الرئيسيين الأكثر أهمية في قطاع الكيماويات. وقد تم وضع خطط لتنمية هذا القطاع، شملت الصناعات الكيماوية للجرف الأصفر (الجديدة) التي انتهت الأشغال فيها مؤخرا، والتي تضم عدة وحدات كيماوية تسمح بتنمين حوالي ثلث الثروة الفوسفاتية للبلاد مع المركب القديم في أسفي (مغرب فوسفور 1 و 2).

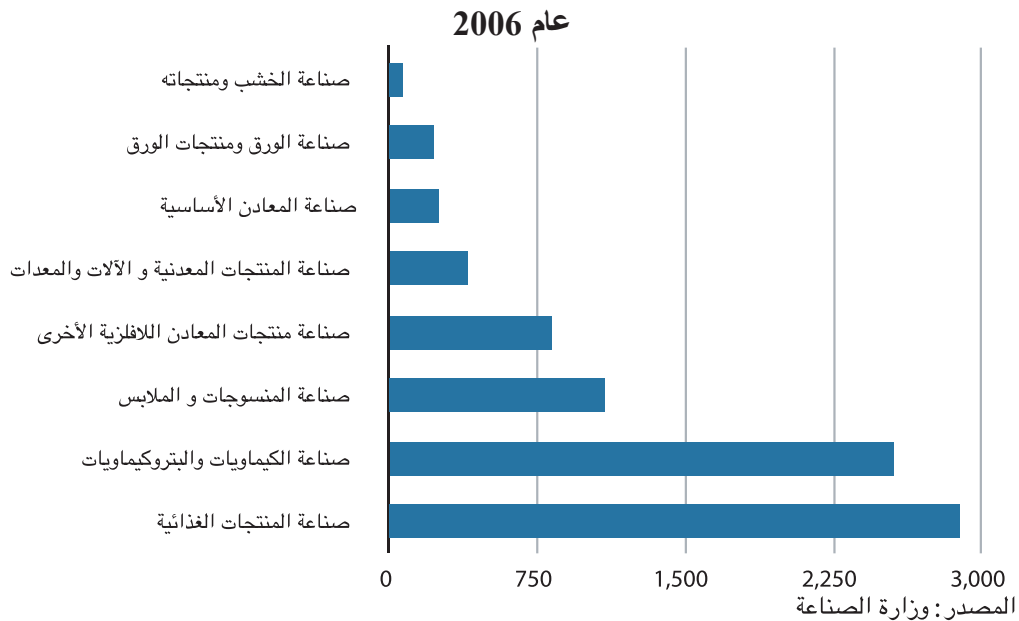
ويحتل المركب الكيماوي للجرف الأصفر أيضا مكانة هامة في صناعة الكيماويات المغربية، إذ من المرتقب بناء مصفاة كبيرة بطاقة 10 ملايين طن، ستعالج المواد النفطية المستوردة والمخزنة في الميناء الجديد. وسينتج هذا المركب أيضا الأمونياك الضروري لوحدات المغرب – فوسفور.

قطاع المنتجات الغذائية

يعد قطاع المنتجات الغذائية أحد محركات الاقتصاد المغربي. ويمثل بذلك أول قطاع تحويلي في البلاد أمام قطاعي النسيج و الكيماويات، بحيث ساهم في حدود الثلث في الناتج المحلي الإجمالي للصناعة التحويلية بإنتاج وصل إلى 7055 مليون دولار وولد قيمة مضافة بلغت 2892 مليون دولار عام 2006. كما استقطب 21 في المائة من مجموع الاستثمارات التحويلية، أي ثاني أكبر حصة بعد قطاع الكيماويات والبتروكيماويات.

وبلغ عدد المشاريع العاملة في القطاع أكثر من 1963 مشروعا عام 2005، أي 24 في المائة من مجموع المشاريع الصناعية التحويلية. ويشغل القطاع أكثر من 71609 فردا، ويتكون بنسبة 95 في المائة من مشاريع صغيرة ومتوسطة (أقل من 200 عاملا)، غير أن إنتاج هذه الأخيرة لا يمثل سوى أقل من نصف إنتاج الصناعة الغذائية بينما تنتج الخمسون مقولة الكبرى حوالي 55 في المائة. وتعود ملكية هذه الأخيرة إما إلى مجموعات وطنية (أونا، يناهولدينك، هولمركوم) أو لشركات أجنبية (نستلي، كوكاكولا، بي أند جي، أونيليفر، سافولا).

رسم بياني 33/3
يمثل قطاع المنتجات الغذائية أول قطاع تحويلي في المغرب



وعرف هذا القطاع نموا قويا بفضل التطور الجيد والمضطرد للطلب الداخلي والخارجي على حد سواء. وارتفعت القيمة المضافة لهذا القطاع بوتيرة سنوية بلغت 10 في المائة في المتوسط خلال الفترة 2001 و2006. وتزايد سنة 2006 نشاط الصناعات الغذائية بنسبة 4.4 في المائة، مستفيدا من الإنتاج الفلاحي الجيد.

وكانت قطاعات إنتاج معلبات الفواكه والخضار والزيوت هي القطاعات التي انتعشت بصفة خاصة نتيجة تحسن الطلب الداخلي. وارتفع كذلك إنتاج صناعة معلبات السمك بفضل الوضع الجيد للمصادر.

غير أن هذا القطاع يعاني من ضعف الإنتاجية واختلاف مستوى تطور أدوات الإنتاج، بسبب التنميط غير الكافي و ضعف السلسلة اللوجيستكية والتعبئة والضرائب العالية على بعض المنتجات (الحليب المجفف، الذرة، السكر، الحبوب، التعبئة...).

ورغم ذلك فإن البلاد استطاعت استقطاب عدة استثمارات أجنبية بفضل المزايا الطبيعية التي يزخر بها المغرب والقرب الجغرافي من أوروبا، وتحسن مناخ الاستثمار، لاسيما بعد تحرير المبادلات مع الاتحاد الأوروبي.

غير أن ذلك لن يكون ممكنا إلا من خلال تدعيم الشركات الصناعية وتشجيع البحث والتنمية.

الصناعات الميكانيكية والمعدنية والإلكترونية

تساهم الصناعات المعدنية والميكانيكية³³ والكهربائية بشكل أقل نسبيا من القطاعات الأخرى في القيمة المضافة التحويلية، غير أن هذه الصناعات تحقق نتائج نمو جيدة.

ومن جهة أخرى، حقق قطاع الصناعات الميكانيكية والمعدنية والكهربائية والإلكترونية عام 2006 نموا ملحوظا، حيث زاد نشاط الصناعات المعدنية الأساسية بنسبة 15.92 في المائة ونشاط الصناعات الميكانيكية والكهربائية والإلكترونية بنسبة 18.19 في المائة. يعزى هذا النمو الكبير أساسا إلى توسع صناعة تجميع آليات النقل، التي سجلت ارتفاعا قويا، ثم إلى إنتاج الهياكل المعدنية و الصناعة المعدنية الأساسية. في حين لم يتطور تقريبا نشاط صناعة المنتجات الكهربائية والإلكترونية، بسبب قلة الاستثمارات والقروض المصرفية، وإلى الكلفة المرتفعة لنفقات البحث والتطوير وأخيرا بسبب ضيق السوق.

القطاعات الأخرى

وعرف قطاع مواد البناء ولاسيما صناعة الإسمنت هو الآخر هذه السنوات الأخيرة تطورا ملحوظا وسجل نتائج مهمة في سنة 2006. فصناعة الأسمنت أخذت منحى الارتفاع نتيجة ارتفاع الطلب المحلي الكبير خاصة بعد انطلاق البرامج الاستثمارية الواسعة النطاق في البنيات الأساسية والسكن الاجتماعي وكذلك لتلبية الطلب الخارجي.

إن القطاع التحويلي يتوفر على طاقات كبيرة لصنع المنتجات التحويلية ذات قيمة مضافة متوسطة وعالية كما تشهد على ذلك النتائج الجيدة التي حققها قطاع صنع المنتجات الميكانيكية. غير أنه مازال يعاني من ضعف في الإنتاجية

³³ ساهم قطاع الصناعات المعدنية والميكانيكية والكهربائية بنسبة 7.57% من مجموع القيمة المضافة التحويلية عام 2006، منها 2.97% تعود للصناعات المعدنية الأساسية و 4.60% للصناعات الميكانيكية والكهربائية والإلكترونية. ويمثل إنتاج القطاع المعدني والميكانيكي 13% من مجموع الإنتاج التحويلي، كما يشغل 10% من مجموع القوة العاملة في الصناعة.

وارتفاع في تكاليف الطاقة وضعف في معدل الاستثمار وتسيير المشاريع التي ما زالت يغلب عليها الطابع العائلي.

وتعتبر الصناعة التحويلية حاليا أحد المحاور التي تراهن عليها الحكومة المغربية، لاسيما عبر تنفيذ «مخطط انبثاق» الذي يسعى إلى التعرف على قطاعات ذات الطاقات الواعدة وتطويرها وإلى توجيه سياسة طوعية تستهدف القطاعات ذات الإمكانيات المرتفعة، و لاسيما القطاعات التصديرية الرئيسية. وتكمن الإستراتيجية الرئيسية لهذا المخطط في تشجيع الصناعيين الأجانب على الاستثمار في المغرب. ويسعى المغرب من خلال ذلك إلى إيجاد موطئ قدم له بين البلدان المنخفضة التكاليف من أجل جذب أنشطة المناولة وحث المجهزين الأوروبيين والأمريكيين على نقل أنشطتهم إلى البلد.

الجمهورية اليمنية

اليمن

أهم المؤشرات الصناعية لعام 2006

- القيمة المضافة للقطاع الصناعي 8,2 : مليار دولار، وتمثل نسبة 42.50% من الناتج المحلي الإجمالي.
 - القيمة المضافة للقطاع الاستخراجي : 6,75 مليار دولار، وتمثل 36.12% من الناتج المحلي الإجمالي.
 - القيمة المضافة للقطاع التحويلي : 1,4 مليار دولار، وتمثل 6.38% من الناتج المحلي الإجمالي.
 - العمالة في القطاع الصناعي : 167 441 عاملا عام 2005
- مساهمة القطاعات الرئيسية في القيمة المضافة للصناعة التحويلية :

قطاع تحويلي يعتمد على الموارد الطبيعية، ويعد قطاع الصناعات الغذائية القطاع الرئيسي في النشاط التحويلي

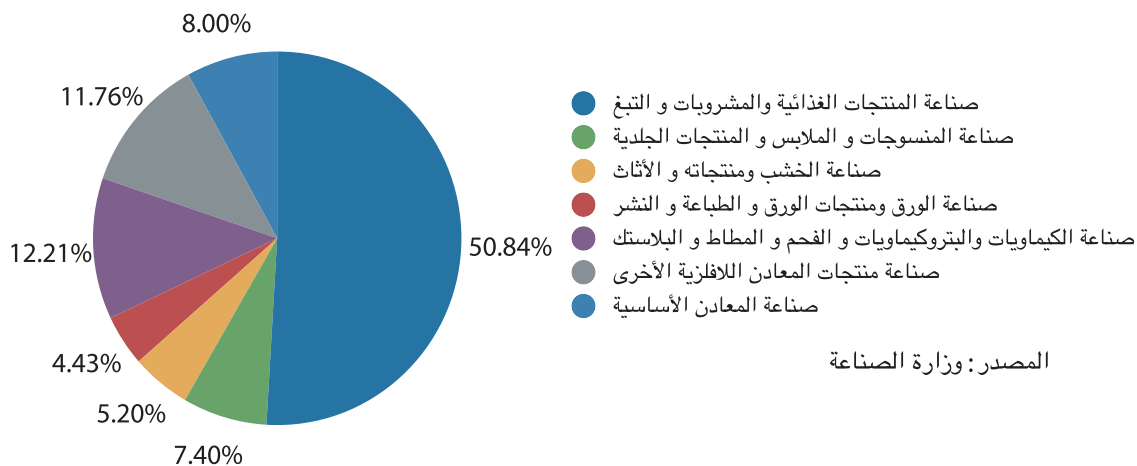
لقد تحسنت ظروف القطاع التحويلي اليمني خلال ست السنوات الأخيرة ويساهم اليوم بنسبة 7.92 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 5.7 في المائة عام 2000.

وتعاني الصناعة التحويلية بصفة عامة من مشاكل مرتبطة بالبنيات الأساسية (الاتصالات، الكهرباء والنقل) ومن انعدام التمويل بالنسبة للمشاريع الصغيرة³⁴، ومن اعتماد قوي على المنتجات المستوردة، إذ تعتمد الصناعات التحويلية بالكامل على المواد الأولية والسلع الوسيطة المستوردة. كما يعاني القطاع من هيمنة المشاريع الصغيرة، إذ تمثل الوحدات الصغيرة أكثر من 92 في المائة من عدد المشاريع القائمة، في حين لا تمثل الوحدات الكبرى سوى 1 في المائة والمشاريع المتوسطة 7 في المائة. وبصفة عامة فإن هذه المشاريع يملكها القطاع الخاص العائلي.

ويوظف القطاع التحويلي اليمني 167441 عاملاً، أي 98 في المائة من مجموع القوة العاملة الصناعية عام 2005³⁵، وبلغ حجم الاستثمار في القطاع الصناعي 2644 مليون دولار مقابل 3025 مليون عام 2005.

ويتركز الإنتاج التحويلي اليمني في قطاع المنتجات الغذائية، حيث تهيمن المشاريع الغذائية على أكثر من 49 في المائة من المشاريع في البلاد وتساهم بنسبة 50 في المائة من القيمة المضافة التحويلية، تليها القطاع الكيماويات (12.2 في المائة) ثم قطاع مواد البناء (11.7 في المائة).

رسم بياني 34/3
توزيع القيمة المضافة للصناعات التحويلية في اليمن
عام 2006



34 البنك المركزي اليمني : التقرير السنوي 2006

35 وزارة الصناعة

جدول 15/3 : القيمة المضافة التحويلية (مليون دولار)

اليمن	2000	2001	2002	2003	2004	2005	*2006
صنع المنتجات الغذائية والمشروبات و التبغ	279	315	352	406	551	599	753
نصيب القطاع (%) في ن.ص.ب	50,57	52,77	51,29	53,22	53,95	50,91	50,84
صنع المنسوجات و الملابس و المنتجات الجلدية	22	25	35	43	59	78	109
نصيب القطاع (%) في ن.ص.ب	4,04	4,13	5,14	5,67	5,76	6,65	7,40
صنع الخشب ومنتجاته و الأثاث	24	22	26	30	47	60	77
نصيب القطاع (%) في ن.ص.ب	4,32	3,66	3,85	3,98	4,62	5,07	5,20
صنع الورق ومنتجات الورق و الطباعة و النشر	35	38	47	44	54	56	66
نصيب القطاع (%) في ن.ص.ب	6,25	6,41	6,86	5,77	5,25	4,75	4,43
صنع الكيماويات والبتر وكيمائيات	54	52	60	63	106	140	181
نصيب القطاع (%) في ن.ص.ب	9,82	8,77	8,80	8,32	10,35	11,88	12,21
صنع منتجات المعادن اللافلزية الأخرى	98	97	104	107	129	146	174
نصيب القطاع (%) في ن.ص.ب	17,73	16,19	15,10	13,98	12,59	12,40	11,76
صنع المعادن الأساسية	37	45	56	65	74	95	118
نصيب القطاع (%) في ن.ص.ب	6,68	7,52	8,19	8,59	7,24	8,11	8,00
صنع المنتجات المعدنية و الآلات والمعدات	2,03	2,03	4,00	2,19	1,53	1,71	1,67
نصيب القطاع (%) في ن.ص.ب	0,37	0,34	0,58	0,29	0,15	0,15	0,11
صناعات تحويلية أخرى	1,26	1,32	1,34	1,35	0,83	0,90	0,88
نصيب في الناتج المحلي الاجمالي (%)	0,23	0,22	0,20	0,18	0,08	0,08	0,06
مجموع	552	596	686	762	1,022	1,177	1,480

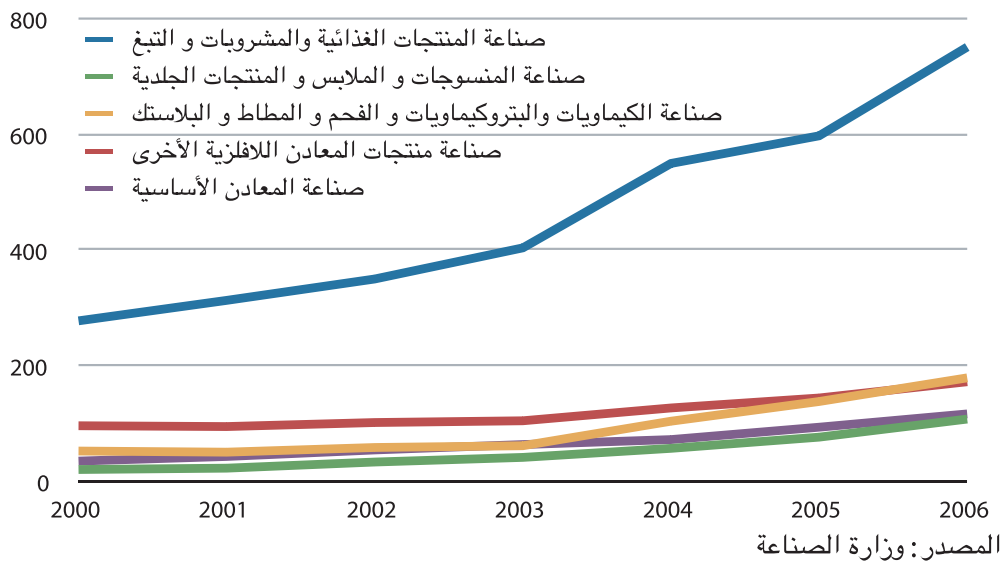
المصدر : وزارة الصناعة

* تقدرات وزارة الصناعة

ن.ص.ب : الناتج الصناعي التحويلية

رسم بياني 35/3 تطور حصة الصناعات التحويلية

(مليون دولار)



قطاع الصناعات الغذائية

يلعب قطاع الصناعة الغذائية في اليمن دورا مهما، ويتميز بالتنوع. ومن بين المشاريع الرئيسية لهذا القطاع نجد :

- عدة شركات تابعة لمجموعة هايل سعيد أنعم، المتخصصة في المشروبات غير الكحولية والكعك والخبز.

- عدة مطاحن كبرى تنتج الدقيق والقمح

- عدد من الوحدات لإنتاج الحليب ومشتقاته .

أما إنتاج السكر فهو غير موجود حتى الساعة في اليمن، لكن توجد مشاريع لبناء مصافي ستننتج السكر من الخام المستورد. ويصدر اليمن أساسا السمك المجمد والسمك الطازج والبن والعسل. وتمثل المملكة العربية السعودية الشريك الرئيسي في هذا المجال.

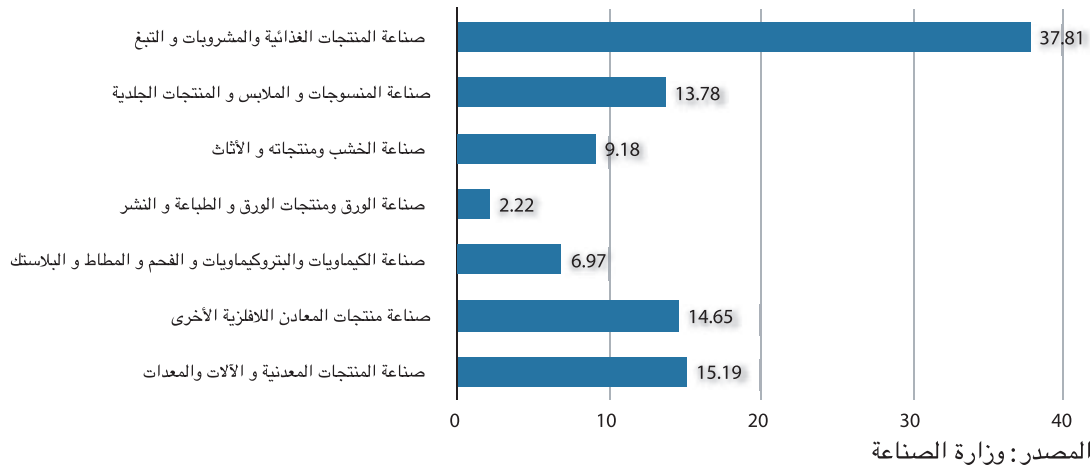
حقق قطاع الصناعات الغذائية نموا جيدا في السنوات الأخيرة، حيث بلغ إنتاجه 2075 مليون دولار عام 2006 مقابل 1679 مليون دولار عام 2005، أي بارتفاع 25 في المائة مقارنة مع السنة السابقة. كما هيمن هذا القطاع على القيمة المضافة للصناعات التحويلية.

ويكتسي قطاع الصناعات الغذائية أيضا أهمية إستراتيجية في مجال التشغيل، بحيث يتجاوز عدد مناصب

رسم بياني 36/3

حصة القطاعات التحويلية في التشغيل في عام 2005 :

قطاع الصناعات الغذائية هو أول مشغل (%)



الشغل التي يوفرها 37 في المائة من مجموع المناصب في القطاع التحويلي، فهو بذلك يمثل أول قطاع تحويلي مُشغّل في اليمن.

قطاع مواد البناء

ويأتي بعد الصناعات الغذائية، قطاع مواد البناء، الذي ساهم بنسبة 11.7 في المائة من مجموع القيمة المضافة التحويلية و شغل 14 في المائة من مجموع اليد العاملة في القطاع التحويلي، أي 24532 فردا في عام 2005. وعرف القطاع تطورا كبيرا من حيث الإنتاج نتيجة النمو القوي للمشاريع الإنشائية في اليمن، فالإنتاج بالقيمة الجارية تضاعف ثلاث مرات تقريبا خلال ست سنوات، منتقلا من 172 مليون دولار إلى 467 مليون دولار عام 2006. غير أن هذا القطاع أخذ يعرف انخفاضا تدريجيا في مساهمته في القيمة المضافة التحويلية التي انتقلت من 17.7 في المائة سنة 2000 إلى 12.50 في المائة سنة 2004 لتتخفص إلى 11.7 في المائة في سنة 2006.

يعتمد قطاع الصناعات التحويلية بشكل قوي على الموارد الطبيعية، فعلى سبيل المثال، فإن القطاع الكهربائي والميكانيكي ضعيف جدا، إذ يساهم بنسبة 0.1 في المائة من القيمة المضافة التحويلية سنة 2006.

ورغم توسعه، فإن قطاع الصناعة الغذائية ينتج أقل من طاقاته. ويعد تحسين الإنتاجية من العوامل الأساسية الكفيلة بضمان ارتفاع حصة قطاع الصناعات الغذائية في القيمة المضافة الصناعية التحويلية. وبالنظر إلى تغيير أذواق وطلب المستهلكين اليمنيين، يتعين تنويع المنتجات الغذائية. وتوجد كذلك إمكانيات لتوسيع هذه الصناعات بهدف التصدير إلى الأسواق المجاورة، في القارة الإفريقية مثلا حيث الأذواق تقترب من أذواق المستهلكين اليمنيين.

إنتاج العسل في اليمن

ارتفع إنتاج العسل في اليمن في السنوات الأخيرة، وأصبحت أنواع عسل جزيرة سقطرى و وادي حضرموت وأيضا وادي دعان معروفة عالميا. ويستعمل اليمنيون العسل لأغراض طبية وفي المناسبات الكبيرة أو يقدمونه كهدية رقيقة. ويمكن أن تقارب أسعار بعض الأنواع العالية الجودة من العسل 217 دولار/ كجم. ويصدر جزء مهم من الإنتاج المحلي إلى بلدان الخليج و أوروبا والولايات المتحدة. إذ صدر اليمن سنة 2005 حوالي 480 طن من العسل، أي أكثر من نصف الإنتاج.

ملاحق

إحصائيات

ملحق (1/1) : الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في الدول العربي

(مليون دولار)

	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	
الأردن	14,318	12,711	11,398	10,196	9,582	8,975	8,461	8,149	
الإمارات	168,263	133,583	103,784	88,579	75,285	68,677	70,221	55,181	
البحرين	16,065	13,381	11,180	9,734	8,446	7,927	7,966	6,617	
تونس	30,620	28,817	28,129	25,000	21,054	19,988	19,456	20,76	
الجزائر	114,322	102,500	85,016	68,013	57,053	55,181	54,749	48,845	
السعودية	348,604	309,531	250,673	214,859	188,803	183,257	188,693	161,172	
السودان	37,564	28,462	21,691	17,780	14,976	13,380	12,365	10,723	
سوريا	31,505	27,971	24,703	22,719	22,780	21,017	19,861	16,834	
العراق	50,400	31,719	25,800	10,621	17,437	17,682	20,969	—	
عمان	35,992	30,733	24,749	21,784	20,325	19,949	19,868	15,711	
قطر	52,722	42,463	31,734	23,534	19,363	17,538	17,76	12,393	
الكويت	96,132	80,781	59,268	47,835	38,140	34,901	37,721	30,123	
لبنان	22,622	22,050	21,369	19,802	18,717	17,212	16,822	17,010	
ليبيا	50,330	41,632	30,475	24,015	19,832	32,199	36,125	33,957	
مصر	107,375	89,171	78,802	81,384	87,506	95,399	99,155	89,942	
المغرب	57,407	52,024	50,031	43,813	36,093	33,901	33,335	35,249	
موريتانيا	2,663	1,938	1,495	1,285	1,150	1,122	1,081	1,195	
اليمن	18,700	16,309	13,565	11,869	9,985	9,533	9,561	7,530	
الإجمالي	1,255,604	1,065,776	873,862	742,822	666,527	657,838	656,409	550,631	

المصدر : صندوق النقد الدولي : قاعدة المعلومات : إبريل/نيسان 2007، المصادر الوطنية، صندوق النقد العربي و التقرير الاقتصادي الموحد 2006

(نسبة مئوية)

ملحق (2/1) : النمو الحقيقي الناتج المحلي في الدول العربية

2006	2005	2004	2003	
6	7	8	4	الأردن
9.7	8.5	9.7	11.9	الإمارات
8	8	6	7	البحرين
5.3	4	6	5.6	تونس
3	5	5	7	الجزائر
4.5	3.2	3	3.2	جيبوتي
5	7	5	8	السعودية
12.2	8.6	5.1	7.1	السودان
3	3	2	1	سوريا
3	3.7	-	-	العراق
6	6	5	2	عمان
8.8	6.1	8.2	3.5	قطر
-5	10	11	17	الكويت
0	1	7	4.1	لبنان
6	6	5	6	ليبيا
6.8	4.5	4.1	3.2	مصر
7	2	4	6	المغرب
11.7	5.4	5.2	5.6	موريتانيا
4	4	3	3	اليمن

المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة المعلومات ، أبريل/ نيسان 2007

(ألف نسمة)

ملحق (3/1) : عدد السكان في الدول العربية

2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
5,628	5,487	5,350	5,200	5,070	4,940	4,820	الأردن
5,038	4,680	4,348	4,041	3,754	3,488	3,247	الإمارات
743	727	708	690	672	655	638	البحرين
10,268	10,136	10,006	9,878	9,781	9,674	9,564	تونس
33,494	32,906	32,364	31,848	31,357	30,879	30,416	الجزائر
23,691	23,113	22,674	22,019	21,491	20,976	20,474	السعودية
36,218	35,300	34,474	33,600	32,700	31,900	31,100	السودان
19,149	18,645	18,155	17,678	17,213	16,761	16,320	سوريا
28,695	27,960	27,138	26,340	25,565	24,813	24,086	العراق
2,599	2,570	2,530	2,510	2,490	2,470	2,440	عمان
838	796	756	718	683	649	623	قطر
3,096	2,991	2,754	2,547	2,420	2,309	2,217	الكويت
3,703	3,655	3,608	3,562	3,516	3,471	3,426	لبنان
5,970	5,854	5,740	5,629	5,519	5,412	5,306	ليبيا
72,131	70,717	69,330	67,976	66,628	65,298	63,975	مصر
30,436	30,144	29,839	29,520	29,185	28,833	28,466	المغرب
2,892	2,824	2,758	2,693	2,630	2,568	2,508	موريتانيا
26,985	25,933	24,912	23,923	22,966	22,046	21,163	اليمن
311,574	304,438	297,444	290,372	283,640	277,142	270,789	الإجمالي

المصادر : قاعدة المعلومات لصندوق النقد الدولي، قاعدة المعلومات للبنك الدولي، صندوق النقد العربي. التقرير الاقتصادي الموحد 2006

(مليار دولار)

ملحق (4/1) : صافي الحساب الجاري للدول العربية

	2006	2005	2004	2003
الأردن	-2.3	-2.3	0.0	1.2
الإمارات	27.4	20.5	10.3	7.6
البحرين	2.9	1.6	0.4	0.2
تونس	-0.9	-0.3	-0.6	-0.7
الجزائر	27.9	21.1	11.1	8.8
جيبوتي	-0.1	0	0	0
السعودية	95.5	90.8	52.0	28.1
السودان	-5.4	-2.9	-1.4	-1.4
سوريا	-0.4	0.2	0.7	1.1
عمان	3	2.7	0.3	0.9
قطر	6.1	10.7	7.6	5.8
الكويت	41.4	32.7	18.2	9.4
لبنان	-1.5	-2.5	-3.4	-2.6
ليبيا	24.4	17.3	7.4	5.2
مصر	0.9	2.9	3.4	1.9
المغرب	2.2	0.9	1	1.6
موريتانيا	0.0	-0.9	-0.5	-0.2
اليمن	0.7	0.2	0.3	0
الإجمالي	221.8	192.7	106.8	66.9

المصدر: قاعدة المعلومات لصندوق النقد الدولي: إبريل / نيسان 2007

(نسبة مئوية)

ملحق (5/1) : معدل التضخم في الدول العربية

2006	2005	2004	2003	1998-2002	
6	4	3	2	1	الأردن
10.1	7.8	5	3.1	2.2	الإمارات
3	3	2	2	1	البحرين
4.5	2	3.6	2.7	2.6	تونس
3	2	4	3	3	الجزائر
3.6	3.1	3.1	2	1.3	جيبوتي
2	1	0	1	1	السعودية
7.2	8.5	8.4	7.7	10.9	السودان
10	7	4	6	1	سوريا
3.2	1.9	0.7	0.2	0.3	عمان
12	9	7	2	2	قطر
3	4.1	1.3	1	1.5	الكويت
6	1	2	1	1	لبنان
3.4	2	2.2	2.1	3.1	ليبيا
8	5	11	5	3	مصر
3.3	1	1.5	1.2	1.8	المغرب
6	12	10	5	6	موريتانيا
12.6	11.8	12.5	10.8	10.9	اليمن

المصادر : قاعدة الإحصاءات للبنك الدولي ومصادر وطنية

ملحق (6/1) : صادرات الدول العربية

(مليون دولار)

	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
الأردن	5,357	4,301	3,530	3,081	2,770	2,292	1,284	
الإمارات	111,351	93,248	66,767	49,745	38,829	39,870	40,858	
البحرين	20,063	15,970	13,580	10,350	8,364	8,245	7,722	
تونس	11,824	10,488	9,679	8,027	6,798	6,609	5,996	
الجزائر	54,870	43,634	31,829	24,903	18,527	18,319	21,871	
جيبوتي	340	275	252	247	202	236	151	
السعودية	190,844	157,087	112,640	86,480	66,051	68,764	74,729	
السودان	5,510	4,823	3,787	2,587	1,885	1,764	1,621	
سوريا	12,235	10,315	23,591	5,897	6,495	6,140	4,759	
الصومال	299	250	190	144	108	71	62	
العراق	23,869	17,656	16,119	8,141	9,134	11,064	14,916	
عمان	23,548	17,404	12,726	10,361	11,127	10,681	10,663	
قطر	34,353	26,182	18,546	13,404	10,977	10,868	11,592	
الكويت	42,698	35,233	25,538	18,731	15,490	16,172	18,761	
لبنان	2,575	2,173	1,917	1,185	1,017	987	714	
ليبيا	38,602	29,019	19,358	13,761	9,882	11,336	12,716	
مصر	20,437	15,557	12,185	8,388	7,001	4,140	6,354	
المغرب	13,117	11,071	10,220	9,056	8,096	7,233	7,659	
موريتانيا	1,392	943	803	594	543	547	529	
اليمن	6,784	5,606	4,077	3,751	3,271	3,370	4,032	
الإجمالي	620,067	501,235	387,334	278,833	226,566	228,707	246,989	

المصدر : قاعدة الإحصاءات لوحدة المعلومات الاقتصادية و لصندوق النقد الدولي

(مليون دولار)

ملحق (7/1) : واردات الدول العربية

2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999
13,629	10,497	8,164	5,743	5,020	4,871	4,597	3,665
114,607	99,268	74,537	39,152	30,353	29,608	25,464	35,746
8,733	7,103	5,861	4,839	4,061	3,686	3,542	3,429
16,551	13,175	12,726	10,951	9,528	9,570	8,601	10,199
25,109	23,476	20,849	15,373	11,805	9,749	9,025	9,173
1,555	1,207	896	864	669	720	614	617
70,579	59,064	44,746	54,252	48,482	43,036	30,299	28,031
8,583	6,725	4,396	2,815	2,168	1,864	1,453	1,577
19,258	15,951	26,354	8,598	7,152	6,414	5,402	3,832
793	626	547	422	388	338	329	285
13,727	12,937	10,241	4,453	6,067	5,619	3,415	2,110
11,604	9,669	7,691	6,572	6,005	5,794	5,035	4,674
15,807	10,499	6,052	4,895	4,051	3,758	3,252	2,500
16,686	15,366	12,833	11,405	8,797	7,725	7,359	7,616
11,152	9,652	9,276	7,636	6,255	6,377	6,228	6,206
10,333	8,770	8,164	6,103	5,517	4,425	4,018	4,253
39,718	32,972	27,910	21,351	19,890	12,720	22,041	15,962
25,257	20,874	18,267	14,577	12,171	11,471	11,839	11,941
1,463	1,368	1,124	1,001	882	711	651	604
7,197	4,792	3,984	4,404	2,777	2,466	2,323	2,008
432,341	363,992	304,617	225,406	192,038	170,921	155,486	154,428

المصدر : قاعدة الإحصاءات لوحدة المعلومات الاقتصادية و لصندوق النقد الدولي

ملحق (8/1) : الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية

(مليون دولار)

	2006	2005	2004	2003	2002	
الأردن	3,121	1,552	659	442	75	
الإمارات	8,386	12,000	8,359	4,256	1,307	
البحرين	2,915	1,049	865	517	217	
تونس	3,312	782	639	584	821	
الجزائر	1,700	1,081	882	634	1,065	
السعودية	18,293	12,097	1,942	778	453	
سوريا	600	500	275	180	115	
عمان	952	715	200	489	109	
قطر	1,786	1,152	1,199	625	624	
الكويت	110	250	24	-67	4	
لبنان	2,794	2,751	1,899	2,860	257	
ليبيا	1,734	1,038	357	142	145	
مصر	9,000	5,376	2,157	237	647	
المغرب	2,500	2,573	1,899	2,860	257	
موريتانيا	-3	864	392	102	67	
اليمن	-385	-302	144	6	102	
الإجمالي	56,815	43,478	21,892	14,645	6,265	

المصدر : قاعدة الإحصاءات للاتكاد 2007

ملحق (1/2) : القيمة المضافة للقطاع الصناعي في الدول العربية (مليون دولار)

	2006			2005			2004			2003			2002			2001			
	صناعي	استخراجي	تحويلي	صناعي	استخراجي	تحويلي	صناعي	استخراجي	تحويلي	صناعي	استخراجي	تحويلي	صناعي	استخراجي	تحويلي	صناعي	استخراجي	تحويلي	
الأردن	2,922	375	2,547	2,857	376	2,481	2,556	329	2,227	2,035	274	1,761	1,824	270	1,554	1,501	248	1,253	
الإمارات	81,150	61,152	19,998	64,081	47,416	16,665	47,452	33,793	13,659	36,706	25,210	11,496	30,224	19,955	10,269	30,175	20,609	9,566	
البحرين	5,285	3,424	1,861	4,402	2,603	1,799	3,635	2,432	1,203	3,186	2,092	1,095	2,991	1,978	1,013	2,925	1,957	968	
تونس	7,296	2,032	5,264	6,706	1,702	5,004	6,284	1,266	5,018	5,606	1,083	4,523	4,957	1,040	3,917	4,496	838	3,658	
الجزائر	51,580	48,695	2,885	49,069	46,320	2,749	35,517	32,320	3,197	26,922	24,145	2,777	21,079	18,530	2,549	21,059	18,742	2,317	
السعودية	206,337	173,452	32,885	178,292	148,839	29,453	128,077	102,524	25,553	101,433	78,429	23,004	82,640	63,180	19,460	79,853	61,399	18,454	
السودان	6,843	3,438	3,405	6,124	3,119	3,006	4,371	1,893	2,479	3,442	1,517	1,925	2,934	1,253	1,681	2,051	1,139	912	
سوريا	10,911	8,275	2,636	9,388	6,871	2,516	7,540	5,130	2,409	5,647	3,957	1,690	5,308	3,730	1,577	5,521	3,848	1,674	
العراق	29,586	28,647	939	26,728	25,899	829	20,787	20,257	530	10,571	10,414	157	15,081	14,762	319	16,220	15,906	314	
عمان	21,274	17,533	3,741	18,126	15,288	2,838	12,712	10,631	2,081	10,964	9,047	1,917	10,191	8,544	1,647	10,200	8,541	1,659	
قطر	36,485	32,612	3,873	26,603	23,434	3,169	23,765	20,830	2,935	14,747	13,164	1,583	11,531	10,373	1,158	11,187	10,113	1,074	
الكويت	62,861	56,056	6,805	50,269	44,363	5,907	32,070	27,050	5,020	23,937	20,051	3,886	17,768	14,743	3,024	17,017	14,963	2,054	
لبنان	2,527	0	2,527	2,377	0	2,377	2,509	0	2,509	2,330	0	2,330	2,159	0	2,159	1,551	0	1,551	
ليبيا	36,907	35,592	1,315	31,496	30,486	1,010	21,528	20,944	584	15,273	14,682	591	11,372	10,732	640	13,236	11,269	1,967	
مصر	32,476	12,613	19,863	28,130	10,121	18,009	23,807	9,297	14,510	22,115	8,266	13,849	24,472	6,641	17,831	22,598	6,178	16,420	
المغرب	9,832	1,174	8,658	9,276	976	8,300	8,010	870	7,141	7,345	817	6,528	6,602	758	5,844	6,059	643	5,416	
موريتانيا	1,019	930	89	394	324	70	255	217	38	246	176	70	268	203	65	174	122	52	
البنين	8,234	6,754	1,480	7,054	5,877	1,177	5,318	4,295	1,022	4,324	3,562	762	3,884	3,198	686	3,665	3,069	596	
الإجمالي	613,525	492,753	120,772	521,371	414,012	107,359	386,193	294,078	92,115	296,830	216,887	79,943	255,283	179,889	75,394	249,488	179,584	69,904	

المصادر : وطنية ودولية

(مليون دولار)

ملحق (2/2) : القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية في الدول العربية

	2006	2005	2004	2003	2002	2001	
الأردن	375	376	329	274	270	248	
الإمارات	61,152	47,416	33,793	25,210	19,955	20,609	
البحرين	3,424	2,603	2,432	2,092	1,978	1,957	
تونس	2,032	1,702	1,266	1,083	1,040	838	
الجزائر	48,695*	46,320	32,320	24,145	18,530	18,742	
السعودية	173,452	148,839	102,524	78,429	63,180	61,399	
السودان	3,438*	3,119	1,893	1,517	1,253	1,139	
سوريا	8,275	6,871	5,130	3,957	3,730	3,848	
العراق	28,647*	25,899	20,257	10,414	14,762	15,906	
عمان	17,533	15,288	10,631	9,047	8,544	8,541	
قطر	32,612	23,434	20,830	13,164	10,373	10,113	
الكويت	56,056	44,363	27,050	20,051	14,743	14,963	
لبنان	0	0	0	0	0	0	
ليبيا	35,592*	30,486	20,944	14,682	10,732	11,269	
مصر	12,613	10,121	9,297	8,266	6,641	6,178	
المغرب	1,174	976	870	817	758	643	
موريتانيا	930	324	217	176	203	122	
اليمن	6,754	5,877	4,295	3,562	3,198	3,069	
الإجمالي	492,753	414,012	294,078	216,887	179,889	179,584	

المصادر: مصادر وطنية والتقارير الاقتصادي العربي الموحد 2006

*تقديرات لعام 2006 في ما يخص ليبيا والجزائر والسودان والعراق

ملحق (3/2) : القيمة المضافة للصناعة التحويلية في الدول العربية

(مليون دولار)

	2006	2005	2004	2003	2002	2001
الأردن	2,547	2,481	2,227	1,761	1,554	1,253
الإمارات	19,998	16,665	13,659	11,496	10,269	9,566
البحرين	1,861 ⁽¹⁾	1,799	1,203	1,095	1,013	968
تونس	5,264	5,004	5,018	4,523	3,917	3,658
الجزائر	2,885	2,749	3,197	2,777	2,549	2,317
السعودية	32,885	29,453	25,553	23,004	19,460	18,454
السودان	3,405 ⁽²⁾	3,006	2,479	1,925	1,681	912
سوريا	2,636	2,516	2,409	1,690	1,577	1,674
العراق	939 ⁽³⁾	829	530	157	319	314
عمان	3,741	2,838	2,081	1,917	1,647	1,659
قطر	3,873	3,169	2,935	1,583	1,158	1,074
الكويت	6,805	5,907	5,020	3,886	3,024	2,054
لبنان	2,527 ⁽⁴⁾	2,377	2,509	2,330	2,159	1,551
ليبيا	1,315 ⁽⁵⁾	1,010	584	591	640	1,967
مصر	19,863	18,009	14,510	13,849	17,831	16,420
المغرب	8,658	8,300	7,141	6,528	5,844	5,416
موريتانيا	89	70	38	70	65	52
اليمن	1,480	1,177	1,022	762	686	596
الإجمالي	120,772	107,359	92,115	79,943	75,394	69,904

المصادر : مصادر وطنية ودائرة الإحصاء التابعة للأمم المتحدة : الحساب القومي

دائرة الإحصاء التابعة للأمم المتحدة : الحساب القومي (1) (2) (3) (4) (5)

(نسبة مئوية)

ملحق (4/2) : نسبة القيمة المضافة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية

2006	2005	2004	2003	2002	2001
17.79	17.17	16.46	15.16	14.73	13.53
الأردن					
11.88	12.48	13.16	12.98	13.64	13.93
الإمارات					
11.58	13.45	10.76	11.25	11.99	11.66
البحرين					
17.32	17.33	17.11	18.04	18.61	18.59
تونس					
1.84	1.95	3.01	3.26	3.65	4.20
الجزائر					
9.43	9.52	10.19	10.71	10.31	10.07
السعودية					
9.06	10.56	11.43	10.83	11.23	6.82
السودان					
8.37	9.00	9.73	7.44	6.92	7.96
سوريا					
1.86	2.61	2.05	1.48	1.83	1.78
العراق					
10.39	8.42	8.53	8.70	8.17	8.32
عمان					
7.35	7.46	9.25	6.73	5.98	6.12
قطر					
7.08	7.31	8.47	8.12	7.93	5.89
الكويت					
11.17	10.78	11.74	11.77	11.53	9.01
لبنان					
2.61	2.43	1.92	2.46	3.23	6.11
ليبيا					
18.50	20.20	18.41	17.02	20.38	17.21
مصر					
16.83	17.52	16.81	17.54	16.05	16.55
المغرب					
3.35	3.60	2.56	5.48	5.64	4.64
موريتانيا					
6.38	6.22	5.62	5.98	6.09	5.79
اليمن					
9.62	10.01	10.52	10.80	11.20	10.65
القيمة المضافة الإجمالية / الناتج المحلي الإجمالي					

المصدر : حسابات من الملحق (1/1) و من الملحق (3/2)

(نسبة مئوية)

ملحق (5/2) : نسبة القيمة المضافة للقطاع الاستخراجي في الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية

2006	2005	2004	2003	2002	2001	
2.62	2.96	2.89	2.69	2.81	2.76	الأردن
36.34	35.50	32.56	28.46	26.51	30.01	الإمارات
21.32	19.45	21.75	21.49	23.42	24.69	البحرين
6.64	5.90	4.50	4.33	4.94	4.19	تونس
42.59	45.19	38.02	35.50	32.48	33.96	الجزائر
49.76	48.09	40.90	36.50	33.46	33.50	السعودية
9.15	10.96	8.72	8.53	8.36	8.51	السودان
26.27	24.57	20.77	17.42	16.38	18.31	سوريا
56.84	81.65	78.52	98.05	84.66	89.96	العراق
48.71	49.74	42.96	41.53	42.04	42.81	عمان
61.86	55.19	65.64	55.94	53.57	57.66	قطر
58.31	54.92	45.64	41.92	38.66	42.87	الكويت
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	لبنان
70.72	73.23	68.73	61.14	54.11	35.00	ليبيا
11.75	11.35	11.80	10.16	7.59	6.48	مصر
2.04	1.88	1.74	1.87	2.10	1.90	المغرب
34.93	16.72	14.48	13.69	17.65	10.87	موريتانيا
36.12	36.04	31.67	30.01	32.03	32.19	اليمن
39.24	38.85	33.65	29.20	26.99	27.30	القيمة المضافة الإجمالية / الناتج المحلي الإجمالي

المصدر : حسابات من الملحق (1/1) و الملحق (2/2)

ملحق (6/2) : الإنتاج الفعلي للأسمنت في الدول العربية

(ألف طن)

	2005	2004	2003	2002	2001	2000
الأردن	4,161	3,908	3,515	3,557	3,173	2,640
الإمارات	11,200	9,800	7,200	7,300	6,900	6,900
البحرين	190	180	180	180	180	150
تونس	7,400	7,058	6,510	5,783	5,627	5,395
الجزائر	12,700	11,294	8,194	8,945	8,333	8,406
السعودية	26,063	25,081	24,297	23,451	20,414	20,700
السودان	310	221	272	197	158	158
سوريا	4,804	4,723	4,824	4,679	5,005	4,252
العراق	3,614	2,400	2,000	7,300	4,250	4,250
عمان	2,686	2,621	2,048	2,279	1,900	1,736
قطر	1,350	1,500	1,500	1,496	1,197	1,197
الكويت	2,240	2,151	2,142	2,140	2,058	1,320
لبنان	5,000	3,347	3,340	3,337	3,333	2,900
ليبيا	4,394	3,286	3,621	3,249	3,269	3,227
مصر	34,338	29,140	28,763	28,700	25,582	24,137
المغرب	9,796	9,680	8,058	8,058	8,058	7,480
موريتانيا	300	300	300	300	300	300
اليمن	1,503	1,573	1,541	1,561	1,502	1,406
الإجمالي	132,049	118,263	108,305	112,512	101,239	96,554

المصادر : قاعدة المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين و الاتحاد العربي للأسمنت ومواد البناء

(ألف طن)

ملحق (7/2) : الطاقة التصنيعية للأسمنت في الدول العربية

	2005	2004	2003	2002	2001	2000
الأردن	5,073	4,963	4,963	4,963	4,963	4,963
الإمارات	11,100	11,100	11,100	11,100	11,100	11,100
البحرين	346	180	180	180	180	150
تونس	7,555	7,450	7,050	5,293	5,293	5,293
الجزائر	13,500	13,500	11,500	11,500	11,500	11,500
السعودية	22,733	24,451	24,308	24,189	24,873	22,700
السودان	510	510	510	510	510	510
سوريا	5,790	5,031	5,031	4,979	4,979	4,979
العراق	14,029	14,029	14,029	14,029	14,029	14,029
عمان	2,048	2,048	2,048	2,048	2,048	2,048
قطر	1,500	1,500	1,450	1,450	1,190	1,190
الكويت	2,145	2,145	2,145	2,145	2,145	2,145
لبنان	5,977	5,000	5,000	4,900	4,900	4,900
ليبيا	7,530	6,130	6,130	6,130	6,130	6,130
مصر	38,200	38,200	35,400	31,118	31,118	28,188
المغرب	11,100	11,100	11,100	11,100	10,208	10,208
موريتانيا	545	545	545	545	545	545
اليمن	1,275	1,275	1,275	1,275	1,270	1,270
الإجمالي	152,961	151,161	145,767	139,456	138,982	133,848

المصادر: قاعدة المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين و الاتحاد العربي للأسمنت ومواد البناء

(ألف طن)

ملحق (8/2) : استهلاك الاسمنت في الدول العربية

2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
3,895	3,675	3,401	3,500	2,721	2,478	2,240	الأردن
13,024	11,526	10,200	7,200	6,400	7,000	7,000	الإمارات
1,449	1,354	831	901	915	706	752	البحرين
6,345	5,930	5,981	5,167	5,226	5,200	4,997	تونس
14,380	12,726	11,262	8,012	8,945	8,333	9,071	الجزائر
26,429	24,700	23,500	21,671	20,396	14,441	15,300	السعودية
1,567	1,492	1,421	1,675	1,396	1,460	1,460	السودان
5,422	5,170	5,271	5,568	5,317	4,981	4,200	سوريا
7,460	6,975	5,800	6,000	7,300	4,250	4,250	العراق
2,523	2,294	1,891	1,566	1,269	1,700	1,010	عمان
1,950	1,950	1,950	1,950	1,950	1,950	1,950	فلسطين
2,688	2,400	2,100	1,700	1,600	1,197	1,197	قطر
4,081	3,815	3,565	3,544	3,692	3,503	3,070	الكويت
3,032	2,875	2,750	2,702	2,628	2,720	2,620	لبنان
3,673	3,433	3,208	3,621	3,264	3,241	3,216	ليبيا
30,179	28,256	23,912	25,568	27,663	26,299	26,299	مصر
10,205	10,290	9,800	9,277	8,486	8,058	7,480	المغرب
636	618	300	300	300	300	300	موريتانيا
3,296	3,080	3,299	2,990	2,737	2,431	2,161	اليمن
142,234	132,559	120,442	112,912	112,205	100,248	98,573	الإجمالي

المصدر : الاتحاد العربي للاسمنت ومواد البناء

(ألف طن)

ملحق (9/2) : إنتاج الصلب الخام في الدول العربية

2005	2004	2003	2002	2001	
150	140	135	134	130	الأردن
90	90	90	90	90	الإمارات
65	66	86	200	239	البحرين
65	66	86	200	239	تونس
1,007	1,014	1,051	1,091	947	الجزائر
4,186	3,902	3,944	5,570	3,413	السعودية
40	30	30	30	30	السودان
80	80	80	80	80	سوريا
1,057	1,089	1,055	1,027	891	قطر
1,255	1,026	1,077	886	846	لبنان
5,600	4,800	4,400	4,300	3,800	مصر
205	0	0	0	0	المغرب
12	12	12	12	12	موريتانيا
13,812	12,315	12,046	13,620	10,717	الإجمالي

المصادر : قاعدة المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين و الاتحاد العربي للحديد والصلب

ملحق (10/2) : إنتاج منتجات الصلب في الدول العربية

(الف طن)

	2005	2004	2003	2002	2001	
الأردن	485	380	370	320	380	
الإمارات	1,100	900	700	550	420	
البحرين	120	120	0	0	0	
تونس	250	240	235	220	220	
الجزائر	600	446	300	256	188	
السعودية	4,400	4,100	3,420	3,210	2,900	
السودان	80	70	40	40	40	
عمان	320	290	270	170	220	
سوريا	550	355	310	240	220	
قطر	791	782	747	745	714	
الكويت	480	369	120	100	0	
لبنان	672	489	444	406	430	
مصر	4,100	3,900	3,800	3,700	3,500	
المغرب	1,050	820	802	690	6	
موريتانيا	12	12	12	12	12	
الإجمالي	15,010	13,273	11,570	10,659	9,250	

المصادر : قاعدة المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين و الاتحاد العربي للحديد والصلب

(ألف طن)

ملحق (11/2) : استهلاك الصلب في الدول العربية

	2005	2004	2003	2002	2001
الأردن	512	486	536	494	373
الإمارات	5,110	4,596	3,739	2,929	2,252
البحرين	123	103	90	66	26
تونس	935	880	797	633	672
الجزائر	3,217	2,990	2,774	2,241	1,948
السعودية	6,265	5,815	5,749	5,176	5,038
السودان	618	620	413	284	215
سوريا	1,815	1,712	1,777	1,738	1,370
عمان	450	412	230	227	355
قطر	410	324	292	265	138
الكويت	785	693	635	673	435
لبنان	360	295	481	440	693
ليبيا	560	531	593	552	346
مصر	5,630	5,369	5,368	5,979	5,293
اليمن	250	200	200	200	200
الإجمالي	27,040	25,026	23,674	21,897	19,354

المصدر : منظمة الخليج للاستشارات الصناعية

ملحق (1/3) : القيمة المضافة (ألف دولار)

الاردن	2005	2004	2003	2002	2001
صنع المنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ	580,940	544,010	460,250	431,006	409,930
صنع المنسوجات والملابس و المنتجات الجلدية	283,347	276,554	188,441	147,343	116,534
صنع الخشب ومنتجاته و الأثاث	85,569	73,027	62,073	14,004	51,243
صنع الورق ومنتجات الورق و الطباعة و النشر	144,366	135,076	113,601	110,496	101,057
صنع الكيماويات والبتر وكيمويات و الفحم و المطاط و البلاستيك	576,354	528,733	433,517	417,287	165,979
صنع منتجات المعادن اللافلزية الأخرى	359,016	295,441	239,806	218,314	197,569
صنع المعادن الأساسية	172,536	143,801	98,036	70,044	72,974
صنع المنتجات المعدنية و الآلات والمعدات	274,710	230,003	165,696	145,860	138,341
صناعات تحويلية أخرى	4,741	536	156	116	156
مجموع الصناعات التحويلية	2,481,579	2,227,181	1,761,576	1,554,470	1,253,783

ISIC 2 تصنيف الأنشطة حسب

المصدر : دائرة الإحصاءات العامة

ملحق (2/3) : القيمة المضافة (مليون دولار)

البحرين	2001	2002	2003	2004	2005
الصناعة الغذائية	65	68	69	84	102
الصناعات الورقية	26	26	26	26	33
الصناعات النفطية	255	259	335	371	499
الصناعات الكيماويات الأخرى	35	39	40	42	46
الصناعات الألمنيوم	343	371	375	337	682
الصناعات المعدنية	118	107	121	161	213
صناعات مواد البناء	40	44	45	94	112
الصناعات الأخرى	86	100	85	87	86
المجموع	968	1,013	1,095	1,203	1,772

المصدر : إحصاءات البنك المركزي 2007

ملحق (3/3) : القيمة المضافة (مليون دولار)

تونس	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الصناعات الغذائية	634	663	773	940	917	973
معدات البناء، الخزف الزجاج	307	371	447	492	509	553
الميكانيك والإلكترونيك	551	595	726	847	923	1,104
الكيمويات المطاط	392	425	480	525	534	540
النسيج، الملابس، الجلد	1,344	1,390	1,536	1,597	1,488	1,429
الخشب الورق	430	474	560	618	633	666
المجموع	3,658	3,917	4,523	5,018	5,004	5,264

المصدر : البنك المركزي التونسي

جدول 4/3 : القيمة المضافة (مليون دولار)

الجزائر	2000	2002	2003	2004	2005	2006
صنع المنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ	977	872	902	881	858	911
صنع المنسوجات والملابس و المنتجات الجلدية	166	186	202	224	52	56
صنع الخشب ومنتجاته والأثاث	67	70	72	85	25	27
صنع الورق ومنتجات الورق و الطباعة والنشر	70	93	98	112	114	118
صنع الكيماويات والبتر وكيمائيات	309	311	357	441	508	531
صنع منتجات المعادن اللافلزية الأخرى	356	407	419	509	352	366
صنع المعادن الأساسية	160	189	242	403	303	316
صنع المنتجات المعدنية و الآلات والمعدات	381	307	368	421	415	433
صناعات تحويلية أخرى	16	18	21	26	28	31
المجموع	2,596	2,549	2,777	3,197	2,749	2,885

المصدر : وزارة الصناعة

جدول 5/3 : القيمة المضافة (مليون دولار)

السودان	2002	2003	2004	2005
صنع المنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ	1,041	1,191	1,573	1,914
صنع المنسوجات والملابس و المنتجات الجلدية	62	71	80	92
صنع الخشب ومنتجاته والأثاث	11	13	17	28
صنع الورق ومنتجات الورق والطباعة والنشر	51	59	80	95
صنع الكيماويات والبتر وكيمائيات	359	410	500	589
صنع منتجات المعادن اللافلزية الأخرى	46	52	65	86
صنع المعادن الأساسية	42	48	77	101
صنع المنتجات المعدنية والآلات والمعدات	66	75	82	95
صناعات تحويلية أخرى	3	4	5	6
المجموع	1,681	1,924	2,479	3,006

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء

جدول 6/3 : القيمة المضافة (مليون دولار)

سوريا	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
صنع المنتجات الغذائية والمشروبات و التبغ	579	597	582	497	363	395	312
صنع المنسوجات والملابس و المنتجات الجلدية	728	684	791	465	447	464	297
صنع الخشب ومنتجاته و الأثاث	172	157	145	80	75	82	81
صنع الورق ومنتجات الورق و الطباعة و النشر	81	79	80	35	30	43	36
صنع الكيماويات و البتر وكيماويات	262	268	177	228	295	271	146
صنع منتجات المعادن اللافلزية الأخرى	329	293	381	143	135	142	170
صنع المعادن الأساسية	50	46	32	18	18	25	21
صنع المنتجات المعدنية و الآلات والمعدات	422	382	210	216	207	245	227
صناعات تحويلية أخرى	11	10	10	8	8	7	14
المجموع	2,636	2,516	2,409	1,690	1,577	1,674	1,305

المصدر : وزارة الصناعة

جول 7/3 : القيمة المضافة (ألف دولار)

عمان	2005	2004	2003	2002
صنع المنتجات الغذائية والمشروبات و التبغ	202,876	198,774	178,555	150,103
صنع المنسوجات و الملابس و المنتجات الجلدية	8,621	12,197	20,376	22,761
صنع الخشب ومنتجاته و الأثاث	18,411	10,489	6,558	6,645
صنع الورق ومنتجات الورق و الطباعة و النشر	38,968	39,645	38,739	40,129
صنع الكيماويات و البتر وكيماويات	1,969,482	1,308,026	1,306,479	1,101,032
صنع منتجات المعادن اللافلزية الأخرى	338,176	260,505	195,539	151,971
صنع المعادن الأساسية	71,447	73,395	48,153	35,892
صنع المنتجات المعدنية و الآلات و المعدات	127,603	113,366	85,684	96,621
صناعات تحويلية أخرى	63,392	65,574	37,039	42,716
المجموع	2,838,976	2,081,971	1,917,124	1,647,868

المصدر : وزارة الصناعة

جدول 8/3 : القيمة المضافة (ألف دولار)

قطاع	2001	2002	2003	2004	2005
صنع المنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ	22,763	31,219	19,557	27,705	41,063
صنع المنسوجات والملابس والمنتجات الجلدية	58,191	69,955	48,916	120,979	128,497
صنع الخشب ومنتجاته والأثاث	6,330	7,317	10,132	48,930	63,771
صنع الورق ومنتجات الورق والطباعة والنشر	26,977	32,146	33,771	69,965	103,231
صنع الكيماويات والبتر وكيمويات	335,206	587,691	994,248	1,679,101	1,840,854
صنع منتجات المعادن اللافلزية الأخرى	67,117	64,695	74,882	238,821	244,972
صنع المعادن الأساسية	298,402	297,998	333,748	531,406	538,256
صنع المنتجات المعدنية والآلات والمعدات	42,486	43,086	41,863	148,539	135,496
صناعات تحويلية أخرى	25,522	24,341	26,608	69,791	73,244
المجموع	882,993	1,158,449	1,583,724	2,935,238	3,169,384

تصنيف الأنشطة حسب ISIC 2

المصدر: الأمانة العامة للتخطيط التنموي- المجموع الإحصائي

جدول 9/3 : القيمة المضافة (مليون دولار)

الكويت	2005*	2004	2003	2002	2001	2000
صنع المنتجات الغذائية والمشروبات و التبغ	316	293	283	272	233	219
صنع المنسوجات و الملابس و المنتجات الجلدية	196	174	168	162	120	114
صنع الخشب ومنتجاته و الأثاث	17	15	15	14	13	10
صنع الورق ومنتجات الورق و الطباعة و النشر	170	151	147	141	103	100
صنع الكيماويات و البتر وكيماويات	3,383	3,283	2,502	1,966	1,376	1,803
صنع منتجات المعادن اللافلزية الأخرى	228	207	199	191	139	148
صنع المعادن الأساسية	13	14	13	12	12	15
صنع المنتجات المعدنية و الآلات و المعدات	373	324	317	304	208	204
صناعات تحويلية أخرى	65	69	66	64	68	69
الصناعات التحويلية (المجموع)	4,760	4,531	3,710	3,127	2,271	2,683

تقديرات *2005

المصدر وزارة التخطيط و البنك الوطني الكويتي

جدول 10/3 : القيمة المضافة (مليون دولار)

مصر	2002	2003	2004	2005	2006
صنع المنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ	4,269	3,471	3,731	4,100	4,509
صنع المنسوجات والملابس و المنتجات الجلدية	2,296	1,784	1,734	2,268	2,335
صنع الخشب ومنتجاته والأثاث	174	112	53	192	219
صنع الورق ومنتجات الورق و الطباعة و النشر	625	356	342	543	623
صنع الكيماويات والبتر وكيماويات	2,212	1,707	1,707	2,079	2,376
صنع منتجات المعادن اللافلزية الأخرى	1,840	1,300	1,271	1,698	1,799
صنع المعادن الأساسية	896	761	726	1,385	1,613
صنع المنتجات المعدنية و الآلات والمعدات	5,215	4,163	4,803	5,583	6,184
صناعات تحويلية أخرى	303	195	144	160	310
المجموع	17,831	13,849	14,510	18,009	19,968

تصنيف الأنشطة حسب ISIC 2

مصدر : غرفة المعلومات بالهيئة العامة للتنمية الصناعية

جدول 11/3 : القيمة المضافة (بمليون دولار)

المغرب	2001	2002	2003	2004	2005	2006
صنع المنتجات الغذائية والمشروبات و التبغ	1,629	1,790	1,809	2,035	2,769	2,892
صنع المنسوجات و الملابس و المنتجات الجلدية	885	959	1,084	1,148	1,088	1,100
صنع الخشب ومنتجاته و الأثاث	60	61	68	78	73	81
صنع الورق ومنتجات الورق و الطباعة و النشر	205	208	239	262	241	232
صنع الكيماويات و البتر وكيماويات	1,653	1,769	2,037	2,182	2,523	2,550
صنع منتجات المعادن اللافلزية الأخرى	466	480	610	596	717	823
صنع المعادن الأساسية	105	119	177	175	222	257
صنع المنتجات المعدنية و الآلات و المعدات	216	208	288	319	337	398
صناعات تحويلية أخرى	197	250	216	345	331	325
المجموع	5,416	5,844	6,528	7,141	8,300	8,658

المصدر : وزارة الصناعة

جول 12/3 : القيمة المضافة (مليون دولار)

2006*	2005	2004	2003	2002	2001	2000	اليسن
753	599	551	406	352	315	279	صنع المنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ
109	78	59	43	35	25	22	صنع المنسوجات والملابس و المنتجات الجلدية
77	60	47	30	26	22	24	صنع الخشب ومنتجاته و الأثاث
66	56	54	44	47	38	35	صنع الورق ومنتجات الورق و الطباعة و النشر
181	140	106	63	60	52	54	صنع الكيماويات والبتر وكيماويات
174	146	129	107	104	97	98	صنع منتجات المعادن اللافلزية الأخرى
118	95	74	65	56	45	37	صنع المعادن الأساسية
1.67	21.71	1.53	2.19	4.00	2.03	2.03	صنع المنتجات المعدنية و الآلات والمعدات
0.88	0.90	0.83	1.35	1.34	1.32	1.26	صناعات تحويلية أخرى
1,480	1,177	1,022	762	686	596	552	مجموع

المصدر :وزارة الصناعة

*تقديرات وزارة الصناعة



مشروع المقر الجديد للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين

إعداد و.س.ز. - مكتب المدير العام